الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية نظام ل م د

تخصص: محاسبة

العنوان

أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على ملاءمة وموثوقية معلومات القوائم المالية للمؤسسة

دراسة مقارنة للخصائص النوعية لمعلومات القوائم المالية في ظل نموذجي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة

من إعداد الطلبة :

- علي لقريد
- نعيم عبابسي

تحت إشراف الاستاذ:

أ/ بوعمرة جودي

أعضاء لجنة المناقشة

علي سماي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	رئيسا
محمد سيد	أستاذ محاضر "ب"	جامعة خميس مليانة	ممتحنا
بوعمرة جودي	أستاذ مساعد "أ"	جامعة المدية	مشرفا

السنة الجامعية 2015- 2016

شكر و عرفان

أول الشكر لله الواحد القهار صاحب الفضل والإكرام أكرمنا بنعمة الإسلام ويسر لنا سبيل العلم، فله الحمد حتى يرضى وله الحمد إذا رضي وله الحمد بعد الرضى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا.

ثم كامل الشكر والتقدير و الإمتنان للأستاذ المشرف: "جودي بوعمرة "صاحب الفضل بعد الله ، جزاه الله عنا أفضل الجزاء على نصائحه وتوجيهاته القيمة وسعة صدره وصبره، فجزاك الله جنة الفردوس.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة .

كما لا يفوتنا أن نشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إتمام هذا العمل.

"علي ونعيم"

"الإهـداء"

إلى من قال فيهما عز من قائل "وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا".

إلى من ربتني فأحسنت تربيتي، إلى منبع الحنان أمي الغالية.

إلى من لم يبخل بشيء لأن أبلغ مابلغته، معلمي وأعز أب في الدنيا، إلى مثلي الأعلى ابي العزيز.

إلى جميع إخوتي وأخواتيوكل الاهل و الاقارب.

إلى كل الأساتذة الذين تعلمنا على أيديهم في جميع الأطوار .

إلى من جمعني القدر لأن أنجز معه هذا العمل ، صديقي ، وأخي العزيز نعيم عبابسي.

إلى كل زملائي في الدراسة وفي العمل بخزينة البلديات سيدي نعمان .

إلى كل من أملك مكانا في قلبه، وكل من يملك مكانا في قلبي.

إلى كل غيور على دين إسمه الإسلام.

إلى هؤلاء جميعا أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا.

<u>علـي</u>

إهداء

لقد تم والحمد لله وتوفيقه إتمام هذه المذكرة واهدي بالمناسبة هذا العمل المتواضع إلى :

نور القلب وسيد الوجود محمد ﷺ ،إلى التي منحتني الحب والحياة والأمل والتي سهرت الليالي من أجلي ،إلى أنبع زهرة تفتحت لي في هذا الوجود إلى أرق أم في الدنيا "أمي العزيزة"

إلى الغالي الذي سكن في أعماقي ، إلى الذي نسج لي طريق النجاح في حياتي ،إليك "أبي الغالي "

إلى كل إخوتي الأحباء :زينب، سعدة ، فاطمة ، وردة ، سهام ، حبيب.

إلى جدتي الغالية التي أدعوا لها بالشفاء.

إلى جميع عائلتي الفضيلة "أعمامي واخوالي . عماتي وخالاتي ،وأبناء وبنات أعمامي وأخوالي .

إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لاأضيعهم أحبابي "علي ،بلال ،فيصل ،عبد النور ،الطيب،الزوبير،خالد ،حسام،عمر، كمال،فتيحة، سلمى ،عماد ،هاجر،رفيدة، ور دة،آسيا، زكية "

إلى كل من أعرفهم ومدوا لي يد المساعدة ولم يتسنى لي ذ كرهم وإلى من شاركوني في الحياة من حلوها ومرها ولو حتى بابتسامة

نعيم

الملخص

تهدف الدراسة إلى معرفة تأثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على ملاءمة و موثوقية معلومات القوائم المالية للمؤسسة، وذلك من خلال التطرق إلى الإطار النظري للقياس المحاسبي وبعض الأسس التي يعتمد عليها خصوصا التكلفة التاريخية و القيمة العادلة و تقييم كل منهما ،و إبراز المساوئ و المزايا و المخاطر التي يتميزون بها ،و بعدها تم التركيز على محاسبة القيمة العادلة و ما يتعلق بها من مفاهيم ومصطلحات و علاقتها بمعايير المحاسبة الدولية و مدى تأثيرها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، ثم أجريت دراسة مقارنة بين التكلفة التاريخية و القيمة العادلة وأثر كل منهما على ملاءمة و موثوقية معلومات القوائم المالية معتمدين في ذلك على دراسات ميدانية سابقة ، وفي الأخير توصلت الدراسة إلى أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يؤثر بشكل إيجابي على الخصائص النوعية لمعلومات القوائم المالية للمؤسسة شريطة توفر الظروف الاقتصادية و القانونية الملائمة مثل توفر أسواق حرة و كفوءة و نشطة مع استحداث إجراءات و خطوات إدارية وتنظيمية تساعد على تطبيق محاسبة القيمة العادلة.

الكلمات المفتاحية: القياس المحاسبي ، التكلفة التاريخية ، القيمة العادلة ، القوائم المالية ،ملاءمة و موثوقية المعلومات المحاسبية .

Résumé :

Le but de cette étude est de connaitre l'effet de l'application de la comptabilité de juste valeur sur l'appropriation et la fiabilité des informations des états financières a travers la signification du cadre général de mesure comptable et quelques bases qui le soutiennent .notamment le cout historique et la juste valeur et de faire les évaluer et montrer les défauts et les avantages et les risques qui les caractérisent

Ensuite in consiste sur la comptabilité de juste valeur et les concepts et les termes qui la concernent et leur relation avec les normes de la comptabilité internationale ainsi que leur influence sur les caractéristiques spécifiques des informations comptables.

on a fait une étude de comparaison entre cout historique et la juste valeur et l'influence de chacune sur l'appropriation et la fiabilité des informations des états financières en prenant comme une preuve des étude pratiques précédentes.

Enfin l'étude a montré que l'application de la comptabilité de juste valeur affecte d'une manière positive sur les caractéristiques spécifiques des informations des états financières a condition que les conditions économiques et juridiques soient favorables comme par exemple existence de marchés libres compétents et actifs. Avec la création des mesures et des démarchers administratives et organisationnelles qui aide à cette application.

Mots-clés : mesure la comptabilité , Le coût historique, La juste valeur, les états financières , l'appropriation et la fiabilité des informations

الفهرس	رقم الصفحة
شكر وعرفان	1
الإهداء	3 -2
الملخص	4
الفهرس	ا
قائمة الاشكال	IV
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول : الاطار العام للقياس المحاسبي .	
المبحث الأول: ماهية القياس المحاسبي.	03
المطلب الأول: مفهوم القياس المحاسبي.	03
الفرع الأول: تعريف و أركان القياس المحاسبي.	03
الفرع الثاني: متطلبات القياس المحاسبي.	05
المطلب الثاني: خطوات و أساليب القياس المحاسبي.	06
الفرع الأول: خطوات القياس المحاسبي.	06
الفرع الثاني: أساليب القياس المحاسبي.	07
المطلب الثالث: تحيز القياس المحاسبي.	08
الفرع الأول: تحيز قواعد القياس المحاسبي.	08
الفرع الثاني: تحيز القائم بعملية القياس.	09
الفرع الثالث: التحيز المشترك.	09
المبحث الثاني : نموذج التكلفة التاريخية	09
المطلب الأول: ماهية التكلفة التاريخية.	09
الفرع الأول: مفهوم التكلفة التاريخية(تعريف و حدود) .	10
الفرع الثاني: مبررات اعتماد مبدأ التكلفة التاريخية	10
المطلب الثاني: التضخم ومبدأ التكلفة التاريخية	11
الفرع الأول: تعريف و أسباب التضخم .	12
الفرع الثاني: اثر التضخم على مبدأ التكلفة التاريخية.	12
المطلب الثالث: انتقادات واستثناءات نموذج التكلفة التاريخية	13
الفرع الأول: انتقادات نموذج التكلفة التاريخية	13
الفرع الثاني: استثناءات تطبيق نموذج التكلفة التاريخية	15
المبحث الثالث: نموذج القيمة العادلة	16
المطلب الأول: مفهوم القيمة العادلة	16
الفرع الأول: تعريف القيمة العادلة	16
الفرع الثاني: مبدأ القيمة العادلة (تغليب الجوهر على الشكل)	17
المطلب الثاني: أهداف و أهمية تطبيق القيمة العادلة	18
الفرع الأول: أهداف تطبيق القيمة العادلة	18
الفرع الثاني: أهمية تطبيق القيمة العادلة	18
المطلب الثالث: شروط و مقومات تطبيق القيمة العادلة	19
الفرع الأول: شروط تطبيق القيمة العادلة	19
الفرع الثاني: مقومات تطبيق القيمة العادلة	19

المبحث الرابع: أساليب قياس القيمة العادلة وعلاقتها بالنظام المحاسبي المالي SCF.	20
المطلب الأول : أساليب قياس القيمة العادلة	20
المطلب الثاني : القيمة العادلة وعلاقتها بالنظام المحاسبي المالي SCF.	24
الفصل الثاني: محاسبة القيمة العادلة و أثرها على معلوما ت القوائم المالية	
المبحث الاول:محاسبة القيمة العادلة	30
االمطلب الاول: مفهوم محاسبة القيمة العادلة	30
الفرع الأول: مبررات التحول إلى محاسبة القيمة العادلة	30
الفرع الثاني: تعريف وأهمية محاسبة القيمة العادلة	31
المطلب الثاني: الإفصاح عن القيمة العادلة	32
الفرع الأول: مفهوم الإفصاح	32
الفرع الثاني: متطلبات الإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة	35
المبحث الثاني: المعايير المحاسبية ذات العلاقة بمحاسبة القيمة العادلة	36
المطلب الأول: معايير المحاسبة المالية الأمريكية	35
المطلب الثاني: معايير المحاسبة الدولية (IAS .)	36
المطلب الثالث: معايير الابلاغ المالي IFRS	39
المبحث الثالث: مفهوم القوائم المالية و معلوماتها	40
المطلب الأول: مفهوم معلومات القوائم المالية	40
الفرع الأول: تعريف المعلومات المحاسبية	40
الفرع الثاني: أهمية المعلومات المحاسبية	41
الفرع الثالث :مستخدمو معلومات القوائم المالية	41
المطلب الثاني: مفهوم القوائم المالية	42
الفرع الأول: القوائم المالية	42
الفرع الثاني: أهداف القوائم المالية	45
المطلب الثالث: ترابط وتكامل القوائم المالية وعلاقتها بالتقارير المالية	45
الفرع الأول: ترابط القوائم المالية	45
الفرع الثاني: تكامل القوائم المالية	46
الفرع الثالث: الفرق بين التقارير المالية والقوائم المالية	46
المبحث الرابع : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و محدداتها	46
المطلب الأول: الخصائص الرئيسية	46
الفرع الأول: الملاءمة	46
الفرع الثاني: الموثوقية	48
المطلب الثاني: الخصائص الثانوية	48
الفرع الأول : القابلية للمقارنة	48
الفرع الثاني: القابلية للفهم	49
المطلب الثالث: المحددات الأساسية للخصائص النوعية للمعلومات	50
الفرع الأول: العلاقة بين التكلفة والمنفعة	50
الفرع الثاني: الأهمية النسبية	50
المبحث الخامس: الخصائص النوعية في ظل محاسبة القيمة العادلة	53
المطلب الأول: بالنسبة للخصائص الرئيسية	53

المطلب الثاني: بالنسبة للخصائص الثانوية	55
الفصل الثالث: دراسة مقارنة للخصائص النوعية لمعلومات القوائم المالية في ظل نموذجي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة	
المبحث الاول : تقييم نموذج التكلفة التاريخية	59
المطلب الاول : عيوب ومزايا التكلفة التاريخية	59
الفرع الاول : مزايا التكلفة التاريخية	59
الفرع الثاني: عيوب التكلفة التاريخية	60
المطلب الثاني : مخاطر التكلفة التارخية	60
المبحث الثاني: تقييم نموذج القيمة العادلة	62
المطلب الاول : مزايا وعيوب نموذج القيمة العادلة	62
الفرع الاول : مزايا نموذج القيمة العادلة	62
الفرع الثاني: عيوب نموذج القيمة العادلة	63
المطلب الثاني: مخاطر القيمة العادلة	64
المطلب الثالث: محاسبة القيمة العادلة و الأزمة المالية العالمية	66
المبحث الثالث: تقييم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل منهجي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة.	69
المطلب الأول :مشكلات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	69
المطلب الثاني : أسس المقارنة والتقييم بين التكلفة التاريخية و القيمة العادلة	70
الفرع الأول : أخطاء وحدة القياس و التوقيت	70
الفرع الثاني: الملاءمة و القابلية للتفسير	72
المطلب الثالث: مقارنة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل القيمة العادلة والتكلفة التاريخية	73
الفرع الأول : التكلفة التاريخية أم القيمة العادلة	69
الفرع الثاني : العلاقة بين خاصيتي الملاءمة و الموثوقية	75
المبحث الرابع: دراسات ميدانية سابقة	75
المطلب الاول: دراسات جزائرية	75
المطلب الثاني : دراسات عربية	82
المطلب الثالث : دراسات اجنبية	89
المطلب الرابع : التعليق على الدراسات السابقة	91
الخاتمة العامة	94
قائمة المراجع	98

قائمة الاشكال:

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	شكل هرمي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	52
02	تعارض بين خاصيتي الملاءمة والموثوقية	74

المقدمة العامة

تعد نظرية المحاسبة من العلوم الاجتماعية، حيث تتميز بالمرونة والقابلية للتطور المستمر، وهي مفتوحة على فروع المعرفة الأخرى ، ولو بقيت منغلقة على نفسها لما استطاعت تطوير وظائف المحاسبة و على رأسها وظيفة تحديد ، قياس ونقل المعلومات والبيانات المالية و توصيلها إلى الإطراف المستفيدة منها في اتخاذ القرارات ، مما أدى إلى ظهور تحديات كبيرة واجهتها مهنة المحاسبة ، خصوصا ما يتعلق باختيار الأساس الأنسب للقياس المحاسبي ،وكذا اختيار طريقة القياس الأكثر ملاءمة و موثوقية للمعلومات المحاسبية .

ونجد أن القياس المحاسبي شهد جدل واسع فيما يخص اختيار الطريقة المناسبة في إظهار المعلومات بشكل مناسب ، وذلك بسبب تعدد طرق القياس التي لكل واحدة منها مؤيدوها ومعارضوها ،باعتبار أن كل طريقة سوف يؤدي إتباعها إلى الحصول على نتائج مختلفة لمعلومات القوائم المالية ، وبالتالي اختلاف القرارات المتخذة ، و مع ذلك تبقى التكلفة التاريخية أكثر الأسس استخداما لدى المنشأة عند إعداد قوائمها ، نظرا لتمثيلها الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل ، لكن يظهر التشكيك في سلامة هذا القياس بعد التملك من مطلق الظروف الاقتصادية التي تتسم بالتغير و التقلبات المختلفة ، مما أدى إلى التوجه إلى القيمة العادلة.

كما أخذت القياسات و الافصاحات التي تستند إلى القيمة العادلة في الانتشار بشكل متزايد في أطر الإبلاغ المالي ، وفي هذا الشأن أصدرت الجمعيات المهنية (مجلسIASB، FASB) معايير تستند إلى القيمة العادلة في تقييم الأصول و الالتزامات، وقد واجه تطبيق هذه المعايير مجموعة من المشكلات منها ما يتعلق بأثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على ملاءمة و موثوقية معلومات التقارير المالية.

1- الاشكالية :

على ضوء ما تقدم فإن الإشكالية الرئيسية تدور حول **كيف يؤثرتطبيق محاسبة القيمة العادلة على ملاءمة و موثوقية معلومات القوائم المالية للمؤسسة ؟**

وانطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الإشكاليات الفرعية التالية:

1) ما مفهوم كل من القياس المحاسبي و التكلفة التاريخية و القيمة العادلة في الفكر المحاسبي؟
2) ما هي معلومات القوائم المالية و خصائصها النوعية؟
3) ما أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية؟
4) ما العلاقة بين التكلفة التاريخية و القيمة العادلة و أثر كل منهما على الخصائص النوعية لمعلومات القوائم المالية؟

2- فرضيات الدراسة:

للاجابة على إشكالية الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

ف 1) يعتبر القياس المحاسبي العملية الأساسية في إعطاء عناصر القوائم المالية قيمتها الحقيقية، لهذا جاء الظلم المحاسبي المالي بعدة بدائل والتي من شأنها أن تجعل قيمة هذه العناصر قريبة من الواقع.

ف 2) معلومات القوائم المالية التي تستند في القياس المحاسبي إلى التكلفة التاريخية تكون أكثر ملاءمة و موثوقية .

ف 3) محاسبة القيمة العادلة تؤثر بشكل ايجابي على ملاءمة و موثوقية معلومات القوائم المالية للمؤسسة.

ف 4) تطبيق محاسبة القيمة العادلة يواجه العديد من الصعوبات في ظل البيئة الاقتصادية الجزائرية.

3 - مبررات إختيار الموضوع:

تكمن مبررات إختيار الموضوع فيما يلي :

- ارتباط الموضوع بالتخصص المدروس(محاسبة).
- حداثة الموضوع في الجزائر.
- الاصلاحات المحاسبية في الجزائر و مدى مواكبتها للتطورات المحاسبية على المستوى الدولي.

4 - أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على القياس المحاسبي و أهم بدائله.
- تقييم منهجي التكلفة التاريخية و القيمة العادلة.
- بيان أثر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية لمعلومات القوائم المالية .
- تحليل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وعلاقتها بالقياس المستند إلى التكلفة التاريخية و القيمة العادلة.

5 - أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من خلال الاهتمام المتزايد في المجتمع الدولي والمحلي و المؤسسات المهنية والمحاسبية والقطاع الخاص و الجهات الرقابية حول بدائل القياس المحاسبي و أثرها على الخصائص النوعية لمعلومات القوائم المالية من أجل اتخاذ قرارت مناسبة.

6 - منهج الدراسة :

من أجل الوصول إلى أهداف البحث و للإجابة على الإشكالية المطروحة سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال توضيح مختلف المفاهيم الأساسية المرتبطة بالقياس المحاسبي و إجراء المقارنة بين التكلفة التاريخية و القيمة العادلة وأثر كل منهما على ملاءمة و موثوقية معلومات القوائم المالية.

7 - الدراسات السابقة :

1- دراسة قويدري بوحفص،**تقييم بدائل** القياس **المحاسبي في ظل** البيئة المحاسبية الجزائرية **دراسة ميدانية لعينة من المهتمين بالمحاسبة في** ولايتي **ورقلة والوادي، 2013/**2014.

البحث عبارة عن مذكرة ماستر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة 2014/2013 تدور اشكاليته حول ما هو أقرب وأنسب بديل للقياس المحاسبي في الواقع الاقتصادي الجزائري ، حيث هدفت الدراسة إلى تقييم بدائل القياس المحاسبي وهذا **من خلال التعرض** لمفاهيم القياس المحاسبي **والمتمثلة في التكلفة** التاريخية والقيمة **العادلة ، وخلصت الدراسة إلى** أنه رغم أهمية الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر **إلا** أن هناك صعوبة في تطبيق مفهوم القيمة العادلة بسبب حداثة **الموضوع** و كذا نقص وعي و اهتمام المجتمع الجزائري بمعايير المحاسبة الدولية و عدم توفر أسواق مالية نشطة ،و أن مجتمع الدراسة مع استخدام التكلفة التاريخية .

2- دراسة تامر بسلم جابر الأغا،أهمية القياس **المحاسبي المستند إلى** القيمة **العادلة في تعظيم الخصائص** النوعية **للمعلومات المحاسبية"دراسة ميدانية على البنوك المحلية في فلسطين".**

البحث عبارة عن رسالة ماجستير،غير **منشورة، كلية التجارة قسم المحاسبة** والتمويل،الجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين 2013 ،حيث هدف إلى **معرفة** أهمية القياس **المحاسبي المستند إلى** القيمة **العادلة في** تعظيم **الخصائص** النوعية للمعلومات المحاسبية **للبنوك** المحلية العاملة **في** فلسطين،وكان **من** أهم **نتائج الدراسة ما** يلي:1) يؤثر القياس **المحاسبي المستند إلى** القيمة **العادلة** بشكل إيجابي **على الخصائص** النوعية **للمعلومات** المحاسبية **المتمثلة في : الملاءمة،** والموثوقية، والقابلية للفهم، والقابلية **للمقارنة.** 2) **تعتبر معلومات** القيمة **العادلة** مقياسا **مفضلا لدى مستخدمي** التقارير المالية،حيث أنها **تعكس** حقيقة **المركز المالي للمنشأة وتوفر معلومات ذات جودة** عالية **لأداء البنوك في السوق المالي.** 3) يعتبر القياس **المحاسبي المستند إلى** القيمة **العادلة مؤشرا في مجال** التحليل المالي، حيث يوفر **معلومات عن تطورات الأداء المصرفي بشكل** يعكس حقيقة **الأوضاع السائدة.**

3- دراسة زين عبد المالك،القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل الظلم المحاسبي المالي دراسة حالة مجمع صيدال وحدة الحراش، 2015/2014.

البحث عبارة عن رسالة ماجستير كلية **العلوم** الاقتصادية، **و العلوم** التجارية **وعلوم** التسيير،جامعة أمحمد بوقرة ، **بومرداس**2015،حيث هدفت هذه **الدراسة إلى** تسليط **الضوء على الإصلاح المحاسبي في الجزائر وتبيان طرق** القياس **ومتطلبات الإفصاح المحاسبي لعناصر القوائم** المالية **في ظل تبني الظلم المحاسبي المالي، وذلك من خلال إبراز** أهمية عمليتي القياس **والإفصاح** وإظهار **مدى** إسهامهما **في إعطاء صورة واضحة حول أداء** ووضعية **المؤسسة من خلال** تقديم **معلومات** مالية **ذات** مصداقية **ومعبرة عن واقع المؤسسة** .

وفي الأخير **توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المتعلقة** بالقياس **والإفصاح، ومن** بينها**أنّ الظلم المحاسبي المالي جاء بعدة بدائل** لقياس **عناصر القوائم** المالية **ومتطلبات الإفصاح والتي من** شأنها **إعطاء معلومات** مالية **ذات** مصداقية، **لكن ومن خلال واقع الممارسة** المحاسبية

لاحظ عدم وجود بيئة اقتصادية لتطبيق كل هذه البدائل والمطالبات وهو ما يجعل القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية تتميز بالقصور في مصداقية المعلومات المالية.

وما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة أنها اعتمدت في التحليل و المقارنة على عينة متنوعة من الدراسات الميدانية التي أجريت محليا و دوليا حول موضوع البحث ، وذلك من أجل استنباط نقاط التشابه والاختلاف بين النتائج المتوصل إليها بهدف إعطاء صورة واضحة وشاملة حول موضوع البحث .

8 - هيكل البحث :

قصد الإلمام بدراسة الموضوع وتحليل إشكالية البحث المطروحة والإجابة على التساؤلات التي تضمنتها واختبار الفرضيات بعين الاعتبار، ارتأينا تقسيم وهيكلة البحث إلى ثلاثة فصول بعد المقدمة الأول خاص بالقياس المحاسبي ،والثاني خاص بمحاسبة القيمة العادلة وأثرها على معلومات القوائم المالية ،أما الفصل الثالث فقد خصص لإجراء دراسة مقارنة للخصائص النوعية لمعلومات القوائم المالية في ظل منهجي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، بالإضافة إلى خاتمة تناولت استنتاجات وتوصيات الدراسة، وذلك حسب ما يلي:

الفصل الاول : تناولنا في هذا الفصل الإطار العام للقياس المحاسبي، و كذا البدائل المختلفة له خصوصا التكلفة التاريخية و نموذج القيمة العادلة ، بالإضافة إلى عرض مختلف أساليب قياس القيمة العادلة و علاقة هذه الأخيرة بالنظام المحاسبي المالي.

الفصل الثاني : تطرقنا في هذا الفصل إلى محاسبة القيمة العادلة كذا المعايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة بها، بالإضافة إلى عرض مفهوم وأهمية معلومات القوائم المالية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و محدداتها بصفة عامة و في ظل محاسبة القيمة العادلة بصفة خاصة .

الفصل الثالث : أجرينا في هذا الفصل دراسة مقارنة للخصائص النوعية لمعلومات القوائم المالية في ظل منهجي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، وذلك من خلال تقييم نموذجي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة و تقييم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل كل منهما ، إضافة إلى عرض دراسات ميدانية سابقة محلية ودولية و التعليق عليها.

الفصل الاول

القياس المحاسبي

تمهيد :

تعتبر عملية القياس المحاسبي بمثابة العمل الأساسي في مجال التطبيق المحاسبي، حيث تسمح بإنتاج معلومات عن أداء المؤسسة ومركزها المالي والتغيرات التي تحصل فيها، وتزداد أهمية القياس من خلال الأهمية البالغة له في أي نظام محاسبي، إذ أنّه المؤثر الأكبر على المعلومة المحاسبية والمالية الظاهرة في القوائم المالية للمنشأة ، والتي بدورها تؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدمي هذه المعلومة، حيث استخدمت التكلفة التاريخية لعدة عقود كمبدأ سائد للقياس المحاسبي ثم برز من ينادي باستخدام القيمة العادلة من خلال كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية ، وذلك بإصدار وتعديل العديد من معايير المحاسبة والتي تركز في مضمونها على القيمة العادلة .

إن حقيقة التكلفة التاريخية التي تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل ليست موضع شك في دقتها وصحتها لحظة الاكتساب أو التملك ، وإنما يظهر التشكيك في سلامة المبدأ بعد التملك أو حدوث الحدث، إذ تصبح القيمة المسجلة شيئاً من الماضي الذي ينحرف قليلاً أو كثيراً عن قيمته الحالية، من هنا بدأت انتقادات لم تنتهي لمبدأ التكلفة التاريخية، إذ أن الظروف الاقتصادية تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل دائم وتتغير القوة الشرائية لوحدة النقد بتغير هذه الظروف في الحالات المختلفة ، ومن ثم تم التوجه للقيمة العادلة.

وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى العناصر التالية:

- الإطار العام للقياس المحاسبي .
- نموذج التكلفة التاريخية.
- منهج القيمة العادلة.
- أساليب قياس القيمة العادلة و علاقتها بالنظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول : ماهية القياس المحاسبي

يعتبر القياس عنصرا أساسيا من عناصر البحث العلمي، إذ بدونه لا يمكن اختبار صحة الفرضيات والنتائج، كما يعتبر القياس أحد الوظائف الأساسية للمحاسبة و نتيجة لذلك تكتسب المعلومات المحاسبية أهمية خاصة في المجتمع المالي.

المطلب الأول: مفهوم القياس المحاسبي

للقياس تعاريف وأركان يقوم عليها نذكرها فيما يلي:

الفرع الأول : تعريف و أركان القياس المحاسبي

أولا: تعريف القياس المحاسبي

تعددت التعاريف وتباينت إلا أنها تتقارب في المضمون ، وذلك حسب نظرة كل باحث لعملية القياس، وكذا التطور العلمي الحاصل في هذا المجال ، وسنقتصر على عرض بعض التعاريف المهمة فقط:

- ✓ حيث ينسب أول تعريف علمي للقياس بشكل عام إلى campell norman R الذي أصبح يعتبر المنظر الأساسي للنظرية الكلاسيكية في القياس1957، حيث عرفه كما يلي[1]:

"يتمثل القياس بشكل عام في قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها وذلك بناء لقواعد طبيعية يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة".

- ✓ لكن Steven.S.S الذي دعا إلى تبني مفاهيم جديدة كانت بمثابة الأساس لما يعرف حاليا بالنظرية الحديثة للقياس1975،حيث أضاف بعدا رياضيا لتعريف عملية القياس و عرفه بما يلي[2]:

"يتمثل القياس في المطابقة بين الخواص أو العلاقات بموجب نموذج رياضي"

أما فيما يخص القياس المحاسبي فقد عرف كما يلي:

- ✓ تعريف جمعية المحاسبين الأمريكية AAA : " يتمثل القياس المحاسبي في قرن الأعداد بالأحداث الماضية والجارية والمستقبلية، وذلك بناء على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة[3]."
- ✓ تعريف مجلس معايير المحاسبة المالية FASB :" القياس هو عبارة عن تخصيص أرقام للأشياء أو الأحداث وفقا لقواعد محددة، كما أنه عملية مقارنة تهدف إلى الحصول على معلومات دقيقة للتمييز بين بديل وآخر في حالة اتخاذ القرار[4]."

---

[1] وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، منشورات الاكاديمية العربية في الدانمارك،2007 ، ص:100.

[2] نفس المرجع السابق، ص:100.

[3] محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية القياس العرض والافصاح، دار وائل، عمان الأردن،ط1،2004،ص:115.

[4] ريتشارد شرويد، وآخرون، نظرية المحاسبة، ترجمة خالد علي احمد كأجيجي، وآخرون، دار المريخ، الرياض السعودية، 2006، ص:185.

✓ أما مجلس معايير المحاسبية الدولية فقد عرف القياس المحاسبي كما ورد في إطاره التصوري على أنه " عملية تحديد المبلغ القدي الذي يتم به الإعترف والإفصاح عن عناصر الوضعية المالية للمؤسسة ضمن الميزانية وحساب النتيجة وهذا بالاعتماد على طرق قياس محددة[1]."

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن عملية القياس المحاسبي هي تصوير كمي وقيمي لمختلف الأحداث و الأنشطة التي تقوم بها المنشأة وفق قواعد محددة بهدف الحصول على معلومات تساعد في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.

ثانيا: أركان عملية القياس المحاسبي

عملية القياس المحاسبي تقوم على أربعة أركان أساسية هي[2]:

1- **الخاصية محل القياس:** تنصب عملية القياس بشكل عام و أيا كان مجالها على خاصية معينة لشيء معين في مجالات القياس المحاسبي ، إذا ما إعتبرنا أن المشروع الإقتصادي هو مجال القياس فإن الخاصية التي تنصب عليها عملية القياس قد تكون التعدد القدي لشيء معين هو حدث من الأحداث الإقتصادية للمشروع كمبيعاته أو ربحه مثلا ، كما قد تنصب على خاصية أخرى غير خاصية التعدد القدي ، كأن يكون محل القياس الطاقة الإنتاجية للمشروع مثلا ، أو معدل دوران مخزونه السلعي.

2- **المقياس المناسب للخاصية محل القياس :** يتحدد نوع المقياس المستخدم في عملية القياس بناء على الخاصية محل القياس، ففي المشروع إذا كانت خاصية التعداد القدي للربح مثلا هي الخاصية محل القياس فالمقياس المستخدم حينئذ هو مقياس للقيمة (وحدة القد)، أما إذا كانت طاقته الإنتاجية هي الخاصية محل القياس فالمقياس المستخدم في هذه الحالة هو مقياس الطاقة كعدد الوحدات المنتجة في الساعة الواحدة عددساعات العمل المباشر مثلاً .

3- **وحدة القياس المميزة للخاصية محل القياس :** عندما يكون الهدف من عملية القياس هو قياس المحتوى الكمي لخاصية معينة لشيء معين ، حينئذ لا يكفي فقط تحديد نوع المقياس المناسب لعملية القياس بل لابد أيضا من تحديد نوع وحدة القياس ، فمثلا لو كانت قيمة ربح المشروع هي محلا للقياس في هذه الحالة ، فبالإضافة إلى ضرورة تحديد نوع المقياس المستخدم وهو مقياس مالي (وحدة القد) لابد أيضا من تحديد نوع وحدة القد المميزة لهذه القيمة وهي الدينار أو الدولار .....إلخ.

4- **الشخص القائم بعملية القياس:** يعد المحاسب هو الشخص القائم بعملية القياس وبالتالي يعتبر عنصرا هاما ومؤثر في هذه العملية لأن نتيجة عملية القياس تتأثر بتأثر القائمين بها خصوصا في حالة عد توافر المقاييس الموضوعية، و من هنا يبرز للمحاسب دورا أساسيا ليس في تحديد مسار عملية القياس المحاسبي وأساليبها فقط بل في تحديد نتائجها أيضا.

---

[1] مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ، **الإطار التصوري لإعداد وعرض القوائم المالية (Framework) 2001** الفقرة99 .

[2] محمد مطر، موسى السيوطي، **الممارسات المهنية في مجالات القياس العرض والافصاح**،د ار وائل، عمان، الأردن،ط2،2008 ،ص:131.

الفرع الثاني: متطلبات القياس المحاسبي

البعض يسميها معايير القياس وهي تمثل حلقة الربط بين آلية القياس وما يقوم عليه من أسس وما يؤدي إليه من نتائج وأهداف، وعليه يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: الصلاحية للغرض المستهدف منها(الملاءمة).

المقصود بهذا المعيار أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية ملائمة للغرض من عملية القياس، وذلك من خلال قدرتها على إعطاء صورة واضحة وصحيحة عن الشيء المراد قياسه لحظة القياس وما سيطرأ عليه من تغيرات خلال فترة زمنية معينة، وغالبا ما يكون هو قياس الربح أو إظهار ر حقيقة المركز المالي بهدف اتخاذ قرارت صائبة.

ثانيا: القابلية للتحقق منها.

تعد البيانات والمعلومات المحاسبية قاعدة أساسية لاتخاذ قرارات مماثلة عند استخدامها من قبل أشخاص آخرين وفي ظل ظروف متشابهة ولتحقيق أغراض محددة، وهذا يعني أن البيانات والمعلومات المحاسبية لها دلالة محددة ولها إستقلاليتها وتستند إلى مصدر موثوق فيه كالمستندات والإجراءات المدونة التي يمكن التحقق من صحتها، ومطابقتها للمصدر بغض النظر عن شخصية الفاحص أو المستفيد منها[1].

ثالثا: الالتزام بالموضوعية.

تعني عدم خضوع القياس لتقديرات شخصية بحتة، أي التعبير عن الحقائق بدون تحريف بعيدا عن التحيز الشخصي، وبالتالي فالقياس الموضوعي قياس غير شخصي، ذلك لإقناع مستخدمي القوائم المالية من أنها خالية من تعبير شخصي أو تحيز، وتعني الموضوعية بمفهومها العلم الابتعاد عن التحيز كالأحكام الشخصية والمسبقة والتقديرات الجزافية وهي نقيض الذاتية، ويتم التأكد من موضوعية القياس المحاسبي عن طريق[2]:

- ✓ القيام بعملية القياس المحاسبي من قبل أطراف مختلفة والتوصل إلى النتائج نفسها، مما يقدم دليلا على عدم التحيز.
- ✓ إختبار مدى قدرة تمثيل المعلومات المحاسبية لحقائق الحياة الإقتصادية .

رابعا: القابلية للقياس الكمي

يقصد بالقياس الكمي تعيين أعداد للأشياء المرغوب في قياسيا، لكن جرت العادة على إستخدام الأساس النقدي كمعيار للقياس الوحيد الذي يتم إتباعه في إعداد التقارير والقوائم المالية، و كان ذلك نتيجة حتمية لعدم إمكانية إستخدام مقاييس كمية أخرى لقياس التغيرات المحاسبية و تلخيص و عرض البيانات المتعلقة بها و المعلومات الناتجة عنها، وفي المقابل توجد الكثير من المعلومات المحاسبية لا يمكن قياسها كميا رغم فائدتها الكبيرة(خبرة العاملين وقدراتهم).

ويضيف البعض معيار خامس و هو معيار الفائدة.

---

[1] حيدر محمد علي بني عطا، **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة**، دار الحامد، عمان الأردن،ط 1، 2007،ص:41.

[2] حسين القاضي، مأمون توفيق، **نظرية المحاسبة**، الد ار العلمية ود ار الثقافة، عمان الأردن، 2004 ، ص:251.

خامسا : معيار الفائدة

يقتضي هذا المعيار أن تكون المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدميها سواء داخل أو خارج الوحدة الاقتصادية، وذلك في شتى مجالات اتخاذ القرارات أو تحديد الأهداف أو توجيه الموارد للوصول إلى الأهداف المرجوة.

المطلب الثاني: خطوات و أساليب القياس المحاسبي

من أجل أن يكون القياس المحاسبي سليم لا بد أن يمر عبر مراحل محددة ، بالاضافة إلى إتباع أساليب قياس معينة.

الفرع الأول: خطوات القياس المحاسبي

تمر عملية القياس المحاسبي عبر عدة مراحل أهمها ما يلي:[1]

أولا: تحديدالخاصية محل القياس.

يعمل الشخص القائم بعملية القياس على تحديد هذه الخاصية والتي تتمثل في الأحداث الاقتصادية الناتجة عن نشاطات الوحدة المحاسبية، وقد تكون أحداث ماضية، كما قد تكون حدثا مستقبليا.

ثانيا: تحديد نوع المقياس المناسب للخاصية محل القياس.

يتوقف اختيار نوع المقياس المناسب للخاصية محل القياس على أغراض عملية القياس وعلى نوع هذه الخاصية، فإذا كانت أغراض عملية القياس محصورة في مجرد تبويب الحدث محل القياس ، فالمقياس المناسب لهذا الغرض هو مقياس إسمي ، أما إذا كانت أغراض عملية القياس محصورة في المقارنة بين قيمة حدثين أصليين فعلا فالمقياس المناسب هو مقياس ترتيبي ، و إذا ما تجاوزت أغراض عملية القياس إلى تحديد المحتوى الكمي للحدث المالي فحينئذ يستخدم مقياس نسبي.

ثالثا:تحديد وحدة القياس المميزة للخاصية محل القياس

وبجانب أهمية تحديد نوع المقياس المناسب لعملية القياس، لا بدمن تحديد وحدة القياس، إذ عندما يكون هدف المحاسب مثلا هو قياس القيمة النقدية للمبيعات السنوية للمؤسسة، لا يكفي حينئذ تحديد المقياس الواجب إستخدامه وهو المقياس النسبي ممثلا بوحدة النقد، بل لابدّ أن تتبع ذلك أيضا تحديد نوع هذه الوحدة (الدينار أو الدولار...الخ).

رابعا: تحديد أسلوب القياس المناسب لعملية القياس

والتي يتوقف أسلوبه في تنفيذ عملية القياس المحاسبي كما يلي:

- ✓ الهدف من عملية القياس .
- ✓ الأفق الزمني لعملية القياس .

في حالة ما اذا كان هدف عملية القياس مجرد تبويب الحدث محل القياس أو إثباته محاسبيا فقط ، فلا يتعدى أسلوب القياس ما يعرف بأسلوب أو طريقة القياس المباشرة أو الأساسية ، أما إذا كان أسلوب القياس المشتق أو غير مباشر فإن بموجبه تحدد قيم القياسات في إطار ما يسمى بعملية

[1] وليد ناجي الحيالي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:106-109.

الإحتساب المبنية على علاقات رياضية ، أما إذا كانت عملية القياس منصبة على حدث تاريخي يسلك المحاسب في قياسه أساليب بسيطة تكون في معظمها من النوع المباشر الذي يأخذ شكل التسجيل المباشر لقيمة هذا الحدث من المستندات والوثائق (فاتورة، سند).

الفرع الثاني: أساليب القياس المحاسبي

عند تنفيذ عملية القياس المحاسبي يمكن إتباع عدة أساليب يتوقف إختيار أي منها على أغراض عملية القياس ، ويمكن بوجه عام حصر أنواع أساليب القياس المتبعة في عملية القياس المحاسبية فيما يلي[1]:

أولا: أساليب القياس المباشرة

تتحدد نتيجة عملية القياس المحاسبية بهذا الأسلوب مباشرة دون القيام بإجراء عمليات حسابية أو علاقات رياضية أو إستخدام وسائط أخرى، مثلا قياس تكلفة آلة وذلك من خلال ثمنها المثبت على فاتورة الشراء، كما يعتبر التبويب المحاسبي أوسع المجالات إستخداما لأساليب القياس المباشرة.

ثانيا: أساليب القياس غير المباشرة (المشتقة)

ويستخدم هذا الأسلوب عندما يتعذر على المحاسب قياس قيمة الحدث الإقتصادي بشكل مباشر، حينئذ يلجأ إلى إستخدام العلاقات الرياضية أو النماذج الكمية، وتعتبر القياسات المباشرة بمثابة المدخلات لأساليب القياس المشتقة، ومثال ذلك إذا تم تثمين أجزاء آلة كل على حدى تمهيدًا لتحديد التكلفة الإجمالية لها ، فعندئذ تقاس تكلفة هذه الآلة ضمن ما يسمى بأسلوب القياس المشتق أو غير المباشر ، لأنه في هذه الحالة لابد من الحصول على تكلفة الآلة كوحدة من خلال عملية إحتساب تضم فيها أثمان الأجزاء معا للوصول بعد ذلك إلى تكلفة الآلة كوحدة.

ثالثا: أساليب القياس التحكمية

تشبه هذه الأساليب في إجراءاتها أساليب القياس المشتقة أو غير المباشرة و يطلق عليها البعض مصطلح قياسات مجازية، ولكن الفرق الرئيسي بينهما ينحصر في أنه توجد قواعد موضوعية تحكم أساليب القياس غير المباشرة ، وأن أساليب القياس التحكمية تفتقر إلى مثل هذه القواعد مما يجعلها عرضة لآثار التحيز الناتج عن التقديرات أو الأحكام الشخصية للقائمين بعملية القياس، وفي مجال وصف هذا النوع من القياسات تكون أساليب القياس التحكمية في الظروف التالية:

- ✓ إذا لم توجد قواعد منطقية تتحكم في خطوات تنفيذ عملية القياس ، فإنه لا تتوفر المبررات المنطقية التي يمكن الإعتماد عليها في إثبات أن الرقم حصيلة القياس ، يمثل فعلا القيمة الفعلية للخاصية محل القياس.
- ✓ وترتيبا على ما سبق تزداد الفرص لإحتمال ظهور خلاف حول نتائج عملية القياس بين الأشخاص القائمين بهذه العملية طالما لم تتوفر لهم المعايير الموضوعية للحكم في هذا الخلاف.

[1] وليد ناجي الحيالي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:109-111.

وتندرج معظم أساليب القياس المحاسبية تحت هذا النوع من أساليب القياس، فمثلاً في قياس قيمة أصل معين من أصول المشروع توجد أمام المحاسب بدائل مختلفة لقياس هذه القيمة يؤدي كل منها إلى نتيجة تختلف عن النتائج المحققة بالبدائل الأخرى، و إختيار أي بديل منها يخضع في الغالب لإجتهادات شخصية أو تحكمية من قبل المحاسب ، إذ أن محاسبا معينا قد يختار تقييم هذا الأصل بناء لتكلفته التاريخية ، بينما محاسب آخر يختار تقييم هذا الأصل بناء على تكلفته الإستبدالية ، في حين يقيم محاسب ثالث نفس الأصل بناء لصافي قيمته الحالية ، وتحت كل بديل من البدائل الثلاثة تختلف نتيجة القياس عنها تحت البديلين الآخرين.

المطلب الثالث:تحيز القياس المحاسبي

توجد ظاهرة تحيز القياس في العلوم الدقيقة أو في العلوم الإجتماعية على حد سواء ، لكن بينما يكون تحيز القياس ضئيلا و بالإمكان تحديده و بقدر كبير من الدقة في العلوم الدقيقة فانه في العلوم الإجتماعية عامة وفي المحاسبة خاصة غالبا ما يكون كبيرا ومن الصعب قياسه ، وهذا بالطبع مرتبط إلى حد كبير بطبيعة المحاسبة نفسها من ناحية ، ثم بطبيعة عملية القياس المحاسبية من ناحية أخرى.

فالخاصية محل القياس في المجالات المحاسبية وهي القيمة المالية للحدث الإقتصادي ليس لها مفهوما محددا لدى المحاسبين، مما يجعلهم مختلفين في قياسها ، كما أن عملية القياس المحاسبية هي الأخرى محكومة بقواعد و مبادئ عامة مما يجعلها عبر مراحلها المختلفة عرضة للإجتهادات و التقديرات الشخصية للمحاسب ، و بالإضافة إلى ذلك هناك عامل هام من عوامل تحيز القياس المحاسبي ، وهو عدم ثبات قيمة وحدة القياس المحاسبية (وحدة النقد) لأن قيمة هذه الوحدة بخلاف وحدات القياس الأخرى تتسم بسمة التقلب و عدم الثبات مما يؤثر على مخرجات عملية القياس ليجعلها هي الأخرى عرضة للتقلب و عدم الثبات.

يمكن تقسيم تحيز القياس المحاسبي حسب مصادره إلى ثلاثة أقسام[1]:

الفرع الأول: تحيز قواعد القياس المحاسبي

وهو الذي ترتبط أسبابه بوجه عام بمجموعة المفاهيم و المبادئ و الفروض و الأعراف التي تحكم عملية القياس المحاسبي مثل : مبدأ التكلفة التاريخية ، فرض ثبات وحدة النقد ...... إلخ ، وما دمنا قد ربطنا مصدر هذا النوع من أنواع التحيز بنظام القياس المحاسبي نفسه ، فإن دور المحاسب في نشوئه ومن الناحية النظرية سيكون على الأقل حياديا ، ولعل أوضح مظاهر هذا التحيز، تحيز القياس الذي تحتويه القوائم و التقارير المحاسبية المعدة في فترات التضخم أو الإنكماش طبقا لمبدأ التكلفة التاريخية، دون مراعاة التغير في المستوى العام للأسعار.

---

[1] بسمة سويد، دراسة مقارنة بين بدائل القياس المحاسبي (التكلفة التاريخية – القيمة العادلة)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المحاسبية و المالية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة،2012/2011،ص ص:06-07.

الفرع الثاني: تحيز القائم بعملية القياس

ويقصد به جميع أنواع تحيز القياس المرتبطة أسبابه بالقائم بعملية القياس و ليس بالنظام المحاسبي ، مما يعني ومن الناحية النظرية على الأقل أن دور النظام المحاسبي في حدوث هذا التحيز سيكون حياديا ، هذا على أساس إفتراض أن نظام القياس المحاسبي في مثل هذه الحالة سيتمتع بدرجة كاملة من الموضوعية، لكن المحاسب سيستخدمه في عملية القياس بطريقة خاطئة تؤدي إلى نشوء تحيز قياس.

ويحدث ذلك مثلا إذا كلفت مجموعة من المحاسبين بتحديد قسط الإهتلاك لأصل ثابت بموجب قاعدة قياس معينة ، ولتكن طريقة القسط الثابت مثلا ، في هذه الحالة وإن إتفق جميع أفراد المجموعة في إستخدام نفس قاعد القياس، إلا انهم قد يختلفون في نتائج القياس المحققة بخصوص قيمة قسط الإهتلاك ، ولو حللنا أسباب تحيز القياس المحاسبي هنا و المتمثل في فروقات قيمة قسط الإهتلاك المحددة من قبل أفراد المجموعة لوجدناها مرتبطة بطريقة إستخدام المحاسب لقاعدة القياس و ليس بقاعدة القياس نفسها، إذ أن تحيز القياس الناشئ في تحديد قسط الإهتلاك من طرف أفراد المجموعة يمكن رده إلى اختلاف في تقدير العمر الإنتاجي للأصل مثلا، لا إلى قاعدة القياس[1].

الفرع الثالث: التحيز المشترك

وهو التحيز الذي يساهم في نشوئه القائم بعملية القياس وقواعد القياس المستخدمة في القياس المحاسبي معا، ويحدث ذلك مثلا عندما يقوم محاسب لا يتصف بالموضوعية الكاملة بإستخدام قاعدة هي الأخرى لا تتصف بالموضوعية الكاملة، وهكذا فتحيز القياس الناشئ عن قاعدة القياس المتحيزة تتضاعف آثاره على البيانات المحاسبية بفعل التحيز الإضافي الذي سببه المحاسب المتحيز، ومثل ذلك التحيز الناشئ عن إستخدام محاسبين مختلفين في درجات تحفظهم لمبدأ الحيطة و الحذر .

المبحث الثاني : مبدأ التكلفة التاريخية

يعتبر مبدأ التكلفة التاريخية احد أهم المبادئ التي يعتمد عليها النموذج المحاسبي المعاصر في عملية تقييم عناصر الأصول والخصوم، فبمقتضاه يتم تقييم كافة الموارد الاقتصادية واستخداماتها ومصادر تمويلها، وجميع المصروفات والإيرادات المدرجة في القوائم المالية بتكلفتها الأصلية بغض النظر عن التقلبات التي تتعرض لها القيمة الاقتصادية للأصل نتيجة التغيرات المستمرة في القوة الشرائية للنقود، مما يجعل البيانات المحاسبية المعروضة بالقوائم المالية لفترات مختلفة غير ملائمة لإجراء المقارنات الزمانية و المكانية[2].

المطلب الأول : ماهية التكلفة التاريخية.

إن مبدأ التكلفة التاريخية يعتبر أحد المبادئ الأساسية الذي يعتمد عليه التسجيل المحاسبي لمختلف الأحداث و النشاطات التي تقوم بها المؤسسة، حيث أخذ هذا المفهوم حيزا كبيرا في الجدل

---

[1] محمد قوادري ، قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة سعد دحلب بالبليدة ،الجزائر ، جويلية 2010،ص ص:30-33.

[2] -وليد ناجي الحيالي ،أصول المحاسبة المالية،الجزء الأول،منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ،الدنمارك، 2007 ،ص:54.

المحاسبي نظرا لما له من اثار على الوضعية المالية للمنشأة ، ومن ثم على اتخاذ القرارات بالنسبة للأطراف ذوي العلاقة ، وقد استمر العمل بهذا المبدأ لحد الآن بسبب ما يتوفر عليه من مبررات.

الفرع الأول : مفهوم التكلفة التاريخية.

أولا:تعريف التكلفة التاريخية.

إن التكلفة التاريخية تعتبر النموذج الكلاسيكي للتوثيق الذي يقوم على إثبات جميع المواد والحقوق و المخزونات والالتزامات بالتكلفة المحددة لحظة وقوع التبادل بين المؤسسة والمتعاملين معها، وهي تمثل التكلفة الفعلية والحقيقية والمتفق عليها بين الأطراف المتعاقدة في تلك اللحظة وعادة ما تكون هذه التكلفة موثقة بمستندات ثبوتية توفر إمكانية إثبات التكلفة ومصادر تمويلها وجميع المصروفات والإيرادات بغض النظر عن تقلبات القيمة الاقتصادية بوحدة النقد،الأمر الذي يوفر درجة عالية من الموضوعية، وإمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية حتى تكسبها درجة عالية من الموثوقية البعيدة عن التقديرات الشخصية[1].

وفيما يأتي بعض التعريفات للتكلفة التاريخية:

عرفها(kiesoa and AL...2005) في كتابهما المحاسبة المتوسطة بأنها[2]:"سعر أو تكلفة الاصل أو الالتزام أثناء حدوثه أو حيازته ، وهي أداة قياس معظم الأصول و الإلتزامات. "

وكذلك عرفها (المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين) التكلفة التاريخية بأنها[3]:"المبالغ المقاسة بالوحدة النقدية أو أسهم رأس المال المصدر، أو الخدمات التي تم إنجازها أو الالتزامات التي قدمت مقابل سلع وخدمات التي تم استلامها أوسوف يتم استلامها".

و مصطلح التكلفة التاريخية يطلق على المحاسبة المالية المبنية على التكلفة الأصلية التي تتجاهل الزيادات الناتجة عن التضخم أو تقلبات الأسعار، ومماسبق يتضح أن التكلفة التاريخية هي المبلغ الفعلي الذي ينشأ أصلا عن عملية مبادلة حرة تمت بين طرفين مستقلين، ويؤيده مستند ذو حجة قانونية، وهو ما يعبر عنه محاسبيا بالدليل الموضوعي.

الفرع الثاني: مبررات اعتماد مبدأ التكلفة التاريخية

نجد من أهم المبررات التي دعمت مبدأ التكلفة التاريخية والتي كانت بمثابة ركائز لمستندت عليها وهي كما يلي:

أولا:الفروض:

1- فرض الموضوعية :

يعتبر الهدف الرئيسي للمحاسبة لأنه يزود الجهات المعنية بالمعلومات المالية الموثوق بها لتكون ذات فائدة في اتخاذ القرارات، و بالإضافة إلى ذلك يهدف إلى المحافظة على ثقة مستخدمي

---

[1] حواس صلاح، **مرجع سبق ذكره**، ص:10 .

[2] بوكساني رشيد، أوكيل نسيمة، العرابي حمزة، **مبدأ التكلفة التاريخية بين الانتقاد والتأييد في ظل توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة العادلة**، الملتقى العلمي الدولي الأول حول الظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، يومي17-18 جانفي 2010 بالمركز الجامعي الوادي، ص:7.

[3] وليد ناجي الحيالي ، يوسف الأسدي ، **عرض كتاب النظرية المحاسبية** ، الأكاديمية العربية المفتوحة في. الدانمارك ، نسيان ،2008، ص:7.

البيانات المحاسبية، و عليه يجب أن تكون هذه البيانات أعدت على أساس إثبات أو دليل موضوعي وخالية من الحكم الشخصي، وهذا ما يوفره مبدأ التكلفة التاريخية.

2- فرض الاستمرارية:

تعتبر الوحدة المحاسبية مستمرة في أعمالها ونشاطها الطبيعي وليست قابلة لتصفيتها في الوقت الحاضر، وبالتالي فإنه على عكس ذلك فطالما لا يوجد دليل لتصفيتها فإن القوائم المالية يتم إعدادها بدون استخدام القيم الجارية وهذا بافتراض أن المنشأة تستمر في أداء نشاطها .

3- فرض وحدة القياس النقدي:

هذا الفرض يقضي باستخدام وحدات نقدية إسمية في الإثبات ، الأمر الذي يؤدي إلى تجاهل أي تغيير في قيمة الأصول و الخصوم نتيجة التضخم أو الإنكماش.

ثانيا: المبادئ المحاسبية.

إتساق مبدأ التكلفة التاريخية مع كثير من العناصر المكونة لإطار الفكر المحاسبي المالي مثل[1]:

- ✓ مبدأ تحقق الإيرادات والذي يقضي طبقًا لمفهومه التقليدي بعدم الاعتراف بأي تغيرات في قيم الأصول والخصوم إلا بعد تحققها عن طريق إجراء تبادل مع طرف آخر.
- ✓ مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات والذي يقضي بتحديد الدخل عن طريق مقابلة إيرادات الفترة بتكاليف هذه الفترة فقط، وليس عن طريق مقارنة صافي قيمة الأصول أول وآخر الفترة المحاسبية بالإيراد.
- ✓ من ضمن القيود التي تفرضها المحاسبة المالية هي" مبدأ الحيطة والحذر"، حيث يتم تجاهل ارتفاع أسعار الأصول، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إظهارها في قائمة المركز المالي بقيم متحفظة.
- ✓ يتلاءم مبدأ التكلفة التاريخية مع مبدأ الثبات في إتباع النسق، بحيث تبقى الأصول و الخصوم مقيمة بتكلفتها التاريخية من فترة إلى أخرى، بصرف النظر عن تغيرات الأسعار الطارئة خلال تلك الفترات.
- ✓ مبدأ القياس الفعلي والذي يقضي بأن الإثبات في الدفاتر والقوائم المالية يجب أن يقتصر على ما تم فعلا طبقا للقيم الأصلية وليس أي وضع إفتراضي، أي أن مبدأ التكلفة يشترط حدوث عملية تبادلية حقيقية للإعتراف والقياس وهذا يوفر موضوعية و موثوقية أكبر.[2]

المطلب الثاني: التضخم ومبدأ التكلفة التاريخية

إن النظام التقليدي للقياس المحاسبي والمبني على مبدأ التكلفة التاريخية المستند على فرض ثبات وحدة القياس (النقد) يعاني قصورا واضحا تنعكس آثاره على مخرجات هذا النظام (القوائم المالية)، مما يقلل من ملاءمتها في اتخاذ القرارات خاصة في فترات ارتفاع الأسعار، وقد ظهرت معالم

---

[1] حنان، رضوان، **النموذج المحاسبي المعاصر**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،ط1، جامعة حلب، جامعة عمان الأهلية،2003، ص:429.

[2] رشيد بوكساني ، نسيمة أوكيل نسيمة ، حمزة العرابي، **مرجع سبق ذكره** ، ص:7 .

الموجة التضخمية في الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ولكنها تفاقمت في العقدين السابع والثامن من القرن الماضي.

الفرع الأول: تعريف و أسباب التضخم

أولا: تعريف التضخم

للتضخم عدة تعريفات سنعرض بعضا منها فيما يلي[1]:

يعرف التضخم بأنه "الارتفاع المستمر و الملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما "

كما عرف بأنه"عبارة عن الانخفاض المستمر و المتواصل في القيمة الحقيقية للنقد"

ومن خلال التعريفين يتبين لنا أن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود المتداولة إلى درجة تؤدي إلى حدوث انخفاض في قيمتها ، والذي ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية مع ثبات مستويات الدخل ، بحيث يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد.

ثانيا: أسباب التضخم

للتضخم أسباب عديدة نذكر منها :

1) **زيادة الطلب:** وهو سبب تقليدي يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات أكبر من المعروض منها، بحيث تكون كمية النقود أكبر من قيمة السلع المعروضة مما يدفع بالأسعار إلى الزيادة، وذلك بسبب زيادة الإنفاق الكلي بأقسامه الثلاثة :استهلاكي، استثماري، وحكومي.

2) **زيادة التكاليف:** وهذا التضخم يحدث بسبب زيادة الأجور نتيجة لوجود نقابات عمل قوية تسبب ارتفاع أسعار المنتجات، حيث أن أجور العمل تمثل نسبة كبيرة من تكلفة الإنتاج.

3) **زيادة الاصدار النقدي:** ينشأ التضخم بسبب زيادة حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق بدون تغير في حجم الإنتاج.

4) **التضخم المستورد:** يعرف هذا التضخم المستورد على أنه الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية كالملابس الجاهزة والأطعمة والأحذية المستوردة من الخارج.

الفرع الثاني: اثر التضخم على مبدأ التكلفة التاريخية.

بالرغم من المزايا العديدة للتكلفة التاريخية لا يزال الكثير من المحاسبين يتمسكون بهذا المبدأ حتى الآن على الرغم من موجات التضخم الحادة السائدة في معظم دول العالم، على أساس أنه يحقق أكبر قدر ممكن من الموضوعية للبيانات والمعلومات المحاسبية الناتجة عن أداء وظائف المحاسبة المالية.

يقوم مبدأ التكلفة التاريخية على فرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقود الذي لا يعترف بما يحدثه التضخم من إنخفاض مستمر في القوة الشرائية للنقود ، وعليه فإن تطبيق هذا المبدأ في فترات التضخم يسبب الكثير من مشاكل القياس المحاسبي، كما يتسبب في الكثير من الأخطاء في نتائج القياس المحاسبي مما يجعلها غير موضوعية.

[1] احمد محمد صالح الجلال ،دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، (حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003)،مذكرة ماجستير، غير منشورة ،جامعة الجزائر ،الجزائر،2003،ص:19 .

وبناء على ما تقدم فإن مبدأ التكلفة التاريخية يعتبر من أكثر المبادئ المحاسبية المتعارف عليهاتأثرًا بظاهرة التضخم، حيث أن أية محاولة لأخذ أثار التضخم في الإعتبار عند أداء وظائف المحاسبة المالية لا بد أن تمثل خروجاً عليه.

ومع الآراء المحاسبية بأخذ تقلبات الأسعار بعين الإعتبار تكون الإشكالية المحاسبية هل يتم إدخال هذه التعديلات في القيود المحاسبية أو ترفق جداول ملحقة أو عمل هوامش تمكن القراء من الحصول على المعلومات اللازمة لهم لإتخاذ القرارات المناسبة لهم بالطمأنان.

إلا أن المحاسب بشكل عام يعتمد و يتمسك بمبدأ التكلفة التاريخية في تقييمه للموجودات الثابتة، إلا أنه ما يلبث أن يخرج عن تمسكه بالتكلفة التاريخية من خلال إتباعه للقاعدة العامة في المحاسبة التي تقول"سعر التكلفة أو السوق أيهما أقل " فهو قد وجد المبرر لذلك و هو مبدأ الحيطة و الحذر ، فأين هذا المبدأ وأين هذا الأسلوب في المعالجة لموضوع ظاهرة التضخم.

لهذا فالمحاسب التقليدي يميل إلى تحسين التكلفة التاريخية من خلال حجز الإحتياطات لمواجهة آثار ارتفاع الأسعار و ذلك من خلال متابعة تطور الأسواق والأسعار فيتم حجز الإحتياطي الملائم و المناسب بعد احتساب الإهتلاك ، و ذلك لإمكانيةشراء أصل جديد عندما يراد إنهاء خدمة الأصل القديم، وإن إظهار إحتياطي إرتفاع قيمة الأصول في قائمة المركز المالي يعتبر بمثابة إشارة للقارئ بأن الأصول المذكورة قد إرتفع سعرها السوقي و هذا ينسجم مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما(GAAP) ، ومع أن هذه الطريقة بسيطة وسهلة وواضحة و بعيدة عن التقديرات الشخصية و يجب أن تعتمد على البيانات الرسمية لأسعار الصرف، إضافة إلى الإستفسار عن الأسعار لدى جهات عديدة تقوم ببيع أو إنتاج هذه الأصول للإستناد عليها عند تحسين التكلفة التاريخية و ذلك بحجز الأموال الاحتياطية اللازمة لذلك[1]..

المطلب الثالث: انتقادات واستثناءات نموذج التكلفة التاريخية

رغم صموده لعقود طويلة فإن نموذج التكلفة التاريخية أصبح ينطوي على عدة عيوب بسبب توفره على مجموعة من النقائص ، وكذا ظهور نماذج أخرى بديلة له ، مما دفع أهل الاختصاص في هذا المجال إلى توجيه جملة من الانتقادات لهذا النموذج ، و للتخفيف من هذه الاخيرة فقد تم قبول بعض الاستثناءات عند تطبيقه.

الفرع الاول: انتقادات نموذج التكلفة التاريخية

شهد الجدل الفكري في السنوات الماضية انتقادا إلى مبدأ التكلفة التاريخية مقابل منهج القيمة العادلة في واقع الخصائص التي يجب أن توفرها المعلومات المحاسبية وخصوصا الموثوقية و الملاءمة، والحيطة والحذر بسبب موجات التضخم، والتي فعلت فعلها المؤثر في القياس المحاسبي للموجودات نذكر منها:

- ✓ مبدأ التكلفة التاريخية لا يتماشى و متطلبات بعض القطاعات كقطاع البنوك الذي يحتاج إلى معلومات و بيانات متجددة و متوافقة مع السوق.

[1] بسمة سويد، **مرجع سبق ذكره**،ص ص:35-36.

✓ عملية التحليل المالي لا تكون مفيدة بشكل كبير إذا كانت الأرقام المحاسبية لا تعكس ما عليه في الواقع.

✓ إن اعتماد نموذج التكلفة التاريخية على مبدأ التحقق، وعلى مبدأ القياس الفعلي القائمتين على حدوث عمليات تبادل حقيقية مع طرف خارجي قبل الاعتراف بأي تغير في بنود القائمة المالية، وهذا من شأنه تجاهل و إسقاط كثير من الأصول غير الملموسة من قائمة المركز المالي، الأمر الذي يجعل هذه القائمة لا تمثل الواقع الاقتصادي للموحدة المحاسبية [1].

✓ إن القاعدة المحاسبية التي تشترط حدوث عملية تبادل حقيقية للإعتراف باكتساب الإيراد، والتي تعتبر من ضمن المسلمات في نظرية المحاسبة، تتناقض والمشاهد في الحياة العملية للمشروعات الاقتصادية، فقد تتكبد المنشأة مصاريف إعلان في فترة معينة، بينما يتم البيع وتحقق الإيراد في الفترة التالية، ومن هنا فإنَ المقابلة بين الإيرادات المكتسبة والمصروفات المتعلقة بها تنقصها الدقة [2].

✓ نلاحظ أيضا أن موضوعية و موثوقية التكلفة التاريخية وقابلية التحقق منها من أهم مبررات تأييدها، إلا أن هذا الدليل الموضوعي المتمثل في المستندات سرعان ما يصبح مخالف للحقيقة بمرور الزمن، لأن التكلفة والقيمة مترادفتان فقط في لحظة التبادل وبعد ذلك تصبح المساواة بين القيمة والتكلفة مجرد مصادفة، والأرباح المعلن عنها تبدو وهمية في كثير من الأحيان، وبالتالي فإن الموضوعية التي يقدمها أساس التكلفة التاريخية لا تصلح لتقديم معلومات محاسبية تمثل حقائق إقتصادية في تاريخ الإفصاح عن القوائم المالية، وأن الدخل المحاسبي الناتج عن التكلفة التاريخية لا يعكس الزيادة أو النقص في الثروة إذا فهو ليس دخل حقيقي يصلح لبناء نماذج القرارات، وعلى هذا فإن الموضوعية المزعومة من طرف مؤيدي التكلفة التاريخية ليست بالموضوعية العلمية التي تتطلب تمثيل المعلومات المحاسبية لحقائق الحياة الإقتصادية ومن ثم فالتكلفة التاريخية تؤثر سلبا على كل من خاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية.

✓ كما وجه مستخدمو القوائم المالية العديد من الإنتقادات لأساس التكلفة التاريخية ويمكن إيجازها فيما يلي:

- عدم مصداقية المعلومات التي تتضمنها قائمة المركز المالي، نظرًا لإستخدامها خليطاً من العناصر المقاسة بوحدة نقد ذات قوة شرائية مختلفة داخل القائمة الواحدة.
- عدم مصداقية الأرباح التي تظهر في قائمة الدخل، حيث أنها نتاج لمقابلة الإيرادات المقاسة بوحدة نقد ذات قوة شرائية حالية بالمصروفات المقاسة بخليط من الوحدات النقدية ذات القوة الشرائية المختلفة.

---

[1] جربوع، يكسف، أسس التكلفة التاريخية بين التأييد والانتقادات الموجهة اليها، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونين، كانون اول، العدد الأول،ص:11.

[2] عفاف إسحاق أبوزر ، المحاور الرئيسية للقياس المحاسبي للأصول باستخدام مفهوم القيمة العادلة في إطار معايير المحاسبة الدولية ، جامعة البترا –الاردن، 2008، ص:22 .

- عدم ملاءمة المعلومات المحاسبية المحسوبة على أساس التكلفة التاريخية لمتخذي القرارات، نتيجة لعدم واقعيتها ،وعدم بيانها الوضع المالي الحقيقي، والقياس غير السليم للأرباح.

✓ وتزداد حدة الإنتقادات الموجهة للتكلفة التاريخية في حالات إرتفاع المستوى العام للأسعار على أساس أن التكلفة التاريخية في مثل هذه الحالات لن تعبر عن الواقع بعد مضي فترة محدودة على تاريخ إقتناء الأصل ، ويؤدي هذا الوضع إلى صعوبة مقارنة تكلفة أي أصل في الفترة السابقة بنفس تكلفة الأصل في الفترة الحالية[1].

إن المحاسبة التقليدية والتي مازالت تطبق في العديد من دول العالم ، كانت ترتكز على المبادئ المحاسبية المقبولة عموما (GAAP)، والتي من بينها مبدأ التكلفة التاريخية التي اعتبرت لعقود طويلة نموذجا يتميز بدرجة عالية من الموضوعية و الموثوقية في عملية القياس و التقييم، إلا أن هذه الخصائص لم تشفع لها في الحفاظ على المكانة التي كانت تحوزها سابقا ، لذلك عكفت الجهات المهتمة بالمحاسبة إلى البحث عن نماذج أخرى أكثر ملاءمة.

الفرع الثاني: استثناءات تطبيق نموذج التكلفة التاريخية.

من أجل التخفيف من الانتقادات الموجهة إلى أساس التكلفة التاريخية فقد تم قبول تعديلات أو لاستثناءات في تطبيق هذا الأساس، حيث في ظل اعتماد تطبيق معايير المحاسبة الدولية يستدعي في بعض الأحيان التخلي عن هذا المبدأ خصوصا في أول تطبيق لها ، وكذا في معالجة جملة من العمليات قي مقابل القيمة العادلة والتي نذكر منها[2]:

أولا: المخزون السلعي

يتم تقييم المخزون السلعي آخر العام على أساس قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل.

ثانيا: العملاء المدينون

حيث يتم تقييم المدينين على أساس صافي القيمة المنتظر تحصيلها من العملاء و ليست التاريخية لها، كما أن مخصص الديون المشكوك فيها يظهر في المركز المالي مطروحا من رصيد المدينين في حالة البيع بالتقسيط.

ثالثا : أوراق القبض

في تاريخ إعداد القوائم يتم تقييم أوراق القبض بقيمتها الحالية المالية ، الأمر يتطلب الإعتراف دوريا بإيرادات الفوائد الدائنة على تلك الأوراق .

---

[1] خيرت ضيف ، أحمد نور ، أحمد بسيوني، **المحاسبة المالية دراسات في القياس و التحليل المحاسبي** ،الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت لبنان ، 1984، ص:35.

[2] سفيان بن بلقاسم، **النظام المحاسبي الدولي و ترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتكور الاسواق** ،أطروحة دكتوراه دولة،غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،الجزائر ،2010/2009،ص:95.

رابعا: التثبيتات المالية طويلة الأجل

أساس التقويم في هذه الحالة هو التكلفة إلا إذا كان هناك انخفاض جوهري في أسعار السوق فتعدل التكلفة بقيمة هذا الانخفاض، أما إذا كان الانخفاض في أسعار السوق انخفاضا مؤقتا فيمكن تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل.

خامسا : التثبيتات المادية

التثبيتات التي مازالت تعمل كطاقة إنتاجية وهي مستهلكة دفتريا، يتم إعادة تقييمها من وقت لآخر للإعتراف بالنقص الدائم أو الزيادة الدائمة في القيمة.

سادسا: المبادلات غير النقدية

القاعدة العامة هي أن الأصول غير النقدية موضع تبادل يجب إثباتها بما يعادل القيمة السوقية العادلة للأصل المتنازل عنه ، أو القيمة السوقية العادلة للأصل المتحصل عليه أيهما أكثر تحديدا،و اذا تعذر ذلك يتم الاعتماد على القيمة الدفترية للأصل المتنازل عنه كأساس للإثبات[1].

المبحث الثالث : نموذج القيمة العادلة

يعد نموذج القيمة العادلة في الاعتراف و القياس هو الأكثر إغراء للمهنيين، وواضعي المعايير بصفته يعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة، ويعد المقياس الأفضل والأكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات بينما تستند مرجعية التكلفة التاريخية في التقرير عن البيانات المالية إلى معلومات تكون موثوقة بداية، لكنها تصبح أقل موثوقية مع مرور الوقت ولا تتوافر فيها خاصية الملاءمة لاتخاذ القرارات بعد فترة من وقوع الحدث، لأنها تكتفي بالإبلاغ عن السجل التاريخي للموجودات والمطلوبات دون أن تقدم معلومات حديثة عن قيمتها الحاضرة.

المطلب الأول: مفهوم القيمة العادلة

لا جدال بأن مفهوم القيمة العادلة قد نقل النظرية المحاسبية التقليدية إلى آفاق وأطر جديدة، وأحدث تغييرا شاملا في بنية البيانات المالية و مدلولاتها ، حيث أصبح تسجيل المعاملات وعرضها في القوائم المالية يتم حسب جوهرها وليس شكلها القانوني فقط.

الفرع الأول: تعريف القيمة العادلة

بناء على الجدل وعدم الوضوح بين المحاسبين والمهتمين بمهنة المحاسبة لمفهوم القيمة العادلة، فانه يتطلب إعطاء عددا من التعريفات للقيمة العادلة في محاولة للو صول إلى مفهوم واضح ومحدد لها.

القيمة العادلة لغة : يقال قيم الشيء تقييما أي قدر قيمته، ويقال عادل بين الشيئين أو وازن بينهما وجعل الشيء مثله قائما مقامه، والعدل إعطاء المرء ما له وأخذ ما عليه فالمعنى اللغوي للقيمة العادلة هو" قيمة الشيء المقدرة تقديرا صحيحا بعيدا عن التحيز أو الخطأ "[2].

---

[1] سالم عبد الله حلس ، يوسف محمد جربوع ، تأثير أسس التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية في ظل التضخم المالي و موقف المراجع الخارجي في هذه الظاهرة (دراسة تحليلية لآراء المراجعين القانونيين في فلسطين) ، الجامعة الإسلامية ، غزة فلسطين ، بدون سنة النشر ، ص:18.

[2] زهران، عماد ،مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية في ضوء المعايير المحاسبية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر2005،ص:12.

عرف مجلس معايير المحاسبة المالية(FASB) القيمة العادلة في المعيار رقم157بانها" ذلك السعر الذي يتسلمه البائع عند بيع أحد الأصول أو يدفعه عند تحويله لأحد الالتزامات في عملية منتظمة بين مشاركين في السوق عند تاريخ القياس"

أما بالنسبة لمجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB)، فقد عرف القيمة العادلة أنها:" المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل، أوسداد الالتزام به، بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تبادل تجاري بحت" وقد ورد هذا التعريف في عدد من المعايير مثل المعيار رقم(32) فقرة (5) والمعيار رقم (36)والمعيار رقم(39) وغيرها من المعايير، كما أوضح المعيار المحاسبي الدولي رقم (40)"الاستثمار العقاري " إن القيمة العادلة تتحدد بتاريخ معين وتبعا لتغير أحوال الأسواق من وقت لآخر[1] .

كذلك عرفت المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي IFRSs القيمة العادلة بأنها :"هي القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلى بينة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة"[2].

تعريف آخر : هي الثمن أو السعر الذي إتفق عليه الطرفان (البائع و المشتري) على تبادل المعاملة به سواء كانت المعاملة شراء أصل أو تسوية إلتزام ما على أن يتمتع الطرفان بكامل الحرية و الرغبة بالتعامل ، و أن لا تكون عملية بيع قسري أو بيع بالتصفية[3].

ولا يوجد اختلاف جوهري على مفهوم القيمة العادلة بين معايير المحاسبة ، حيث تتفق هذه الاخيرة على أنها هو السعر الذي يتم إستلامه لقاء بيع أصول أو يتم دفعه لقاء سداد إلتزامات بين أطراف[4]:

- ✓ لديهم المعرفة التامة ، تتناسب المعلومات بحرية لإتخاذ القرار الإستثماري.
- ✓ لديهم القدرة للدخول إلى السوق و إجراء عمليات البيع و الشراء
- ✓ مستقلين ليست أطراف ذات علاقة
- ✓ لديهم الرغبة لإجراء عمليات البيع و الشراء و بدون إجبار

الفرع الثاني: مبدأ القيمة العادلة (تغليب الجوهر على الشكل).

لكي تمثل المعلومات المعروضة العمليات المالية والأحداث الأخرى تمثيلاً صادقاً ، وأخذا بعين الاعتبار إختلاف الجوهر الاقتصادي للعملية عن شكلها القانوني، فإن صفة "الجوهر فوق الشكل " تتطلب أن تتم المحاسبة والتقرير عن جوهر العملية وآثارها، وليس عن شكلها القانوني فحسب، وأن جوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى ليس دائماً مطابقاً مع تلك الظاهرة في شكلها القانوني، مثل ذلك أنه في المعاملات المالية ما بين الشركة الأم والشركات التابعة لها، فإنه يجب

---

[1] صالح، رضا إبرهيم، "أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية"، مجلة كلية التجارة للابحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم(2) ، المجلد رقم (46)،2009،ص:24.

[2] شنوف شعيب، لسماء، دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية ،الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، يومي20-21 أكتوبر2009، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير ،جامعة فرحات عباس -سطيف ، الجزائر،ص12.

[3] تامر مزيد رفاعه ، أثر تعليمات مصرف سورية المركزي في التزام المصارف الخاصة بمقابلات القياس و الإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية ، المجلد 26 ، العدد الأول 2010 ، ص:62 .

[4] خالد السويطي،طلال أبو غزالة ، قياس القيمة العادلة ، الأردن- عمان ، بدون سنة النشر،ص:75.

إلغاء الأثر المالي لكافة العمليات المتبادلة فيما بينهما، مثل أرصدة المدينين والدائنين المستحقة لكل طرف على الآخر، ومثل المبيعات التي تحدث بينهما والتي لم يتم إعادة بيعها لأطراف خارجية، لأنها تعتبر من حيث الجوهر منشأة واحدة، ولكن من حيث الشكل فهي منشآت اقتصادية كل منها ذات شخصية اعتبارية مستقلة[1].

المطلب الثاني: أهداف و أهمية تطبيق القيمة العادلة

إن تطبيق القيمة العادلة يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نظرا لما له من دور و أهمية كبرى في التأثير على قيمة معلومات القوائم المالية.

الفرع الأول: أهداف تطبيق القيمة العادلة

ويهدف مفهوم محاسبة القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي، حيث تعد المعلومات الناتجة عن تطبيق القيمة العادلة والتغيرات الحاصلة فيها ذات أهمية كبيرة جدًا بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية .

وأن مفهوم القيمة العادلة يكون مبنيا على أساس أن المنشأة مستمرة في أعمالها لأجل غير محدود، ومن ثم فالقيمة العادلة لا تمثل المبلغ الذي سوف تتسلمه أو تدفعه المنشأة في عملية إجبارية أو تصفية غير اختيارية أو مضطر للبيع .

ومن جانب آخر تعد التقارير المالية المعدة وفقا لمقاييس القيمة العادلة أكثرا تقلبًا فيما يتعلق بالأرباح المعلن عنها اذا ما قورن ذلك بالتقارير المعدة وفقا للتكلفة التاريخية .

وقد تم تحديد ثلاثة مصادر حقيقية تتسبب في تلك التقلبات :الأول يعود الى التقلب في القيمة الحقيقية للأصول والالتزامات، والثاني متعلق بأخطاء تقدير التغيرات في القيمة العادلة لتلك الاصول والالتزامات، والثالث يعود الى تطبيق النموذج المختلط في القياس المحاسبي، ويصنف المصدر الاول لتلك التقلبات بالأثر الايجابي لتطبيق محاسبة القيمة العادلة بحيث يصنف المصدر الثاني والثالث بالاثر السلبي لتطبيق محاسبة القيمة، ومن هنا يطلب من الجهات المهنية ذات العلاقة بصياغة المعايير لتقليل الاثار السلبية وزيادة الآثار الايجابية لتطبيق نموذج محاسبة القيمة العادلة.[2]

الفرع الثاني: أهمية تطبيق القيمة العادلة

يعتبر التوجه نحو مقياس القيمة العادلة خطوة أولى جيدة نحو تطوير إرشاد وتوجيه تحسيني لتقدير القيم العادلة، وذلك من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)، ومع ذلك فما زال الكثير من العمل ينتظر القيام به قبل أن تصبح تقديرات القيمة العادلة موثوق بها، وقابلة للاصحة ، ولقد طالب المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية الأمريكي المتعلق بالملاءمة والموثوقية لستخدام أكبر لمقاييس القيمة العادلة في القوائم المالية، بسبب أنه يرى أن معلومات القيمة العادلة أكثر ملاءمة وصلة لكل من المستثمرين والمقرضين مقارنة مع

---

[1] صالح، رضا إبرهيم،**مرجع سبق ذكره**،ص:35.

[2] جميل حسن النجار، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية ،(دراسة تطبيقية من وجهة نظر مكتب الحسابات والمديرين الماليين)**، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد**9** ، العدد3،2013،،ص:486.

معلومات التكلفة التاريخية، حيث إن مثل هذه المقاييس تعكس بشكل أفضل الوضع المالي الحاضر للمؤسسة الناشرة لبياناتها المالية، كما تسهل بشكل أفضل تقييم أدائها الماضي والتوقعات المستقبلية.[1]

المطلب الثالث: شروط و مقومات تطبيق القيمة العادلة

من أجل أن يحقق القياس المستند إلى القيمة العادلة أهدافه بدقة لا بد من توفر بعض الشروط الأساسية ، كما يجب أن يرتكز على عدة مقومات .

الفرع الأول: شروط تطبيق القيمة العادلة

عند تطبيق قياس القيمة العادلة لابد من توفر الشروط التالية[2]:

- ✓ توفر الأسواق الجاهزة والأسواق المالية الفاعلة، وبالتالي ستتمكن الشركات من قياس القيمة العادلة بكل كفاءة وفاعلية.
- ✓ توفر الكوادر المؤهلة للتعامل مع القيم العادلة.
- ✓ توفر قوانين وتشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وذلك للأخذ بروح نص المعيار وليس بنصه المجرد فقط.
- ✓ يتوجب تعديل التشريعات الضريبية بما يتلاءم مع قياس القيمة العادلة.

الفرع الثاني: مقومات تطبيق القيمة العادلة

للقيمة العادلة عدة مقومات تتمثل في:

- ✓ تمثل القيمة العادلة أحد القيمتين، قيمة يمكن مبادلة الأصل بها، أو القيمة التي تمكن المؤسسة من الحصول على الأصل، وتتعدد طرق الحصول على الأصول، ويمكن التعرف عليها باختصار فيما يلي[3]:
  - الحصول على الأصل نقدا، وتكون القيمة العادلة ما يدفع مقابل الحصول على الأصل من نقدية وشبه النقدية.
  - الحصول على الأصل مقابل أصول أخرى سواء كانت مماثلة أو غير مماثلة، وتكون القيمة العادلة للأصل الذي تم اقتناءه مساويا للقيمة العادلة للأصل المتنازل عنه.
- ✓ إطفاء الالتزام بمقابل إصدار أسهم أو أي حقوق ملكية أخرى، وتكون القيمة العادلة للالتزام هي القيمة السوقية لأسهم أو حقوق الملكية الأخرى المصدرة.
- ✓ قيمة سداد الالتزام، وتمثل القيمة التي تتحملها المؤسسة مقابل إطفاء الالتزام.
- ✓ وجود عملية تبادل حقيقية، أي أن القيمة العادلة يجب أن تتحدد في ضوء عملية معينة قد تمت لمبادلة الأصل أو الالتزام وفق طرق المبادلة.
- ✓ وقد نصت معايير المحاسبة الدولية على أن السعر في السوق النشط يمثل أفضل دليل على القيمة العادلة للموجودات المراد قياسها ،و صفات السوق النشط هي[1]:

---

[1] صلاح، حوامدة، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، نسخة الكترونية(2008)،ص:113.
[2] الحاج أحمد وعقلي محمد ،**القيمة العادلة وأثرها على القوائم المالية**، بحث غير منشور، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، (2010)،ص:9.
[3] أقلس، قادة، وصلاح، حوامدة، **مرجع سبق ذكره**،ص:115.

- وجود البائع والمشتري عادة في أي لحظة .
- أن تكون الأسعار معلنة ومتوفرة للعامة .
- أن تكون البنود التي يتم تداولها في هذا السوق متجانسة.

✓ توفر صفات السوق النشط في السوق المالي يؤهله لتقديم معلومات محاسبية تستند إلى قياس القيمة العادلة، ولكن في ظل غياب الأسواق الكفأة والنشطة، يتطلب توفير قواعد استرشادية، بحيث تسهم في تحديد القيمة العادلة، مما يزيد من موثوقية المعلومات المحاسبية ويخفض من درجة الاعتماد على التقديرات الشخصية التي يمكن أن تؤدي إلى تحيز القياس المحاسبي وتؤثر على تقدير القيمة العادلة.

المبحث الرابع: أساليب قياس القيمة العادلة وعلاقتها بالنظام المحاسبي المالي SCF.

إن من بين الصعوبات التي تواجه تطبيق نموذج القيمة العادلة هو تعدد و إختلاف أساليب قياس القيمة العادلة، مما دفع مختلف الهيئات المحاسبية الدولية إلى القيام بتعديل بعض المعايير المتعلقة بها بعد ظهور مجموعة من العيوب ، وذلك بهدف تحسين جودة معلومات القوائم المالية ، والجزائر كغيرها من الدول ومواكبة للتغيرات الحاصلة في هذا الميدان قامت بمجموعة من الإصلاحات في مجال المحاسبة ، وذلك من خلال ما يعرف بالنظام المحاسبي المالي SCF.

المطلب الأول : أساليب قياس القيمة العادلة

يعتبر مفهوم القياس كما تم التطرق إليه آنفا هو مشكلة مستعصية ليس من السهولة بمكان حلها، كون صياغة الأرقام تعتبر نتاج لخليط من النوايا والحقائق والأهداف والبدائل ، ولكن هناك كم هائل من الجهود تهدف إلى تحسين أسس وأساليب القياس لشتى بنود عناصر القوائم المالية.

حسب مجلس معايير المحاسبة المالية(FASB) فإنه يمكن قياس القيمة العادلة كما يلي[2]:

✓ يعتبر السعر المحدد في سوق نشط أفضل مقياس للقيمة العادلة.

✓ إذا لم يتوفر ذلك، يتم تقدير ما إذا كانت القيمة الدفترية قريبة من القيمة العادلة، وخاصة للبنود مثل الذمم المدينة والدائنة والأدوات المالية ذات معدل الفائدة المتغير.

✓ قد تستخدم كذلك الطرق التالية لقياس القيمة العادلة:

- الأسعار السوقية المحددة للأدوات المالية المشابهة.
- خدمات التسعير من جهة خارجية.
- نماذج التسعير الداخلية.
- التدفقات النقدية المخصومة.

وقد حدد المعيار الأمريكي رقم (157) ثلاثة أساليب لقياس القيمة العادلة :

✓ **مدخل السوق**: يستخدم مدخل السوق عند تقييم الأسعار الممكن مشاهدتها من المعلومات الملائمة التي توفرها عمليات السوق، بما في ذلك الأصول المتماثلة أو المقارنة.

---

[1] القشي، ظاهر، السياسة المتبعة في تصنيف الأوراق المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم " 39 " في الشركات المساهمة الأردنية :دراسة ميدانية، بحث منشور، المجلة العربية للإدارة، المظمة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، القاهرة،2007ص:4.

[2] رضا إبراهيم صالح، مرجع سبق ذكره ،ص ص:24-28.

- **مدخل الدخل**: ويستخدم مدخل الدخل عند التقييم لتحويل المبالغ المستقبلية إلى مبلغ موحد للقيمة الحالية إعتماداً على افتراض أن شركاء السوق هم السبب في تلك المبالغ المستقبلية.
- **مدخل التكلفة** : ويعتمد على المبلغ المطلوب حالياً لإحلال المقدرة الخدمية لأصل ما (إحلال التكلفة).

كما بين معيار المحاسبة الدولية **(16)" الأصول الثابتة** وإهلاكها "عند استخدام أسلوب المعالجة البديلة المسموح بها للمحاسبة عن الممتلكات والمصانع والمعدات وهي إعادة التقييم، ويمكن تحديد القيمة العادلة لهذه الأصول من خلال الآتي:

- القيمة السوقية التي عادة ما يتم تحديدها بمعرفة مقيمين مؤهلين مهنيا للقيام بهذه المهمة.
- القيمة الاستبدالية بعد الإهتلاك ، عندما لا يكون هناك دليل على القيمة السوقية بسبب الطبيعة المتخصصة لهذه الأصول لأنها نادراً ما تباع.

كما بين معيار المحاسبة الدولي رقم (32) **"الأدوات المالية: الإفصاح والعرض"** بعض أسس قياس القيمة العادلة على النحو التالي:

- إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق نشطة وذات سيولة فإن سعر السوق المعروض للأداة هو أفضل دليل على القيمة العادلة، حيث أن سعر السوق المناسب هو:
  - سعر العرض الحالي: لأصل محتفظ به أو التزام سيتم إصداره.
  - السعر المطلوب (سعر الطلب) :لأصل سيتم امتلاكه أو التزام محتفظ به من قبل.
  - سعر آخر عملية :حيث يمثل السعر في حالة عدم توفر معلومات عن الأسعار الحالية، شريطة عدم حدوث تغير كبير في الشروط الاقتصادية بين تاريخ آخر عملية وتاريخ تقديم التقرير المالي.
- إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق غير نشط أو غير منظم بشكل جيد(كبعض الأسواق الموازية)، أو كان حجم التداول قليل نسبة إلى عدد الوحدات من الأدوات المالية المراد تقييمها، أو في حالة عدم وجود سعر سوقي معروض فيمكن اللجوء إلى وسائل تقدير لتحديد القيمة العادلة بموثوقية كافية، ومن أهم هذه الوسائل:
  - القيمة السوقية الجارية لأداة مالية مشابهه جوهريا للأداة المراد تقييمها.
  - تحديد خصم التدفقات النقدية باستخدام سعر خصم مساوٍ لمعدل الفائدة السائد في السوق لأدوات مالية لها – بشكل جوهري – نفس الشروط والخصائص.
  - استخدام نماذج تسعير الخيارات.
- إذا كانت الأداة غير متداولة في سوق مالي منظم، فإنه يفضل عدم تحديد مبلغ معين لقياس القيمة العادلة، وإنما تحديد مدى معين يعتقد وبشكل معقول أن تقع القيمة العادلة ضمنه.
- عند عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة بموثوقية كافية لأي سبب، فإنه يتم تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات حول الخصائص الأساسية للأدوات المالية المراد تقييمها، بما في ذلك الشروط والأحكام ذات الأهمية التي قد تؤثر على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية، ودرجة التأكد منها وذلك لمساعدتهم على عمل تقديراتهم الخاصة لتحديد القيمة العادلة.

وكذلك فقد تضمن معيار المحاسبة الدولي **رقم (38)"الأصول غير الملموسة"** تحديداً لأسس الوصول إلى القيمة العادلة في إظهار هذه الأصول عند الاعتراف المبدئي على النحو التالي:

- ✓ الأسعار المدرجة في سوق نشط هي أفضل مقياس للقيمة العادلة، وعادة ما يكون هذا السعر هو سعر العرض الحالي.
- ✓ قد يوفر سعر أحدث عملية مماثلة أساساً يمكن بناءا عليه تقدير القيمة العادلة، بشرط عدم حدوث تغير هام في الظروف الاقتصادية بين تاريخ العملية وتاريخ تقييم الأصل.
- ✓ القيم الممكن احتسابها من خلال استخدام أساليب القياس التي طورتها مشاريع معينة تشارك بانتظام في شراء الموجودات غير الملموسة وبيعها، و تشتمل هذه الأساليب - حيث يكون ذلك مناسباً - تطبيق عناصر متعددة تعكس تأثير مؤشرات معينة على عمليات السوق الحالية مثل ربحية الأصل أو خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من الأصل.

كما أوضح المعيار رقم(39) عدة مقاييس للقيمة العادلة على النحو التالي:

- ✓ الأسعار المتداولة في سوق نشط للأدوات المالية وهي أفضل مقياس للقيمة العادلة.
- ✓ أداة الدين مستقلة، وأن يكون لهذه الأداة تدفقات نقدية يمكن تقديرها بشكل معقول.
- ✓ الأداة المالية التي لها نموذج تقييم مناسب، وتعتمد مدخلات هذا النموذج على بيانات من الأسواق النشطة.

وقد تطرق المعيار (39) للطرق البديلة لقياس القيمة العادلة في غير الحالات المعتمدة أعلاه، وهذه الطرق هي:

- ✓ إن لم تكن السوق نشطة، فيمكن تعديل القيم والأسعار المدرجة في السوق بشكل يعطي تقديراً أفضل.
- ✓ إن كانت السوق نشطة ، ولكن حجم التداول للأصل المالي أو الالتزام المالي المطلوب تقدير قيمته العادلة قليل جداً نسبةً إلى حجم هذه الأدوات المالية، فيمكن اعتماد تقديرات صناع السوق لهذه الأدوات فيما يتعلق بحجم التداول المتوقع من أجل الحصول على تقييم عادل لقيمة هذه الأدوات من خلال تسجيل قراءات الأسعار لفترات طويلة.
- ✓ يمكن اللجوء إلى أساليب بديلة أخرى، مثل:
  - القيمة السوقية للأدوات المشابهة بشكل جوهري.
  - القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة.
  - نماذج تسعير الخيارات.
- ✓ تقييمات وتقديرات لأطراف خارجية محايدة.

كما أضح المعيار رقم **(40) - الاستثمارات العقارية -** أسس تحديد القيمة العادلة على النحو التالي:

- ✓ يعتبر السعر السوقي أفضل محدد للقيمة العادلة، وأفضل وسيلة يمكن من خلالها تحديد القيمة السوقية الحالية للبند، ويعبر السعر السوقي هنا عن السعر الأكثر احتمالا والممكن الحصول عليه على نحو معقول من السوق، ومن خصائصه أنه يمثل أفضل سعر قد يحصل عليه البائع في ظل ظروف السوق العادية دون أي تضخيم أو تخفيض في ظل ظروف اقتصادية خاصة.

✓ تعتبر الأسعار الجارية في سوق نشطة لممتلكات أخرى مشابهة في الموقع والحالة والشروط التعاقدية أفضل دليل للقيمة العادلة.

✓ في حالة عدم توفر أسعار سوقية جارية، يمكن تقدير القيمة العادلة من خلال الحصول على معلومات مختلفة تتضمن:

- الأسعار الجارية في سوق نشطة لممتلكات أخرى مختلفة من حيث الطبيعة والموقع، بحيث تعدل هذه الأسعار لتعكس الفروق الناتجة عن الاختلافات بين الأصل المراد تقديره وهذه الممتلكات.
- الأسعار الأخيرة في سوق أقل نشاطاً مع تعديل هذه الأسعار لتعكس التغيرات في الأحوال الاقتصادية بين تاريخ هذه الأسعار وتاريخ التقييم الحالي.

✓ خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بموجب عقود إيجار قائمة حالياً أو بالرجوع لبيانات خارجية كإيجار الممتلكات المماثلة في نفس المنطقة.

وأخيرا فقد تضمن المعيار رقم (41): "الزراعة" أسس تحديد القيمة العادلة للأصل البيولوجي والمحاصيل الزراعية على النحو التالي:

✓ إذا لم يوجد سوق نشط يستخدم واحد أو أكثر من أساليب القياس التالية، مع مرعاة مراجعة فروقات القيم المستخرجة بين هذه الأساليب للخروج بقيمة عادلة أكثر موثوقية:

- سعر أخر معاملة في السوق، بشرط عدم وجود تغير كبير في الظروف الاقتصادية منذ تاريخ ذلك السعر إلى وقت التقييم الحالي.
- أسعار السوق للموجودات المماثلة مع تعديل هذه الأسعار وفقا للاختلافات بين الموجودات المراد تقييمها وتلك الموجودات المماثلة.
- تطبيق مقاييس خاصة بالبند المراد تقييمه، مثل سعر محصول مساحة محددة للمحاصيل الزراعية والوزن بالكيلو غرام ...الخ.

✓ خصم صافي التدفقات النقدية المتوقعة المتعلقة بالأصل المراد تقييمه.

في حالة ارتباط الموجودات البيولوجية بالأرض وعدم وجود قيمة محددة لها بشكل مستقل، بحيث إن وجوده يزيد من القيمة العادلة للأرض وما عليها مجتمعة، فيمكن تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات البيولوجية بالفرق بين القيمة العادلة للأرض وهذه الموجودات مجتمعة والقيمة العادلة للأرض البكر وحدها.

كما تضمن الاطار المفاهيمي للابلاغ المالي بدائل القياس التالية[1]:

1) التكلفة التاريخية Historical Cost(HC):

✓ **الأصول**: هي القيمة النقدية أو النقدية المعادلة المدفوعة أو القيمة العادلة للاعتبارات المدفوعة لاقتناء أصل معين والتي تم تسجيلها في تاريخ الاقتناء.

[1] خالد الجعارات والدكتور محمود الطبري، مخاطر القياس المحاسبي وانعكاساتها في القوائم المالية إبّان الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد34، 2013، ص:239.

✓ **المطلوبات**: هي قيمة العوائد المستملة مقابل الالتزام أو هي قيمة النقدية أو النقدية المعادلة التي يتوقع دفعها لتسوية الالتزام في المسار العادي للأعمال.

2) التكلفة الجارية(Current Cost(CC:

✓ **الأصول :**هي قيمة النقدية أو النقدية المعادلة التي يجب دفعها اذا تم اقتناء الأصل ذاته أو أصل مكافىء في الوقت الحالي .

✓ **المطلوبات :**القيمة غير المخصومة للنقدية أو النقدية المعادلة المطلوبة لتسوية الالتزام في الوقت الحالي.

3) **القيمة القابلة للتحصيل(التسوية)SV(Releasable(Settlement)ValueRvor:**

✓ **الأصول :** هي قيمة النقدية أو النقدية المعادلة التي يمكن الحصول عليها حاليا ببيع الأصل باستغناء منتظم.

✓ **المطلوبات :**القيمة غير المخصومة للنقدية أو النقدية المعادلة المتوقع دفعها لتسوية الالتزام في المسار العادي للأعمال.

4) القيمة الحالية (Current Value(CV:

✓ **الأصول** : القيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية الداخلة المستقبلية المتوقع الحصول عليها من الأصل في المسار العادي للأعمال.

✓ **المطلوبات** :القيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية الخارجة والتي يتوقع أنها مطلوبة لتسوية الالتزام في المسار العادي للأعمال.

كما أن عملية قياس القيمة العادلة بموجب المعيارIFRS13 تفترض بأن عمليات بيع الأصل أو تحويل الالتزام التي تقاس القيمة العادلة من خلالها تحدث في[1]:

▪ السوق الرئيسي أو الأولي Principal market للأصل أو الالتزام وهو السوق الذي يتم التعامل فية بالأنشطة الخاصة بالأصول والالتزامات بحجم عل.

في ظل غياب سوق أولي ،السوق الأفضل Most advantageous Market وهو أكثر سوق مواتي أو ملائم لتحديد قيمة الأصل أو الالتزام.

المطلب الثاني : القيمة العادلة والنظام المحاسبي المالي(scf)

لقد ركز النظام المحاسبي المالي الجديد على إدراج الأصول والخصوم والأعباء و المنتوجات في الحسابات وفق قواعد خاصة للتقييم والإدراج، حيث ترتكز طريقة تقييم هذه العناصر على أساس التكلفة التاريخية، في حين يتم حسب بعض الشروط التي يحددها هذا التنظيم تقييم بعض البنود وفق طرق أخرى ممثلة في القيمة الحقيقية ، قيمة الانجاز والقيمة المحينة.

كما يلاحظ أن النظام المحاسبي المالي قد استخدم في التقييم (القياس) لبعض بنود الميزانية القيمة الحقيقية ، والتي هي عبارة عن المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل أصول أو خصوم

[1] أبو نصار ، محمد وحميدات ، جمعة ،معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية ، دار وائل للنشر، عمان، 2013،ص:827.

منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة العادية(التامة)[1]،و هذا ما يتوافق مع مفهوم القيمة العادلة، وعليه سنقتصر في هذا المبحث على دراسة بنود القوائم المالية التي لها علاقة بالقيمة العادلة فقط .

الفرع الأول: قياس الأصول

أولا: القياس اللاحق للأصول المعنوية

وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) بعد التسجيل الأولي للأصول المعنوية، يجب أن تسجل هذه الأصول بالقيمة الحقيقية في تاريخ إعادة التقييم ناقص الإهتلاكات المتراكمة وخسائر القيمة المتراكمة[2]، ويرخص لهذه المعالجة إلاّ إذا كانت القيمة الحقيقية للأصل المعنوي يمكن تحديدها بالاستناد إلى سوق نشطة.

ثانيا : الأصول العينية

بالنسبة للأصول المكتسبة عن طريق التبادل تسجل الأصول المماثلة بالقيمة المحاسبية الصافية، أمّا الأصول غير المماثلة فتسجل بالقيمة الحقيقية(القيمة العادلة).

1- حالة عقارات التوظيف:

عقار التوظيف هو أرض أو مبنى أو الاثنين معا تم الحصول عليه بهدف توظيف مالي من طرف الكيان، أي تأجيره مقابل مداخيل وتحقيق فائض قيمة محتمل إذا بيع فيما بعد، فهو غير موجه للاستعمال في إنتاج وتقديم سلع أو خدمات أو أغراض إدارية أو البيع في إطار النشاط العادي، وبعد إدراج العقارات الموظفة في الحسابات الأولية باعتبارها تثبيتا عينيا، يمكن تقييمها بعد ذلك إما على أساس تكلفتها مطروحا منه مجموع الإهتلاكات ومجموع خسائر القيم، وإما على أساس قيمتها الحقيقية يتم إثبات الربح أو الخسارة الناتجة عن تغير القيمة الحقيقية لعقارات التوظيف ضمن النتيجة الصافية للدورة التي حصلت فيها.[3]

2- المعالجة البديلة المسموح بها في تسجيل وتقييم التثبيتات المادية:

بالإضافة إلى المعالجة المرجعية في تقييم الأصول المادية والتي تقضي بتقييمها بتكلفتها مقوصا منها مجموع الإهتلاكات، ومجموع خسائر القيمة عند تسجيلها الأولى، يرخص للكيان بطريقة أخرى للتقييم وهي المبلغ المعاد تقييمه، أي القيمة الحقيقية للأصل في تاريخ إعادة تقييمه مقوصا منها مجموع الإهتلاكات ومجموع خسائر القيمة اللاحقة[4].

---

[1] شنوف شعيب ،**محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية** ،ج1،مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو،الجزائر2008ص:

[2] القرار المؤرخ في 2008/07/26،**المتضن تحديد قوامئم التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و مدونة الحسابات و قواعد سيرها** ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،الصادرة في 2009/03/25، العدد 19،الفقرة121-1.

[3] الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في2009/03/25،**مرجع سابق**،المادة121،الفقرتين16،18.

[4] الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في2009/03/25،**مرجع سابق**،المادة351،الفقرتين1،2.

نموذج إعادة التقييم:

أما بموجب هذا الأسلوب فيتم التسجيل بالقيمة العادلة مطروحا منها الإهتلاك المتراكم وخسائر إنخفاض القيمة، ويتم إعادة التقييم بانتظام، بحيث لا يختلف المبلغ المسجل في تاريخ الموازنة بشكل كبير عن قيمته العادلة.

الفرع الثاني : المعالجة المحاسبية لقرض الإيجار خلال فترة الايجار

أولا : لدى المستأجر

يدرج الأصل المستأجر في حسابات أصول المؤسسة المستأجرة بالقيمة الأقل بين القيمة العادلة أو القيمة الحالية للدفعات الدنيا، ويدرج عقد التمويل بالإيجار لدى المستأجر كأننا حصلنا على أصل بقرض مالي.

تتم محاسبة عقد الإيجار التمويلي كما يلي:

- **عند المستأجر :** يدرج الملك المؤجر ضمن الأصول الثابتة بقيمته الحقيقية أو بالقيمة المحينة (المنفعة) للمدفوعات الدنيا في عقد الإيجار، وتسجل التزامات دفع الإيجار في حسابات الخصوم.
- **عند المؤجر :** يسجل الأصل بقيمته الحقيقية ضمن الحقوق في الميزانية.

يكون الأصل المستأجر موضع إهتلاك في حسابات المستأجر حسب القواعد العامة التي تخص التثبيتات، وإذا لم يكن هناك يقين معقول بأن يعتبر المستأجر مالكا للأصل عند نهاية عقد الإيجار، فإن، الأصل يجب أن يهتلك كليا على أقصر مدة لهذا العقد ومدته النفعية[1].

ثانيا: القياس اللاحق للأصول المالية

يتم تقييم الأصول المالية عند إدراجها ضمن الكيان بتكفلتها التي هي القيمة الحقيقية لمقابل معين بما في ذلك جميع المصاريف و الرسوم المتعلقة بالعملية ،عدا الحصص والفوائد المتوقع استلامها غير المدفوعة و المستحقة قبل الاكتساب .

أما خلال التقييم اللاحق فسندات المساهمة و الحسابات الدائنة المرتبطة التي تمت حيازتها بغرض التنازل عنها لاحقا ، وكذلك السندات المثبتة لنشاط المحفظة كما لو كانت أدوات مالية متاحة للبيع ، يتم تقييمها عقب إدراجها الأولي في الحسابات بقيمتها الحقيقية.

و يختلف هذا التقييم حسب نوع الأصل المالي في هذه المرحلة حيث نميز أربعة أشكال هي [2]:

- بالنسبة للسندات المساهمة والحقوق المرتبطة فإنها تقيم بالقيمة السوقية مثلها مثل الأصول المالية القابلة للبيع.
- بالنسبة للسندات المسعرة في السوق المالي تقيم بمتوسط القيمة السوقية للشهر الأخير من السنة.
- بالنسبة للسندات غير المتداولة في السوق المالي، فإنّ تقييمها يكون بالقيمة التفاوضية المحتملة إنطلاقا من تقنيات تقييم مقبولة.
- بالنسبة للتوظيفات المالية والقروض الأخرى ، تقيم بالتكلفة المهتلكة.

---

[1] الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في 2009/03/25، مرجع سابق، المادة 121، الفقرة 20.

[2] شنوف شعيب، مرجع سبق ذكره،

الفرع الثالث : الحالة الخاصة بالمنتوجات الزراعية

تدرج المنتوجات الزراعية عند تسجيلها الأولي وفي نهاية كل دورة بقيمتها العادلة مطروحا منها التكاليف المقدرة لعملية البيع، وتسجل أي خسارة أو ربح ناتجة عن تغيرات القيمة العادلة مطروحا منها التكاليف التقديرية لعملية البيع في النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصلت فيها.

1- حالة الأصل البيولوجي:

يتم تقييم الأصل البيولوجي عند تسجيله الأولي بقيمته الحقيقية مطروحا منه المصاريف المقدرة في نقطة البيع، وفي حالة عدم القدرة على تقدير قيمته العادلة بصورة صادقة، فيتم تقييمه بتكلفته منقوصا منه مجموع الإهتلاكات وخسائر القيمة، وكذلك يتم إثبات الربح أو الخسارة الناتجة عن تغير القيمة الحقيقية للأصل البيولوجي (منقوصا منها المصاريف المقدرة في نقطة البيع) ضمن النتيجة الصافية للدورة التي حصلت فيها[1].

الفرع الرابع : الأعباء و المنتوجات المالية.

تؤخذ الأعباء و المنتوجات المالية في الحسبان تبعا لانقضاء الزمن، وتلحق بالسنة المالية التي ترتبت من خلالها الفوائد، والعمليات التي تم الحصول عليها من أجل تأجيل الدفع أو منح هذا التأجيل بشروط تقل عن شروط السوق، وتدرج في الحسابات بقيمتها الحقيقية بعد طرح المنتوج المالي أو التكلفة المالية المرتبطة بهذا التأجيل، و الفارق بين القيمة الاسمية للمقابل والقيمة الحقيقية للعملية التي تناسب الكلفة التقديرية للقرض المتحصل عليه أو الممنوح يدرج في الحسابات كأعباء مالية في حسابات المشتري، وكإيرادات مالية في حسابات البائع[2] .

مما سبق نجد أن الأهمية الكبيرة للإصلاح المحاسبي الذي قامت به الجزائر ، يتجسد في التوجه نحو مسايرة الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد العالمي وخاصة الممارسات المحاسبية ،حيث تم وضع اطار مفاهيمي للنظام المحاسبي المالي و الاعتماد على المعايير الدولية للمحاسبة في هيكلة هذا النظام ، مع الأخذ بعين الاعتبار بعض خصوصيات البيئة الاقتصادية الجزائرية في إعداده.

---

[1] الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في 25/ 2009/03، **مرجع سابق**، المادة 121، الفقرة 19.
[2] الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في 25/ 2009/03، **مرجع سابق**، المادة 127 الفقرة 1.

خاتمة الفصل الأول

من خلال هذا الفصل نستنتج أنّ القياس المحاسبي هو جوهر المحاسبة، وبدون فهم ما يقاس وكيفية القياس يستحيل الفهم الكامل والصحيح للمحاسبة، فالقياس المحاسبي هو القياس الكمي والنقدي للأحداث المالية الخاصة بنشاط المؤسسة، ويشمل هذا القياس التسجيل والتبويب والترحيل ثم تلخيص تلك العمليات والأحداث في صورتها النهائية والتي تمثل عناصر القوائم المالية، وللقياس عدة بدائل ويتوقف إختيار أي بديل على حسب طبيعة العنصر المراد قياسه.

ومن خلال هذا الفصل نستنتج أيضا أنّ قياس عناصر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، يتطلب استخدام عدة بدائل لقياس، فنجد إستخدام أسلوب التكلفة أثناء القياس الأولي للأصول والخصوم والإيرادات والأعباء، في حين يتم الإختيار بين نموذج التكلفة أو القيمة العادلة أثناء القياس اللاحق، كما يعتبر اللجوء إلى استخدام القيمة العادلة كبديل في التقييم نهاية كل سنة مالية أمرا صعب التحقيق، بسبب عدم تحكم المؤسسات في هذا العنصر من جهة ، وعدم توفر أسواق و مصادر للحصول على هذه القيمة من جهة أخرى .

لذلك فإن الأولوية لا تكمن في تغيير المرجعية المحاسبية بقدر ما تكمن في التحكم في تسيير و تنظيم الاقتصاد و تعديل القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي والتجاري ، وبعده يأتي النظام المحاسبي كنتيجة حتمية و كلبنة في بناء اقتصاد عصري تلعب فيه المعلومة المالية دورا أساسيا كما هو الحال في الاقتصاديات المتقدمة .

الفصل الثاني

محاسبة القيمة العادلة و أثرها على معلوما ت القوائم المالية

تمهيد :

طالما أن هنالك مجال للمفاضلة بين طرق وأساليب القياس والإفصاح، فإنه يجب أن يتم الاختيار المحاسبي بما يتيح أكثر المعلومات نفعاً لمساعدة المستفيدين والمستخدمين لهذه المعلومات في ترشيد قراراتهم، أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر نفعاً في مجال اتخاذ وترشيد القرارات.

ومن بين النماذج المحاسبية المعاصرة نجد نموذج محاسبية القيمة العادلة الذي يهتم بقياس و إظهار بنود القوائم المالية وفق القيمة العادلة ، إلا أنه لا يزال يعاني من بعض السلبيات ، الأمر الذي يتطلب القيام بالدراسات حول هذا الموضوع ، وهذا ما نلاحظه من خلال قيام الهيئات المحاسبية الدولية بإصدار معايير محاسبية تخص القيمة العادلة وتعديلها في كل مرة بما يتناسب و الأهداف المرجوة منها.

هذا وتحدد مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسئولين في إعداد و تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة، وفي التمييز بين ما يعتبر ضرورياً وما لا يعتبر كذلك.

و سوف نتطرق في هذا الفصل إلى العناصر التالية:

- محاسبة القيمة العادلة.
- المعايير المحاسبية ذات العلاقة بمحاسبة القيمة العادلة.
- مفهوم وأهمية معلومات القوائم المالية.
- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و محدداتها .
- الخصائص النوعية في ظل محاسبة القيمة العادلة.

المبحث الأول: ماهية محاسبة القيمة العادلة

إن المعلومة المحاسبية ذات أهمية كبيرة وذلك لكونها المرآة العاكسة لنشاط المؤسسة ،إضافة إلى أنها موجهة للعديد من الأطراف التي تتميز بأنها غير متجانسة وذات مصالح مختلفة الأمر الذي يقودنا إلى التساؤل حول الشيء الذي يمكننا من تقديم قوائم مالية ذات مصداقية و شفافية ، فيكون الجواب هو القياس والإفصاح المحاسبي، حيث يعد القياس المحاسبي ترجمة للمعلومة المحاسبية في شكل قيم يتفق عليها الجميع.

المطلب الأول: مفهوم محاسبة القيمة العادلة

محاسبة القيمة العادلة تمثل القياس والإفصاح المحاسبي عن بنود القوائم المالية على أساس القيمة العادلة بهدف الحصول على معلومات تتميز بخصائص نوعية مناسبة تساعد في إتخاذ قرارات سليمة ، وهذا ما يبرر التحول إليها بدل التكلفة التاريخية .

الفرع الأول: مبررات التحول إلى محاسبة القيمة العادلة

لم تعد القيم التي تظهر في القوائم المالية في ظل المحاسبة القائمة على أساس التكلفة التاريخية تقدم الخدمات المطلوبة منها بالنسبة للمستثمرين الذين يحتاجون إلى معلومات عادلة تمثل الوقائع الاقتصادية لاتخاذ قرارات سليمة، ومن هنا وجب البحث عن البديل الذي يقارب بين القيم الاقتصادية والقيم المحاسبية فكانت محاسبة القيمة العادلة هي الخيار الأمثل لإيجاد التلاقي في المفاهيم بين المحاسبين والاقتصاديين،حيث أصبح الاقتصاد وثيق الصلة بالمحاسبة فلا يمكن تصور دراسة عن العرض أو الطلب، أو مدى الاستثمار، أو حجم الإنفاق، أو حجم الائتمان، أو الدخل القومي، أو السياسة النقدية، وغير ذلك من المواضيع دون توفر معلومات مالية دقيقة وذات موثوقية ومكتملة من حيث النوعية أو الكمية، ومقدمة في أوقاتها المناسبة[1]، لأن المعلومات إذا لم تقدم لأصحاب القرار في الوقت المناسب تفقد قيمتها، وبما أن عمليات اتخاذ القرار تتطلب الاستناد إلى معلومات تتسم بقدر من الملاءمة و الموثوقية، مما دعا للبحث بين بدائل القياس المختلفة، وان حقيقة التكلفة التاريخية التي تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل لا يشك في وقتها وصحتها لحظة الاكتساب أو التملك، وإنما يظهر التشكيك في سلامة المبدأ بعد التملك أو حدوث الحدث، إذ تصبح القيمة المسجلة شيئا من الماضي، الذي ينحرف قليلا أو كثيرا عن القيمة الحالية، ومن هنا بدأت الانتقادات لا تنتهي لمبدأ التكلفة التاريخية، وتعددت معها الطرق، والمبادئ، والسياسات، والبدائل والنماذج المحاسبية المستحدثة، فالظروف الاقتصادية تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل دائم، وتتغير القوة الشرائية لوحدة النقد بتغير هذه الظروف في حالاتها المختلفة من الكساد و التضخم أو غيرها من الظروف الاقتصادية، وعليه وجه إلى مبدأ التكلفة التاريخية كثيرا من الانتقادات[2] ، مما دعا إلي البحث بين البدائل المحاسبية الأخرى لاختيار البديل الأنسب ومن ثم تلافت سلبيات منهج التكلفة التاريخية مع ايجابيات منهج القيمة العادلة مما دعا إلى التوجه إليه.

---

[1] الحاج أحمد، وعقلي محمد، **مرجع سبق ذكره**،ص:17

[2] ، صلاح، حوامد، **مرجع سبق ذكره**،ص:109.

الفرع الثاني : تعريف و أهمية محاسبة القيمة العادلة

يمر تطبيق محاسبة القيمة العادلة عبر مرحلتين الأولى تتمثل في الاعتراف و القياس لبنود القوائم المالية وفق القيمة العادلة، ثم تليها مرحلة العرض والإفصاح عن المعلومات المالية الناتجة عنها بهدف استعمالها كمرجعية أساسية ذات أهمية في إتخاذ القرارات.

أولا: تعريف محاسبة القيمة العادلة

عموما تعرف محاسبة القيمة العادلة بأنها عملية القياس و الافصاح المحاسبي عن معلومات القوائم المالية على أساس القيمة العادلة .

ثانيا :أهمية محاسبة القيمة العادلة

للقياس والإفصاح بالقيمة العادلة أهمية كبيرة نذكر منها[1]:

1) إن أساس القيمة العادلة يجعل القوائم المالية أكثر ملاءمة للمستثمرين لأغراض تقييم حقوق الملكية بالمقارنة مع التكلفة التاريخية، نظرا لوجود علاقة إيجابية قوية بين معلومات القيمة العادلة للاستثمارات المالية (الأسهم والسندات) وبين القيمة السوقية لحقوق الملكية.

2) إن الإفصاح على أساس القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية في قائمة المركز المالي يتسم بأنه أكثر ملاءمة و موثوقية مقارنة بأساس التكلفة التاريخية، نظر لوجود ارتباط معنوي بين أسعار وعوائد الأسهم والتقرير عن المعلومة بالقيمة العادلة.

3) إن قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة ينتج معلومات أكثر ملاءمة وذات قوة تغيرية أكبر مقارنة بقياسها بالتكلفة التاريخية.

4) إن معلومات القيمة العادلة تؤدي إلى الارتقاء بالمحتوى الإعلامي للقوائم المالية وزيادة جودة المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى توفيرها أساس محايد لتقييم كفاءة الإدارة (إدارة أموال المؤسسة).

5) إن القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة يساعد الوحدات الاقتصادية على التخصيص الأمثل لمواردها والمحافظة عليها.

6) إن القياس على أساس القيمة العادلة يجعل معلومات القوائم المالية أكثر ملاءمة وفاعلية مقارنة مع أساس التكلفة التاريخية.

7) إن القياس على أساس القيمة العادلة يزيد من خصائص جودة المعلومات المحاسبية، حيث توجد علاقة ارتباط معنوي بين كل هذه الخصائص (الملاءمة، الثقة، القابلية للمقارنة، الموضوعية، القابلية للفهم، الأهمية النسبية، التوقيت المناسب، صدق التعبير، الشفافية، الواقعية ...) وهو ما يحقق المنفعة من استخدام هذه المعلومات في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة.

أما بخصوص تأثير استخدام تقديرات القيمة العادلة في خصائص المعلومات المحاسبية، فإن القيمة العادلة ينتج عنها معلومات أكثر ملاءمة و موثوقية.

---

[1] مصطفى رشد العبادي، مدى حاجة معايير المحاسبة والمراجعة السعودية لتبني القيمة العادلة أساسا للقياس والإفصاح والمراجعة في القوائم المالية، محاضرة ،كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

المطلب الثاني: الإفصاح عن القيمة العادلة

إن القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة يساعد الوحدات الاقتصادية على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، كما يؤدي إلى الارتقاء بمضمون القوائم المالية وزيادة جودة المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى توفيرها لأساس محايد لتقييم كفاءة الإدارة .

الفرع الأول: مفهوم الإفصاح

يتعاظم دور المحاسبة باعتباره من أهم وأقدم نظم المعلومات ضمن المؤسسة، و ذلك من خلال إنتاج معلومات ذات منفعة وتوصيلها لشرائح واسعة و مختلفة من المجتمع مترجمة في شكل قوائم و تقارير مالية تعكس ما وقع في المؤسسة من أحداث متتالية .

أولا: تعريف الإفصاح المحاسبي و أنواعه :

أ- تعريف الإفصاح المحاسبي:

الإفصاح المحاسبي هو عملية إظهار جميع المعلومات والبيانات اللازمة والضرورية في التقارير والقوائم المالية بشكل مضمون وواضح وصحيح وملائم دون لبس أو تضليل عن المنشأة، وتقديمها إلى الإطراف ذات العلاقة لمساعدتهم في إتخاذ القرارات الصائبة.

ب – أنواع الافصاح:

للإفصاح عدة أنواع وتختلف درجة الأهمية من نوع إلى آخر، ومن أنواع الإفصاح المتعارف عليها نجد[1]:

1- الإفصاح الكامل:

يشير إلى شمولية التقارير المالية و أهمية تغطيتها ،لأنها معلومات ذات اثر محسوس على القارئ ،و لكن مفهوم الكامل غير ممكن حاليا.

2- **الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):**

هو التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومة الملائمة لإتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التثبيتات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية و غير العادية في القوائم المالية ، و الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي و المخطط و مصادر تمويله.

3- **الإفصاح العادل:**

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية ، إذا يتوجب إخراج القوائم المالية و التقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى، من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات و بشكل متوازن.

4- **الإفصاح الكافي:**

يشمل الحد الأدنى الواجب توفره من خلال المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ، و يمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات و المصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثير مباشر في اتخاذ القرار، غير أنه يخضع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

---

[1] رولا كلسر لايقة ، **مرجع سبق ذكره**،ص ص:55-56.

5- الإفصاح الوقائي:

يقوم هذا النوع على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية ،بحيث تكون غير مضللة للأطراف ذات العلاقة، والهدف الأساسي لذلك هو حماية المجتمع المالي (المستثمر) ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات، لذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية، فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجين[1].

ثانيا: مقومات الإفصاح المحاسبي.

يستند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية:

1- تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية:

تعددت الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية وتباينت طرق استخدامها، فمنهم من يستخدمها بصورة مباشرة ومنهم من يستخدمها بصورة غير مباشرة، ومن أبرز مستخدمي القوائم المالية الملاك الحاليون والمحتملون، الدائنون، المحللون الماليون، الجهات الحكومية وغيرها، هذا ما جعل ضرورة تحديد الأطراف المستخدمة للإفصاح من أجل تحديد الإطار المناسب للإفصاح و الاستجابة لاحتياجاتها المختلفة، كما يساعد ذلك في تحديد الخصائص الواجب توفرها في تلك المعلومات، لأنّ شكل ونوعية الإيضاحات يجب أن تتلاءم مع تطلعات المستخدم.

.2- تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية :

إن تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية من شأنه أن يحقق خاصية الملاءمة، بحيث يستفيد المستخدم من المعلومة وتكسبه قدرة على التنبؤ وتساعد بعضهم في اتخاذ القرارات، وعلى الرغم من أن البيانات المالية لا تلبي كافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات إلا أن هناك احتياجات مشتركة لهؤلاء المستخدمين، فالبيانات المالية التي تفي باحتياجات المستثمرين الذين يتحملون مخاطر رأس المال سوف تفي أيضا بمعظم احتياجات المستخدمين الآخرين، كما تهتم الإدارة أيضا بالمعلومات التي تحتويها القوائم المالية سواء معلومات مالية أو إدارية والتي ستمكنها من أداء وظائفها الأساسية في مجالات التخطيط واتخاذ القرارات والرقابة.

3- تحديد طبيعة المعلومة المحاسبية الواجب الإفصاح عنها:

يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بواسطة القوائم المالية التقليدية و هي:

- قائمة المركز المالي.
- قائمة الدخل.
- قائمة التدفقات النقدية.
- قائمة التغيرات في المركز المالي.
- معلومات أساسية ترفق في الملاحظات.

---

[1] ناصر محمد علي المجهلي ،**خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات** ،رسالة ماجستير ،جامعة الحاج لخضر ،جامعة باتنة ، 2008، ص:108.

4- تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

من متطلبات الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها، ويتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية، بحيث يمكن للمستخدم قراءتها وفهمها بسهولة.

و هناك عدة طرق مختلفة ممكنة للإفصاح، و أن اختيار أفضل طريقة للإفصاح في كل حالة يعتمد على طبيعة المعلومات وأهميتها النسبية.

ويمكن تصنيف أكثر الطرق شيوعا للإفصاح على النحو التالي[1]:

4-1 -الإفصاح في صلب القوائم المالية:

يجب أن تظهر المعلومات الهامة والملائمة في صلب قائمة واحدة أو أكثر من القوائم المالية إن أمكن ذلك.

4-2- إستخدام المصطلحات والعرض المفصل:

تعتبر المصطلحات المستخدمة في وصف محتويات القوائم المالية ودرجة التفصيل فيها من الأمور الهامة في عملية الإفصاح، حيث تساعد عملية الوصف الصحيحة وعنونة العناصر في تلك القوائم على زيادة فهم القارئ لتلك القوائم أو إزالة الغموض فيها.

4-3- الإفصاح عن الملاحظات والهوامش:

لقد تطور حجم وجود الملاحظات والهوامش في التقارير السنوية نتيجة لأهميتها في التفسير وشرح العناصر الغامضة وضرورتها لضمان أفضل عرض لتلك المعلومات، دون الافراط في ذلك.

4-4-إستخدام الجداول والملاحق الإضافية:

يتم إبراز الجداول والملاحق الإضافية في التقارير المالية بشكل مستقل عن الإيضاحات ، حيث تعتبر المعلومات المتواجدة فيها أقل أهمية من تلك الواردة في صلب القوائم المالية و الايضاحات.

4-5- إستخدام الإيضاحات أمام عناصر القوائم المالية(المعلومات المعترضة أو بين قوسين):

في كثير من الأحيان قد يكون من الضروري ربط عنصر في أحد القوائم المالية بعنصر آخر في نفس القائمة أو قائمة أخرى، أو اجراء شرح مختصر لعنصر معين أو إحالة مستخدم لشرح مطول عن قيد في الهوامش ويمكن أن يتم هذا عن طريق إيضاح بين قوسين.

5- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

حتى يكون الإفصاح عن المعلومات المحاسبية فعّالا لابدّ من مراعاة توقيته، أي أنّه يجب إيصال المعلومات المحاسبية لمتخذي القرار في وقت مبكر وذلك إذا ما كان أي تأخير في إيصالها له سيؤثر على قراره[2].

---

[1] ضيف الله محمد الهادي، **أثر تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية على الإفصاح وجودة التقارير المالية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة البليدة، الجزائر، 2014 ، ص ص:106-109.

[2] ضيف الله محمد الهادي، **مرجع سبق ذكره** ،ص:9.

ثالثا: أهداف الإفصاح

تتمثل أهداف الإفصاح فيما يلي[1]:

- عرض القوائم المالية للمستثمرين بصورة خالية من التشويش والتضليل.
- سرد كل المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية للمؤسسة بشكل يفيد مستخدميها.
- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين لتقييم المخاطر المحتملة.
- تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي المعلومات المالية بإجراء المقارنات بين السنوات.
- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية والحالية.
- مساعدة المستثمرين في تقييم العائد على إستثماراتهم.

الفرع الثاني : متطلبات الإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة

متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة وفقاً للمعيار الدولي رقم(32) :

حدد المعيار (32) في فقرة (77) انه يجب على الشركة أن تفصح عن معلومات عن القيم العادلة لكل مجموعة من مجموعات الموجودات المالية والمطلوبات الماليةسواء كانت مثبته أو غير مثبته في الدفاتر، و إذا كان من غير العملي تحديد القيم العادلة لأحد الموجودات أو المطلوبات المالية بدرجة يمكن الوثوق بها بسبب عامل الوقت أو التكلفة ، فانه يجب الإفصاح عن تلك الحقيقة مع ضرورة الإفصاح أيضا عن المعلومات المتعلقة بالخصائص الرئيسية للأداة المالية ذات العلاقة بقيمتها العادلة.

كما حدد المعيار الدولي رقم (32) ضرورة الإفصاح عن القيمة العادلة للأصول المالية في صلب القوائم المالية، وعندما يكون ذلك غير ممكن يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة في الإيضاحات المتممة.

وعليه ففي حالة إمكانية قياس القيمة العادلة يجب الإفصاح عن جوانب عديدة من بينها ما يلي:

- ✓ الطرق والافتراضات الهامة المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للأصول المالية والالتزامات المالية، وذلك بصورة منفصلة لكل مجموعة منها، ما إذا كان تحديد القيمة العادلة قد تم بناء على سعر معلن في سوق نشط أم باستخدام طريقة من طرق التقييم.
- ✓ ما إذا كانت القوائم المالية تتضمن أدوات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة و التي تم تحديدها كليا أو جزئيا باستخدام أسلوب تقييم يعتمد على افترضات لا تستند إلى أسعار أو معدلات سوقية واضحة.
- ✓ إجمالي القيمة المقدرة للتغير في القيمة العادلة عند استخدام أسلوب تقييم تم الاعتراف به في الأرباح أو الخسائر خلال الفترة.
- ✓ الإفصاح عن الطريقة المستخدمة في تحديد القيمة العادلة، والافتراضات الهامة المستخدمة في تلك الطريقة، مثل الافتراضات المتعلقة بمعدلات السداد المبكر، المعدلات التقديرية للخسائر الائتمانية، أسعار الفائدة وأسعار الخصم إذا كانت ذات أهمية.

[1] الدهراوي كمال، هلال عبد الله، **المحاسبة المتوسطة بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999 ، ص:9.

✓ في حالة ما إذا كانت الأصول المالية غير متداولة في سوق نشط، فينبغي على المنشأة ألا تفصح عن مبلغ واحد يمثل تقديراً للقيمة العادلة، وحتى تكون المنفعة أكبر يجب الإفصاح عن مدى من المبالغ والتي يعتقد بشكل معقول أن القيمة العادلة تقع ضمنها ويتم تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تساعدهم على تقدير القيمة العادلة ، بالإضافة إلى شرح لسبب حذف معلومات القيمة العادلة وذلك كإفصاح إضافي في الإيضاحات المتممة.

المبحث الثاني: المعايير المحاسبية ذات العلاقة بمحاسبة القيمة العادلة

لقد بدأت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB و مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإصدار معايير وتعديلات موجهة نحو القيمة العادلة، حيث يلاحظ معظم الباحثين أن مجلس معايير المحاسبة الدولية يتبع خطوات مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي من منطلق أنها معايير مجربة ويتم قياس نجاعتها بشكل دوري، ولهذا وصلوا لقناعة بأن معايير المحاسبة الأمريكية ومعايير المحاسبة الدولية لا تختلف من حيث الجوهر سوى أن معايير المحاسبة الدولية تضع خيارات اكبر لتمكين شركات الدول المختلفة من اختيار ما يناسب بيئتها.

المطلب الأول : معايير المحاسبة المالية الأمريكية

هي تلك المعايير التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB .، و سنقتصر على ذكر بعض المعايير التي لها علاقة بمحاسبة القيمة العادلة .

الفرع الاول :المعيار الأمريكي رقم (141) الخاص بشهرة المحل والأصول غير الملموسة

ينص هذا المعيار على معالجة شهرة المحل والأصول غير الملموسة الأخرى وفقا للقيمة العادلة، وذلك بإعادة تقييمها وفقا للسوق في نهاية كل سنة مالية أو عند الحاجة لذلك، فان أظهرت تدني بالقيمة يتم إطفاء الفرق بين القيمة الدفترية وقيمة السوق في دخل نفس السنة التي حصل فيها التقييم، وان كانت قيمة السوق اكبر فتترك القيمة الدفترية على ما هي عليه[1].

الفرع الثاني : المعيار الأمريكي رقم (143) والخاص بالتخلص من الأصول الملموسة طويلة الآجل

يهدف هذا المعيار إلى إنشاء معايير محاسبية للاعتراف وقياس التزام التخلص من الأصول والتكاليف المتعلقة بها، وينص على ما يلي[2]:

1- يجب على الشركات أن تعترف بالتزام التخلص من الأصول طويلة الآجل في الوقت الذي يحدث فيه الالتزام، مع تقدير قيمته العادلة في اقرب وقت ممكن.

2- يجب تسجيل قيمة الالتزام بالقيمة العادلة، و اما وفقا للقيمة التي يمكن فيها سداد قيمة الالتزام في العملية الحالية للأطراف الراغبة في السوق الفعال، أو بقيمة السوق كبديل مثل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة والمطلوبة لتسديد الالتزام.

[1] Source: www.fasb.org
[2] Source: www.fasb.org

الفرع الثالث : المعيار المحاسبي الأمريكي رقم157 FAS :

قد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB المعيار رقم(157) والذي بدأ سريانه بعد 15 نوفمبر 2007م ، وذلك بشأن تعريف وإنشاء إطار لقياس القيمة العادلة داخل المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ولقد عرف المعيار رقم(157) القيمة العادلة بأنها ذلك السعر الذي يتسلمه البائع عند بيع أحد الأصول أو يدفعه عند تحويله لأحد الالتزامات في عملية منتظمة بين شركاء السوق في تاريخ القياس، والقيمة العادلة طبقاً لتعريف المعيار تشمل القيمة السوقية وليست مقصورة على المواقف الخاصة باستفسارات السوق الحالية وغير المتاحة، فالتعريف يركز على السعر الذي سيسلم نظير بيع أصل أو السعر الذي سيدفع على الأصل أو نظير تحويل التزام، وليس السعر الذي يجب سداده للاستحواذ على الأصل المستلم نظير التزام مفترض[1].

المطلب الثاني: معايير المحاسبة الدولية (IAS . IFRS)

وهي المعايير التي يقوم بإصدارها مجلس معايير المحاسبة الدولية ، و سنذكر منها ما له علاقة بمحاسبة القيمة العادلة .

الفرع الأول: المعيار المحاسبي الدولي رقم (16)الخاص بالممتلكات والمعدات.

حيث نصت الفقرة (27) و(33)من المعيار بأن بعد الاعتراف الأولي بالأصل يجب أن يظهر بند الممتلكات والمصانع والمعدات بمبلغ إعادة التقييم التي تساوي القيمة العادلة بتاريخ إعادة التقييم مطروحًا منها أي إهتلاك متراكم لاحق وأية خسائر لاحقة متراكمة في انخفاض القيمة، في حين يجب تسجيل الزيادة في قيمة الممتلكات والمعدات الناتجة عن إعادة التقييم في حقوق الملكية تحت مسمى فائض إعادة التقييم، ويتم الاعتراف المحاسبي بمبلغ الزيادة الناتجة عن إعادة التقييم كدخل، بحيث لا تتجاوز الزيادة المعترف بها كدخل قيمة نقص سابق لإعادة تقييم البند نفسه الذي كان قد تم الاعتراف به سابقا كمصروف[2].

الفرع الثاني: المعيار المحاسبي الدولي رقم (26)الخاص بالمحاسبة والتقارير عن برامج منافع التقاعد

حيث نصت الفقرة(32) من المعيار على إلزام تسجيل استثمارات برامج منافع التقاعد بالقيمة العادلة، وفي حالة الأوراق المالية القابلة للتداول، فإن القيمة العادلة هي القيمة السوقية، ولكن عندما لا يتوافر تقدير للقيمة العادلة لاستثمارات البرامج، فيجب الإفصاح عن أسباب عدم استخدام القيمة العادلة[3].

الفرع الثالث : المعيار المحاسبي الدولي رقم (32) الخاص بالأدوات المالية "الافصاح والعرض".

وفقًا لهذا المعيار يجب على المنشأة أن تفصح عن معلومات عن القيمة العادلة لكل مجموعة من مجموعات الموجودات المالية والمطلوبات المالية، ففي حالة ما إذا كانت الأداة المالية يتم تداولها في سوق نشط، فإن سعرها السوقي يمثل الأساس المناسب للقيمة العادلة، وفي حالة عدم توافر الأسعار الجارية لعروض الشراء والبيع، فإن سعر آخر عملية تمثل أساسًا مناسبًا

[1] رضا إبراهيم صالح، **مرجع سبق ذكره**، ص:23.

[2] www.iasb.org

[3] www.iasb.org

لقياس القيمة العادلة بشرط عدم حدوث تغير كبير في الظروف الاقتصادية بين تاريخ حدوث العملية وتاريخ إعداد البيانات المالية، أما في حالة قيام المنشأة بالاحتفاظ بموجودات ومطلوبات متقابلة، فمن المناسب استخدام متوسط أسعار السوق كأساس لاحتساب القيم العادلة.

الفرع الرابع : معيار المحاسبة الدولي رقم(36)"الخاص بانخفاض قيمة الأصول"

وفقًا لهذا المعيار، يجب على الإدارة أن تقيم في تاريخ كل ميزانية عمومية أي أصل ثابت من الممكن أن يكون قد انخفضت قيمته، وحسب هذا المعيار يجب الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة في قائمة الدخل عندما يتجاوز المبلغ المحمل للأصل المبلغ القابل للاسترداد، وفي المقابل فإذا ما توافرت دلالات على أن خسائر الانخفاض في القيمة التي سبق الاعتراف بها في سنوات سابقة لم تعد توجد أو حدث عليها انخفاض فيجب إعادة تقدير المبلغ القابل للاسترداد، ويتم الاعتراف بعكس انخفاض القيمة كدخل في قائمة الدخل، بشرط أن لا يزيد المبلغ المرحل المعدل للأصل عن المبلغ الذي سبق الاعتراف كخسائر انخفاض في القيمة للأصل[1].

الفرع الخامس : معيار المحاسبة الدولي رقم(38)خاص بالأصول غير الملموسة.

هذا المعيار يتضمن تحديدًا لأسس الوصول إلى القيمة العادلة في إظهار الأصول عند الاعتراف المبدئي للأسعار المدرجة في سوق نشط وهي أفضل مقياس للقيمة العادلة وعادة ما يكون هذا السعر هو سعر العرض الحالي، ووفقًا لهذا المعيار إذا تم اقتناء أصل غير ملموس مقابل أصل أخر فيتم قياس الأصل المقتنى بقيمته العادلة بشرط توافر سوق نشطة لتقييم تلك الأصول.

الفرع السادس : المعيار المحاسبي الدولي رقم(39) الأدوات المالية " الاعتراف والقياس"

نص معيار المحاسبة الدولي رقم IAS 39 على قياس الأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند القياس اللاحق لها، مع الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة عن التغير في القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، باستثناء التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية المصنفة كأدوات تحوط لعمليات تدفقات نقدية التي تمت المحاسبة عنها على أساس متطلبات محاسبة التحوط، إذ يجري الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر[2].

الفرع السابع : المعيار المحاسبي الدولي رقم(40) -الاستثمارات العقارية –

بين هذا المعيار بأنه في حال عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة للممتلكات الاستثمارية بموثوقية عالية مبنية على أسس مؤسسية ومتسقة، فإنه يجب إثبات هذه العقارات بالتكلفة، علماً بأن هذا يحدث فقط عندما تكون العمليات السوقية المرادفة غير متكررة الحدوث أو لا تتوفر تقديرات بديلة للقيمة العادلة[3].

---

[1] www.iasb.org

[2] بهاء غازي عرنوق،**أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد - 30 العدد الأول ،2014 ،ص:570.

[3] رضا إبراهيم صالح،**مرجع سبق ذكره**، ص:31.

الفرع الثامن : المعيار المحاسبي الدولي رقم(41) "الاصول البيولوجية"

تقيم الأصول البيولوجية سواء عند إدراجها الأول في الحسابات أو التقييم اللاحق بالقيمة العادلة منقوصا منها التكاليف المقدرة في نقطة البيع ، عدا إذا كان من غير الممكن تحديد القيمة العادلة بموثوقية ، ففي هذه الحالة نتبع طريقة التكلفة منقوصا منها مجموع الإهتلاكات و خسائر القيمة ، و الخسارة أو الربح الناتجتين عن تغير القيمة العادلة المنقوص منها المصاريف التقديرية في نقاط البيع .

المطلب الثالث : معايير الابلاغ المالي IFRS.

صدرت معايير الإبلاغ المالي "IFRS" ابتداءا من العام 2001 لتحل بتسميتها الجديدة محل معايير المحاسبة الدولية "IAS" من قبل مجلس أمناء لجنة معايير المحاسبة الدولية.

الفرع الاول : معيار الابلاغ المالي رقم(IFRS 07)الأدوات المالية"الافصاح"

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار رقم (7 IFRS) بتاريخ 18\8\ 2005 والذي يتعلق بالإفصاح عن الأدوات المالية، حيث سيعتبر هذا المعيار ابتداءً من 2007\1\1 البديل عن المعايير (IAS 30 ,32, 39)، بحيث سيتم وضع كافة الإفصاحات المطلوبة عن الأدوات المالية في هذا المعيار الجديد، و استبدال الإفصاح الحالي المطلوب في المعيار (30) بالإفصاح المطلوب من خلال هذا المعيار، وأخيراً إضافة إفصاح معين جديد عن الأدوات المالية على تلك المطلوبة أصلاً بالمعيار (32)، بحيث يبقى الجزء المتبقي من المعيار (32) يتعامل فقط مع قضايا عرض الأدوات المالية في القوائم المالية، والهدف الرئيسي للمعيار هو أن يقوم معدو التقارير المالية بتزويد المستخدمين بالإفصاح المناسب الذي من شأنه تعزيز فهم وإدراك المستخدمين لمدى تعرض المنشأة للمخاطر المالية وطرق إدارتها[1].

الفرع الثاني : معيار الإبلاغ المالي رقم(IFRS 09) "الأدوات المالية"

يعد هذا المعيار نقطة تحول هامة في الفكر المحاسبي الذي يتجه أكثر فأكثر نحو مفهوم القيمة العادلة كأسا للقياس والإثبات المحاسبي، وذلك بهدف تعزيز خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية المعروضة في التقارير المالية، وقد صدر هذا المعيار في شهر نوفمبر2009 ،وأصبح ساري المفعول مع مطلع العام 2013 ، وقد جاء هذا المعيار ليحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39) ووفقًا لمعيار الإبلاغ المالي رقم (9) ،ويتم قياس الأصول المالية بشكل أولي بالقيمة العادلة المضافة في حال عدم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو تكلفة العمليات، أما في حالة التقييم اللاحق للأدوات المالية الذي يتم في نهاية كل فترة مالية، فإنه يتم تقسيم الأصول المالية إلى تصنيفين رئيسيين[2]:

1) **أصول تقاس بالتكلفة المطفأة :** وهي القيمة الصافية بعد العلاوة أو الخصم، وتستخدم طريقة التكلفة المطفأة لقياس أدوات الدين ضمن حالات معينة حددها المعيار، وما دون ذلك فيتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الأرباح والخسائر.

[1] www.ifrs.org

[2] جميل حسن النجار،**أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية**،المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ،المجلد9،العدد3،الأردن،2013، ص:471.

2) **أصول تقاس بالقيمة العادلة:** حيث تقاس باقي الأدوات المالية (الملكية، والمشتقات، والدين) بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الإرباح والخسائر السنوية، و من ثم فان تطبيق هذا المعيار لا يتطلب تصنيف الأدوات المالية متاحة للبيع أو محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق كما كان يطبق وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم(39).

الفرع الثالث : معيار الإبلاغ المالي رقم:IFRS13 " قياس القيمة العادلة

يعد معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (13) من المعايير الحديثة والذي يتناول قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات والإفصاح عن قياس القيمة العادلة وتزداد أهمية هذا المعيار معا بالتوجه المتزايد نحو مفهوم القيمة العادلة وبشكل مستمر، وقد كانت معايير الإبلاغ المالي الدولية قبل صدور هذا المعيار تحتوي على متطلبات متباينة لقياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات والإفصاح عنها ، مما أدى إلى عدم الاتساق في الممارسات المتعلقة بقياس القيمة العادلة والإفصاح عنها، مما يؤدي إلى تخفيض قابلية المعلومات الواردة في التقارير المالية للمقارنة، وجاء المعيار كمشروع مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB ومجلس معاير المحاسبة المالية الأمريكي FASB لتطوير متطلبات عامة لقياس القيمة العادلة والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بقياس القيمة العادلة، ويبدأ سريان مفعول هذا المعيار ابتداءا من2013/01/01[1] .

المبحث الثالث : مفهوم القوائم المالية ومعلوماتها

تعتبر التقارير المالية المعدة والمنشورة من قبل المؤسسات من أهم مصادر المعلومات التي يلجأ إليها متخذو القرارات، وهي عبارة عن الإطار العام والأوسع الذي يضم القوائم المالية ،والمعلومات غير المالية التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم المالية، كما تحتوي هذه التقارير على تقارير مجلس الإدارة، تقرير المدقق الخارجي للحسابات، بالإضافة إلى الإيضاحات والتفصيلات المكملة للقوائم المالية.

المطلب الأول : مفهوم معلومات القوائم المالية

إن المعلومات المالية هي التي تعرض بها الشركات وضعها المالي وأدائها وتدفقاتها النقدية، و الوسيلة الفنية المستخدمة لتوصيل هذه المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة و القوائم المالية بصفة خاصة، و التي يجب أن تكون ملائمة وموثوقة حتى يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.

الفرع الأول: تعريف المعلومات المحاسبية

تمثل المعلومات المحاسبية النتائج التي يتم الحصول عليها من عملية معالجة البيانات بعد أن يتم إدخالها إلى نظم المعلومات، وتخضع لعدة عمليات معالجة مثل :التبويب، والتحليل، والتلخيص والعرض،وذلك في تقارير تناسب غرض الاستخدام الذي طلبت من أجله وفي الوقت المناسب، حيث تتنوع المعلومات المحاسبية، فقد تكون كمية كالقوائم المالية مثل قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة الأرباح والخسائر، وقائمة التغير في المركز المالي، وقائمة

[1] منى كامل، **دور تبني معايير الإبلاغ المالي** الدولية الموجهة نحو القيمة **العادلة في الأزمة** المالية العالمية،المؤتمر العربي السنوي العلم الأول واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح ،كلية اقتصاديات الأعمال جامعة النهرين، بغداد،العراق، 2014،ص:11.

التدفقات النقدية، إلى جانب تقارير الأداء عن التنفيذ الفعلي للموازنات التقديرية والتي توفر معلومات مسترجعة عن الأداء الفعلي للأعمال والأنشطة[1].

الفرع الثاني: أهمية معلومات القوائم المالية

تبرز أهمية القوائم المالية والغرض من إعدادها في ثلاثة نقاط يمكن تلخيصها كالآتي [2]:

- ✓ أداة اتصال.
- ✓ وسيلة في تقييم الأداء.
- ✓ وسيلة تساعد في اتخاذ القرار.

فالقوائم المالية تعتبر أداة لإيصال رسالة واضحة ومفهومة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عليه، فهي همزة وصل بين المؤسسة والمستثمرين فيها ووسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين، العملاء، البنوك...، وأيضا وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة.

أيضا تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها ولمستعمل الموارد الموضوعة تحت تصرفها، فتستعمل في الحكم على المركز المالي للمؤسسة ومدى التقدم في تحقيق أهدافها ، وكذا كيفية استخدام موارد المؤسسة.

تعتبر أيضا وسيلة لاتخاذ القرارات، حيث تساعد الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة، كالقرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل ومساعدة الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة، مثل الموردين، العملاء، البنوك في توجيه العلاقات المستقبلية معها.

بالإضافة إلى ما سبق فإنها مفيدة في تقييم النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للشركة، ومن الأمثلة على ذلك : قائمة الدخل تشير إلى الأداء المالي، الميزانية تظهر الوضع المالي، قائمة التدفقات النقدية توضح كيفية توليد واستخدام النقدية، الإيضاحات والجداول المرفقة تقدم معلومات إضافية حول الشركة.

الفرع الثالث: مستخدمو معلومات القوائم المالية

يتعدد مستخدمو المعلومات المالية التي يتم عرضها في القوائم المالية، ويمكن تحديد الفئات الرئيسية كما يلي[3]:

1) **المستثمرون :** إن اهتمام المستثمرين الأساسي هو المعلومات حول المخاطر والعوائد المرتبطة باستثماراتهم، ويحتاجون المعلومات لمساعدتهم على اتخاذ قرارات الشراء أو البيع، ويحتاج المساهمون أيضا معلومات تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع توزيعات الأرباح المستحقة لهم.

2) **الموظفون:** يهتم الموظفون بالمعلومات حول إستقرار المؤسسة وربحيتها وقدرتها على دفع رواتبهم وتعويضاتهم المختلفة في الوقت المناسب.

---

[1] المدلل، إيمان، **أثر جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية :دراسة تطبيقية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين2010،ص:17.

[2] مشريي حسناء، **دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 2008/2007،ص:67.

[3] حسين يوسف القدصي، سمير معدى الريشدني، **موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير إعداد التقارير المالية الدولية**،،ج1 دار الثقافة، عمان، .الأردن، 2012 ، ص:78 .

3) **المقرضون:** يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد قدرة المؤسسة على تسديد ديونهم والفوائد المرتبطة بها في الوقت المناسب.

4) **الموردون والدائنون الآخرون:** يهتم الموردون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد إمكانية إسترداد المبالغ الدائنون بها في الوقت المناسب.

5) **العملاء:** يقع اهتمام العملاء حول المعلومات التي تخص استمرارية المؤسسة ومنتجاتها أو خدماتها.

6) **الدولة:** تطلب الدولة من المؤسسة المعلومات بهدف ضبط نشاطات المؤسسة وتحديد السياسات الضريبية، ومن أجل قياس الدخل الوطني وعمليات الإحصاء المختلفة.

7) **الجمهور:** تؤثر المؤسسة على الجمهور من عدة نواحي مثل المساهمة في تقدم الإقتصاد الوطني من خلال خلق فرص عمل جديدة ومساندة الموردين المحليين، وبالتالي فللجمهور مصلحة بمعرفة الوضع المالي للمؤسسة.

8) **المنافسون:** يهتم المنافسون بصفة عامة بتلك المعلومات المتعلقة بنتائج المؤسسات التي يتنافسون معها و مراكزهم المالية لمقارنتها مع نتائجهم المالية و مركزهم المالي، ثم وضع إستراتيجية معينة تعطيهم وضعا أفضل في السوق على حساب منافسيهم.

9) **الإدارة :** تبدو حاجة الإدارة إلى المعلومات أكثر إلحاحا وأهمية من حاجات الأطراف، و السبب في ذلك يتمثل في نشاط الإدارة، والمتمثل في التخطيط والرقابة والتقييم و إعداد التقارير عن نتائج أنشطتها.

إن مهمة التخطيط هي الجانب الأول في وظيفة الإدارة و الشركة بصفة عامة، و يتمثل التخطيط في إعداد البرامج التي من شأنها أن تساهم في تحقيق أهداف الشركة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وعلى ضوء تلك الأهداف تقوم الشركة برسم خططها التي ترغب من خلالها في تحقيقها، ولن يتسنى ذلك إلا من خلال المعلومات المالية الموضحة لتلك الموارد بغية الوصول إلى تلك الأهداف.

أما مهمة الرقابة فتتعلق بمهمة التأكد من كفاءة و فاعلية التنفيذ للخطة التي سبق و ضعها لتحقيق أهداف الشركة، وتتعلق مهمة التقييم بالوصول إلى قرار حول مدى تحقيق الشركة لأهدافها، كما تشمل تحديد مكانة الشركة في لحظة معينة من خلال مركزها المالي ومن خلال نوع نشاطها، و يكون التقييم على مستوى الشركة بمفردها مقارنة بالموازنة التقديرية أو مقارنة مع السنوات السابقة أو مع الشركات المماثلة لها في النشاط.

المطلب الثاني : مفهوم القوائم المالية.

القوائم المالية هي عبارة عن المنتج النهائي للمحاسبة، حيث تتمثل في تقارير أو كشوفات تلخص قدرا كبيرا من البيانات والمعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المؤسسة بقصد إتخاذ قرارات معينة[1].

الفرع الأول: القوائم المالية

تتكون القوائم المالية من العناصر التالية:

[1] عبد الستار الكبيسي، **الشامل في المحاسبة**، دار وائل، عمان الأردن،ط2 ،2010،ص:481.

- قائمة المركز المالي (الميزانية).
- قائمة الدخل.
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
- قائمة التدفقات النقدية.
- الملاحظات.

1) قائمة المركز المالي (الميزانية):

تمثل هذه القائمة الصورة الفوتوغرافية للحالة المالية للمنشأة، فهي قائمة تتضمن أصول المنشأة والتزاماتها وحقوق ملكيتها في تاريخ معين[1].

تعتبر قائمة المركز المالي من أهم القوائم المالية التي تقوم المنشأة بإعدادها حيث تحقق الميزات التالية[2] :

- كشف المركز المالي للمنشأة عند تاريخ إعداد الميزانية، حيث تبين ما للمنشأة من حقوق وما عليها من التزامات.
- تقييم مدى تغطية حقوق ملكية المنشأة لالتزاماتها.
- التعرف على مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها المستحقة الدفع بواسطة نسب التداول والسيولة.
- التعرف على مدى اعتماد المنشأة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها، أو التمويل الخارجي بنسبة الالتزامات على حقوق الملكية.
- تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها ووظائفها.
- تساعد على القيام بعمليات التحليل المالي.
- تبين مدى التزام المنشأة بالقوانين والتشريعات المحلية والمعايير المحاسبية الدولية.
- معرفة سياسات الشركة اتجاه استثماراتها المالية.

2) قائمة الدخل:

يطلق على هذه القائمة عدة أسماء مختلفة فبجانب قائمة الدخل هناك من يطلق عليها اسم قائمة المكاسب أو قائمة التشغيل، وهي قائمة تتضمن نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة بعد مقابلة الإيرادات والمكاسب بالمصاريف والخسائر خلال فترة مالية معينة[3].

كما تعتبر قائمة الدخل من القوائم التي بدأ ينظر إليها باهتمام متزايد و لا تقل أهمية عن قائمة المركز المالي، إذ تقوم بتحقيق الميزات التالية[4] :

- التعرف على نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة.
- التمييز بين صافي الربح التشغيلي وصافي الدخل.
- التعرف على كفاءة الإدارة في أدائها المالي، حيث يستخدم الربح كمقياس لقياس الأداء.
- معرفة ربحية السهم الواحد.

---

[1] طارق عبد العال حماد، ، التقارير المالية، الدار الجامعية،2005 ، ص: 117.

[2] خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية،(IFRSs & IASs)،ط1،إثراء للنشر والتوزيع،عمان، الأردن،2008 ،ص ص:113-114.

[3] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية،مرجع سبق ذكره،2005 ، ص:121 .

[4] خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص:120-121.

- معرفة إمكانية توزيع أرباح الملاك.
- تحديد أسعار الأسهم من خلال معرفة نتيجة قائمة الدخل.
- التعرف على مقدار ضريبة الدخل الواجب دفعها.
- احتساب بعض النسب المالية مثل نسب الربحية.

3) قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

يشترط المعيار المحاسبي الدولي IAS1 على المؤسسة أن تقوم بعرض قائمة التغير في حقوق الملكية كعنصر مفصل في القوائم المالية، حيث تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين آخر الفترة وبداية الفترة، إضافة لبنود المكاسب والخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل، إذ تحقق هذه القائمة الميزات التالية[1]:

- التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها وأي تفصيلات أخرى عنها.
- التعرف على التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة.
- التعرف على بنود المكاسب والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية.

4) قائمة التدفقات النقدية:

هي قائمة تبين التغيرات التي حصلت على النقدية خلال الفترة المحاسبية، وذلك من خلال أنشطتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، ويمكن وصفها بأنها قائمة تبين المركز النقدي للمنشأة في تاريخ معين[2]،حيث تحقق هذه القائمة الميزات التالية[3]:

- معرفة المركز النقدي للمنشأة.
- معرفة قدرة المنشأة على تسديد التزاماتها من خلال السيولة المتوفرة.
- التفرقة بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية.
- تقييم قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية في المستقبل.
- التعرف على النقدية الغير المتاحة للاستخدام في المنشأة.
- مقارنة المراكز النقدية بين المنشآت المختلفة وفي المنشأة ذاتها بين الفترات المالية المختلفة.
- التعرف على سياسة المنشأة فيما يتعلق بالأصول غير المتداولة واستبدالها.

5) الملاحظات:

تعتبر الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية جزء لا يتجزأ منها، وذلك لأنها تتضمن هوامش وملاحظات وتوضيحات لما تضمنته القوائم المالية والتي تعتبر ضرورية لفهم هذه القوائم، وبدون وجود هذه الملاحظات تعتبر القوائم المالية غامضة ولا يمكن أن تكون أساسا سليما لاتخاذ القرارات برشد وعقلانية، ويمكن عرض هذه الملاحظات بأحد الأساليب التالية :التفسيرات بين الأقواس ، الملاحظات الهامشية، الجداول الإضافية، حسابات التقييم، السياسات المحاسبية.[4]

---

[1] خالد جمال الجعارات ،**مرجع سبق ذكره**، ص:.126 .

[2] - ريتشارد شرويدر وآخرون، تعريب خالد علي أحمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد فل، **نظرية المحاسبة**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية،2006 ،ص:290 .

[3] - خالد جمال الجعارات، **مرجع سابق**، ص :129.

[4] - **نفس المرجع**، ص:143 .

الفرع الثاني : أهداف القوائم المالية

يشير إطار العمل إلى أن هدف القوائم المالية هو توفير المعلومات عن المركز المالي للمشروع وأدائه المالي والتغير في مركزه المالي بما يفيد مجموعة كبيرة من المستخدمين الذين يتخذون القرارات الاقتصادية، كما يشير كذلك إلى أن القوائم المالية المعدة لهذا الغرض تفي باحتياجات معظم المستخدمين، لكنها لا توفر كل المعلومات التي قد تكون هناك حاجة لها لأغراض اتخاذ القرارات الاقتصادية، لأنها تعكس بدرجة كبيرة معلومات تاريخية ولا تعرض معلومات غير مالية[1].

وعليه فأهداف التقارير المالية عموماً تتمثل فيما يلي[2]:

1) توفير المعلومات التي تفيد في اتخاذ القرارات الاستثمارية، مع ضرورة أن تكون هذه المعلومات مفهومة من قبل المستخدمين الذين يملكون القدر الكافي من الدراية والفهم للأنشطة الاقتصادية.

2) تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين لأغراض التنبؤ والمقارنة وتقييم التدفقات النقدية.

3) توفير المعلومات اللازمة لتقييم قدرة المنشأة على الاستخدام الكفء والفعال للموارد الاقتصادية المتاحة.

4) خدمة المستفيدين الخارجيين الذين تتوفر لهم إمكانية محدودة أو مصادر محدودة للحصول على المعلومات ويعتمدون بشكل رئيسي على التقارير المالية كمصدر معلومات لتقييم أداء المنشأة.

المطلب الثالث: ترابط و تكامل القوائم المالية وعلاقتها بالتقارير المالية

من خلال دراسة القوائم المالية الأساسية يتبين أنّ هناك ترابط وتكامل للعناصر التي تتكون منها القوائم المالية وهذا الترابط والتكامل يؤدي إلى معلومات ذات مصداقية وتساعد مستخدميها في اتخاذ القرارات.

الفرع الأول: ترابط القوائم المالية

إنّ العلاقة بين جميع القوائم المالية مبنية على أساس مبدأ الترابط مع بعضها البعض بمعنى أنّ جميع تلك القوائم المالية تخضع لنفس عملة القياس، فإذا ما اعتمدت طريقة قياس معينة في قياس عنصر من عناصر حساب النتيجة فإن تأثير هذا القياس ينعكس على المؤسسة وتنعكس تأثيراته على جميع القوائم المالية [3].

إن قائمة تدفقات الخزينة نفسها تخضع لمبدأ الترابط فهذا يظهر عند إعداد تلك القائمة على أساس تطابق أرصدة الخزينة في أول وآخر السنة لمالية في كل من قائمة المركز المالي قائمة تدفقات الخزينة، وذلك سواء تم إعداد قائمة تدفقات الخزينة وفق الطريقة المباشرة أو وفق طريقة غير مباشرة.

---

[1] ريتشارد شرويدر وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص :137-138.

[2] لايقة، رولا كلس، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار** –دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، اللاذقية:سوريا، 2007، ص :

[3] رضوان حلوة حنان، **مرجع سبق ذكره**، ص:248.

الفرع الثاني: تكامل القوائم المالية

إضافة إلى ترابط القوائم المالية الأساسية فيما بينها، فإنّها أيضا مكملة لبعضها البعض، فالقوائم المالية الأساسية تعكس معلومات مختلفة عن نفس الأحداث الاقتصادية والعمليات المالية التي تخص المؤسسة، لذلك لا يمكن لأي قائمة من تلك القوائم بمفردها أنّ تلبي كافة احتياجات مستخدمي التقارير المالية، وهكذا فمن الضروري الربط بين المعلومات الواردة في قائمة معينة للمعلومات الواردة في القوائم المالية الأخرى ، وفي واقع الأمر فإن مؤشرات التحليل المالي لا تعتمد فقط على الربط بين عناصر قائمة واحدة بل تراعي أيضا المعلومات الواردة في القوائم المالية الأخرى[1] .

الفرع الثالث : الفرق بين التقارير المالية والقوائم المالية

تعتبر التقارير المالية المعدة والمنشورة من قبل المؤسسات من أهم مصادر المعلومات التي يلجأ إليها متخذو القرارات، وهي عبارة عن الإطار العام والأوسع الذي يضم القوائم المالية والمعلومات غير المالية التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم المالية، كما تحتوي هذه التقارير على تقارير مجلس الإدارة، تقرير المدقق الخارجي للحسابات ، بالإضافة إلى الإيضاحات والتفصيلات المكملة للقوائم المالية[2].

المبحث الرابع : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و محدداتها

إن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات، ويقصد بمفهوم جودة المعلومات بأنها تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة للمسئولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة، و عليه فان تحديد هذه الخصائص يعتبر حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الأهداف وبين المقومات الأخرى للإطار الفكري المحاسبي.

المطلب الأول: الخصائص الرئيسية

يمكن حصر الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية فيما يلي:

الفرع الأول: الملاءمة

حتى تكون المعلومات مفيدة فإنه يجب أن تكون ملائمة لحاجات متخذي القرارات، وتمتلك المعلومات حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تعزيز أو تصحيح تقييماتهم الماضية.

كما عرف FASB الملاءمة " بأنها تلك المعلومات القادرة على إحداث فرق في القرارات عن طريق مساعدة المستخدمين على تكوين تنبؤات للنتائج المستقبلية أو تعزيز التنبؤات

---

[1] نفس المرجع ، ص :249.

[2] مؤيد راضي خفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار الميسرة، عمان، الأردن،ط3 ،2011،ص:28.

السابقة أو تصحيحها، ويمكن للمعلومات المحاسبية أن تكون ملائمة عن طريق تأثيرها على الفهم والأهداف والقرارات"[1].

إن المعلومات المحاسبية الملائمة تمكن مستخدميها من :

- ✓ تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية .
- ✓ تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات، وهذا يعني أن المعلومات الملائمة تؤدي إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة.
- ✓ تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية .
- ✓ تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه القرارات.

مما تقدم يمكن أن نستنتج بأنه لكي تكون المعلومات ملائمة يجب أن تتصف بالخصائص الفرعية التالية:

1- **التوقيت الملائم** : أي وصول المعلومات المعدة إلى مستخدميها في الوقت المناسب[2]، إذ أنه كلما زادت سرعة توصيل المعلومـــات المحاسبية إلى مستخدميها كلما كان الاحتمال كبيرا في التأثير على قراراتهم المتنوعة، وكلما زاد التأخير في توصيل المعلومات كلما كانت الثقة أكبر بأن المعلومات لا تعتبر ملائمة أو صحيحة، لذلك فان درجة معينة من صحة المعلومات ودقتها ، يمكن التضحية بها لغرض زيادة توقيت المعلومات، ويمكن التضحية بشيء من الدقة لصالح التوقيت المناسب لان عملية اتخاذ القرار (أو القرار نفسه) تكون دائما محددة بفترة معينة، لذلك فان المعلومات الملائمة هي تلك التي تتوفر في الوقت المناسب ، ولو كان ذلك على حساب الثقة في عملية القياس أو مدى التأكد من صحة المقاييس الناتجة .

2- **القدرة على التنبؤ** : وتعني احتواء المعلومات على قدرة تنبؤية أي تمكين مستخدمي المعلومات من التنبؤ أو تقدير المستقبل وتكوين صورة احتمالية (تقديرية) عنه، فالمعلومة الجيدة هي التي تمكن المستخدم من تكوين التوقعات عن النتائج المستقبلية وتحسين إمكاناته وقدراته في هذا المجال.

3- **القدرة على إعادة التقييم :** ويقصد بذلك احتواء المعلومات على خاصية تمكن مستخدمها من التقييم الارتدادي أو التغذية العكسية أو المرتدة من خلال المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات والتي تساهم في تحسين وتطوير نوعية مخرجات (معلومات) النظام وقدرته على التكيف في الظروف البيئية المتغيرة باستمرار، لذا يمكن القول أن المعلومات الملائمة هي التي تمكن متخذ القرار من تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير فيها وتقييم نتائج القرارات السابقة.

---

[1] حمدي، فله و نوبلي ، نجلاء، الملتقى الوطني :حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، عنوان المداخلة :استخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات الحوكمة، 7 - 6 مايو2012، جامعة محمد خضيرة- بسكرة، الجزائ،ر2012.

[2] علي إبراهيم حسن ألكبسي، المعلومات المحاسبية لإعتماد أسلوب التحسن المستمر للمنشاة الصناعية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الموصل ، العراق 2004ص:55.

الفرع الثاني: الموثوقية

حتى تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوقة ، وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول[1].

ولكي يمكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها يلزم أيضا توافر الخصائص الفرعية التالية:

1- الصدق في التمثيل: أي أن تكون المعلومات المحاسبية معبرة عن الأحداث الخاصة بها بصورة سليمة وأمينة وخالية من أي تلاعب متعمد، مما يسهم في موثوقة المعلومات .

ولكي تكون المعلومات معبر عنها بصدق ينبغي مراعاة تجنب نوعين من أنواع التحيز وهما :

- ✓ **تحيز في عملية القياس** : أي طريقة القياس سواء كانت توصل إلى نتائج موضوعية أم لا.
- ✓ **تحيز القائم بعملية القياس** : وهذا النوع يقسم إلى التحيز المقصود والتحيز غير المقصود.

2- إمكانية التحقق والتثبت من المعلومات: وتعني في المفهوم المحاسبي توفر شرط الموضوعية في أي قياس علمي ، وهذه الخاصية تعني أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر باستخدام نفس الأساليب ، أما إمكانية التثبت من المعلومات فهي خاصية تحقق لنا تجنب ذلك النوع من التحيز المتعلق بشخصية القائم بعملية القياس، ولكن هذه الخاصية لا تعتبر كافية لتحقيق الثقة في المعلومات، لأن المعلومة قد لا تكون صادقة في التعبير عن مضمون الظواهر المراد قياسها والإفصاح عنها، أي ينبغي التفرقة بين القدرة على التثبت من المقاييس ذاتها وبين القدرة على التثبت من صحة التطبيق لطريقة القياس.

3- حيادية المعلومات : حيادية المعلومات يقصد بها تجنب النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين[2] ، إذن المعلومات المتحيزة لا يمكن اعتبارها معلومات أمينة، ولا يمكن الوثوق بها أو الاعتماد عليها كأساس لعملية اتخاذ القرارات .

المطلب الثاني : الخصائص الثانوية

بالإضافة إلى الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية هناك خصائص ثانوية نعرضها فيما يلي:

الفرع الأول: القابلية للمقارنة

يجب أن يتمكن المستخدمون من إجراء مقارنة للقوائم المالية للمنشأة بين الفترات الزمنية المختلفة من أجل تحديد الاتجاهات في مركزها المالي وفي الأداء، كما يجب أن يكون بإمكانهم مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة من أجل التقييم النسبي لمراكزها المالية والأداء والتغيرات في المركز المالي، ومن هنا فإن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والإفصاح عنها يجب أن يتم على أساس ثابت على مرور الزمن ضمن المنشأة وبطريقة متماثلة في كل المنشآت.

[1] صالح، رضا إبرهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص:35.
[2] ناصر محمد علي المجهلي ، **مرجع سبق ذكره**، ص: 52.

ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة هو إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية، وعن أي تغير في هذه السياسات وآثار هذا التغير، بحيث يمكن المستخدمون من تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المنشآت للعمليات المالية المشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين المنشآت المختلفة، فالالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة.

إن قابلية المعلومات للمقارنة وما يتطلبه ذلك من ثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية تعتبر خاصية متداخلة مع خاصيتي الملاءمة و الموثوقية، وترتبط خاصية القابلية للمقارنة بمبدأ الاتساق أو التماثل وذلك بهدف إمكانية تحقيق المقارنة عبر الفترات المالية المختلفة نتيجة لاستخدام نفس المبادئ المحاسبية من فترة لأخرى، أي تعتبر خاصية الثبات متحققة عندما يتم استخدام نفس المعالجة المحاسبية لنفس الحدث وعلى طول الفترات، وهذا لا يمنع من تغيير المبادئ أو السياسات المحاسبية إذا كان ذلك أفضل وأكثر نفعاً، ولكن بشرط وجود ما يبرر هذا التغيير والإفصاح عن ذلك، ويجب توضيح سبب تفضيل الأسلوب الجديد والإفصاح عن طبيعة وأثر التغيير في فترة حدوثه وكذلك أثره المتراكم على الفترات السابقة، وتبرز أهمية هذه الصفة من أن أحد الأهداف الأساسية للمحاسبة هو عرض تقارير مالية وعلى أساس مقارن، كون الأرقام المحاسبية المفردة ذات محتوى معلوماتي منخفض ونادراً ما تكون ذات صبغة إخبارية، وعند مقارنتها مع أرقام أخرى مثل أرقام التقارير المالية للسنوات السابقة للمنشأة نفسها، فإن هذه الأرقام المقارنة تصبح أكثر فائدة للعديد من الأمور[1].

الفرع الثاني: القابلية للفهم

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات المعروضة بالتقارير المالية هي قابليتها للفهم من قبل المستخدمين، وتحقيقاً لهذا الغرض يفترض أن لدى المستخدمين بعض المعرفة في الأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبية وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، ومهما يكن فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات المهمة والملائمة لحاجات متخذي القرارات الاقتصادية التي يجب تضمينها في التقارير المالية بسبب أنه من الصعب جداً فهمها من قبل المستخدمين العاديين كونها تحتوي بعضاً من التعقيد، وبما أن الإطار المفاهيمي هو المرشد والدليل لوضع المعايير المحاسبية، فإن تحقق صفة القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية تعتبر مطلب أساسي أو تحدٍ لواضعي المعايير، ليتأكدوا بأن المعايير التي طوروها لتعالج المواضيع الحساسة والمعقدة تنتج تقريراً مالياً وإفصاحاً مالياً مفهوما[2].

وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها من ناحية، كما تتوقف على قدرات من يستخدموها وثقافتهم من ناحية أخرى، وبالتالي فإنه يتعين على من يقوم بإعداد القوائم المالية أن يكون على بينة بقدرات مستخدمي هذه القوائم

[1] رضا إبراهيم صالح، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:37-38.
[2] **نفس المرجع**، ص ص:36-37.

وحدود تلك القدرات حتى يتسنى تحقيق الاتصال الذي يكفل إبلاغ البيانات التي تشملها تلك القوائم[1].

المطلب الثالث: المحددات الأساسية للخصائص النوعية للمعلومات

من المعروف انه ليست كل المعلومات الملائمة أو الموثوق فيها تعد مفيدة، وذلك بسبب عدم وجود أهمية نسبية لها أو أن تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها، وعليه يجب إخضاع الخصائص النوعية في التطبيق العملي إلى نوعين من الاختبار .

الفرع الأول: العلاقة بين التكلفة والمنفعة

إن معيار فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة هو المعيار الأساسي الذي يتم بناءا عليه إنتاج و توصيل المعلومات المحاسبية، لذا فان هذه الأخيرة لا يستفيد منها إلا من يتحمل تكاليف إنتاجها، وبهذا نجد المعلومات المحاسبية كسلعة تخضع لعوامل العرض و الطلب ، فمن ناحية نجد أن الوحدة تتحمل بصورة مباشرة تكاليف إنتاج و توزيع التقارير المالية غير أن منافع استخدامها تعود إلى المستخدمين الخارجيين[2].

لقد كان غالبية المستخدمين للتقارير المالية يفترضون أن المعلومات سلعة بدون تكلفة ،ولكن هذا غير صحيح بل يلزم الموازنة بين تكاليف تقديم المعلومات المحاسبية والمنافع التي يمكن الحصول عليها من استخدامها، و طبعا يجب أن تكون المنافع اكبر من التكاليف،إلا أن هناك صعوبة في المقارنة و التحليل، بسبب أن المنافع لا تكون قابلة للقياس دائما أو تكون صعبة مقارنة مع قياس التكاليف[3].

وتشمل تكاليف المعلومات المحاسبية عناصر متعددة مثل تكاليف تجميع و تخزين و استرجاع المعلومات، بالإضافة إلى تكاليف المراجعة و التدقيق الداخلي و الخارجي و الإفصاح عنها.

الفرع الثاني: الأهمية النسبية

بالنسبة لمستوى الأهمية فهي خاصية حاكمة لكافة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و يعتمد متطلبها على اعتبارات كمية أو نوعية بخليط منهما معا .

وقد عرفت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين الأهمية النسبية بأنها القيمة النسبية لبند من بنود التقارير المالية أو لأمر من الأمور الواجب الإفصاح عنها أو تأثيره المتوقع على القرارات التي يتم اتخاذها بناء على المعلومات المعروضة في التقارير المالية ، ويعتبر البند أول أمر ذو أهمية نسبية إذا كان من المحتمل أن يؤدي عدم الإفصاح أوسوء عرض أو حذف أو تشويه أو نقص في المعلومات المعروضة في التقارير المالية بدرجة تؤدي إلى تضليل القارئ المدرك عند اتخاذ قرار معين على تلك المعلومات[4].

---

[1] المدل، إيمان، **مرجع سبق ذكره**، ص:38.

[2] رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي:مدخل لنظرية المحاسبة** ،ط1،ا لدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع ،وجار الثقافة للنشر و التوزيع عمان ، الاردن،2003،ص:212 .

[3] دونالد كيسو وجيري ويجانت، **المحاسبة المتوسطة ،الجزء الاول** ، تعريب أحمد حامد حجاج ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية،2005، ص ص:86-87.

[4] دونالد كيسو وجيري ويجانت، **مرجع سبق ذكره**، ص:87.

ويعتبر بندا معين هاما نسبيا إذا كان إدراجه أو حذفه سوف يؤثر أو يغير في الحكم الشخصي لفرد متوسط المهارات، في حين يكون غير هام نسبيا، ومن ثم غير ملائم إذا كان إدراجه أو حذفه لن يؤثر على متخذ القرار، وبصفة عامة فانه يجب أن يكون له تأثير وإلا لن تكون هناك حاجة للإفصاح عنه ويتوقف ذلك على الحجم النسبي لهذا البند وأهميته[1].

كما تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان الإفصاح عنها أو عدمه له تأثير على قرار مستخدم المعلومات، والمشكلة هنا هي تحديد مدى درجة الأهمية النسبية لهذه المعلومات بالنسبة لبعض الإيرادات أو المصروفات أو الموجودات أو المطلوبات أو صافي دخل المنشأة، كما انه من الصعب التحديد الدقيق لذلك القدر من المعلومات التي تكون على درجة من الأهمية المادية بحيث تظهر صافي التقارير المالية[2].

كذلك يمكن القول أن الأهمية النسبية تعتبر قيدا هاما للمعلومات المحاسبية نتيجة لعدم قدرة المستخدمين في التعامل مع كثير من المعلومات المحاسبية.

بالإضافة إلى ذلك يرى(الشيرازي.1990) بان هناك ارتباط وثيق بين خاصية الملاءمة وبين الأهمية النسبية و ذلك لأن المعلومات التي لا تربطها ارتباطا وثيقا بأهداف التقارير المالية لا تعتبر مهمة وبالتالي ليس هناك ما يدعو للإفصاح عنها.[3]

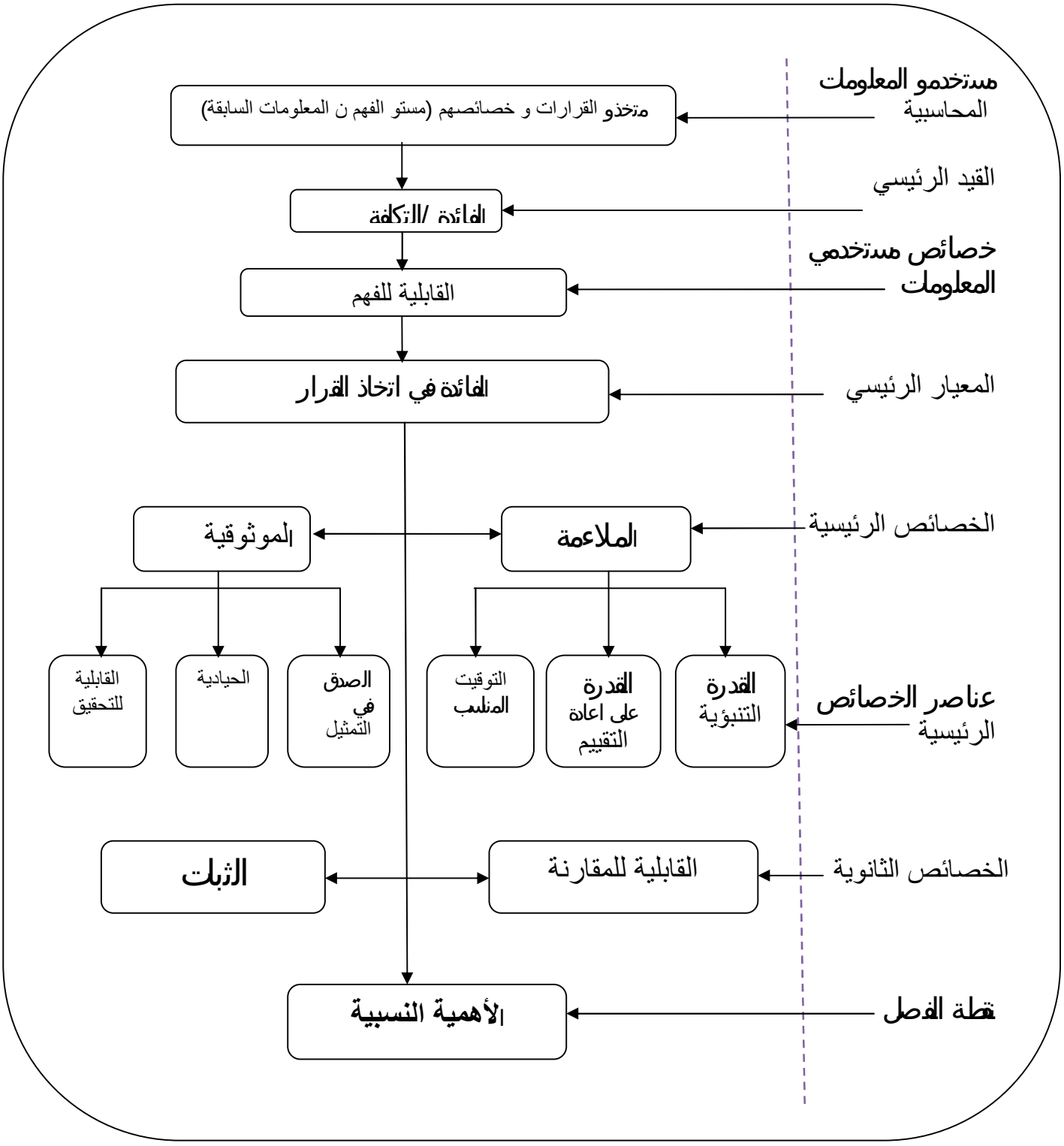
ومن خلال العرض والتحليل النظري للأفكار السابقة يؤيد الباحث أن أهمية القابلية للمقارنة تبرز من أن أحد الأهداف الأساسية للمحاسبة هي تقديم تقارير مالية وغالبا ما تكون التقارير المالية ذات صفة إخبارية وهذا يتطلب تقديم معلومات ملائمة يمكن الاعتماد عليها والوثوق بها، ويأتي ذلك من خلال إجراء المقارنة مع أرقام أخرى مثل أرقام التقارير المالية للسنوات السابقة للمنشأة نفسها أو مع منشآت تعمل في نفس المجال، مما ينتج عن عملية المقارنة معلومات محاسبية ذات قدر أكبر من المنفعة، والشكل التالي رقم(1) يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

---

[1] نعيم حسين دهمش،**القوائم المالية و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و المقبولة قبولا عاما**،دار المطبوعات للنشر و دائرة المكاتب الوطنية ،عمان ،الاردن 1995، ص:74.

[2] رضوان حلوة حنان ،**مطور الفكر المحاسبي:مدخل لنظرية المحاسبة ،مرجع سبق ذكره**، ص:215.

[3] عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة** ،ط1، ذات السلاسل لطباعة و النشر،الكويت،1990،ص:207.



شكل رقم (1) شكل هرمي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

المصدر [1]Stamford. Conn, 1980: P.40-48

[1] عبد الحميد مانع الصيح،**أهمية الملاءمة و الثقة في التقارير المالية النشرة لأغراض اتخاذ القرارات و تقييم الاداء، رسالة** ماجستير غير منشورة كلية الادارة والاقتصاد،جامعة المستنصرة ،بغداد ،العراق،1995،ص:61.

المبحث الخامس : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل قياس القيمة العادلة

يمكن أخذ قياس القيمة العادلة على أنه موثوق ويمكن الاعتماد عليه فقط في حال عدم وجود فروق مهمة لدى التحقق من تقديرات القيمة العادلة، وهذا قد لا يتحقق في ظل عدم وجود سوق نشطة، ومن ثم فإن افتراض قيم عادلة في ظل عدم وجود أساس سوقي قد يكون خطراً وسيؤثر على ملاءمة و موثوقية وقابلية مقارنة وفهم التقارير المالية، فقد يختلف مبلغ أو قيمة الأرباح والخسائر التي ستظهر في قائمة الدخل من سنة لأخرى، وهذا يعني أنه قد يتم التقرير عن أصل بقيمة تم احتسابها على أساس نموذج رياضي لسوق افتراضية، فلو تم تطبيق هذا على استثمارات أسهم غير مسعرة، فهناك خطورة أن يتم استخدام أرباح المضاربة المستقبلية لتبرير التقرير عن هذه الاستثمارات وعرضها في قائمة المركز المالي بقيمة مرتفعة والتي بدورها ستؤدي بطبيعة الحال إلى التقرير عن أرباح مضاربات مرتفعة، وهذا ما سيطرح تساؤلات عن مدى ملاءمة و موثوقية التقارير المالية التي ستصدر في ظل هذه الأسس.[1]

كما أكد مجلس معايير المحاسبة الدولية بأن الاعتماد على القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يتطلب اختبار أثرها على أربع خصائص أساسية من شأنها جعل المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدميها، وهي خاصية الملاءمة و الموثوقية أو الاعتمادية والقابلية للفهم والقابلية للمقارنة[2].

المطلب الأول: بالنسبة للخصائص الرئيسية

إن تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يؤثر على الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية كما يلي:

الفرع الأول: الملاءمة

إن الاعتماد على القيمة العادلة يوفر قياسًا أكثر واقعية و ملاءمة لكل من الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية ويخلق نوعا من الشفافية والثقة لدى مستخدمي معلومات القوائم المالية، كما أن بيانات القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة أكثر ملاءمة لاحتياجات مستخدمي التقارير المالية مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية.

يرى أنصار القيمة السوقية العادلة أن التقييم المستند إلى أسعار البيع في السوق يحقق مبدأ الملاءمة للمستخدمين كافة، بمعنى أن المعلومات التي تعدها القيم السوقية العادلة لا تحقق فقط رغبات المستثمرين بل كافة فيئات المستخدمين في الحصول على معلومات موضوعية تساعد في اتخاذ القرارات، وبالتالي لا بد أن تكون المعلومات متسقة ومتوافقة مع احتياجات الإدارة والمقرضين، والمستثمرين الحاليين، والمستثمرين المستقبليين، وبعض المؤسسات الحكومية كالهيئات المالية وغيرها.[3]

---

[1] جميل حسن النجار، مرجع سبق ذكره ،ص:471.

[2] Ernst., **YoungAccounting** for the Credit Crisis, Part 2, July., (2008),p :82.

[3] الحاج أحمد وعقلي محمد ، مرجع سبق ذكره، ص:10.

أولا :التوقيت الملائم

أثبتت بعض الدراسات أن البيانات المالية المعدة وفقا لإعادة تقدير الأصول بالقيمة العادلة تساعد على إصدار التقارير المالية في الوقت الملائم.

ثانيا :القدرة على التنبؤ

ان تطبق محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات ينتج معلومات وبيانات مالية تزود المستثمرين بوعي وظرة تنبؤية مستقبلية لقيمة الشركة، كما تزيد من القدرة التنبؤية لمتخذ القرار خصوصا في حالة اعادة تقدير الاصول وفقا للقيمة العادلة.

ثالثا : القدرة على إعادة التقييم

تؤدي المعلومات الناتجة عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة في القياس المحاسبي إلى تعديل و تقييم و تصحيح التوقعات الحالية أو المستقبلية لمتخذي القرارات و تساعدهم في تقييم مدى صحة توقعاتهم السابقة بالنسبة لنتائج القرارات الماضية.

الفرع الثاني : الموثوقية

يمكن أن يحقق القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية في حالة توفر السوق الكفوءة والنشطة، ولكن في ظل غياب هذه السوق لا تمثل القيمة السوقية للقيم العادلة، مما سينعكس سلبا على درجة الموثوقية للمعلومات المحاسبية[1].

أولا : الصدق في التمثيل

أظهرت بعض الدراسات أن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة تعطي معلومات تتصف بالمصداقية و الصحة وتتطابق مع معطيات الواقع شكلا ومضمونا وتوجها، كما أن لها القدرة على تمثيل المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة بشكل سليم و إمكانية التحقق منها وتعكس الجوهر الاقتصادي للمعاملات وليس فقط الشكل القانوني.

ثانيا :إمكانية التحقق والتثبت من المعلومات :

قد لا تتحقق هذه الخاصية في المعلومات المحاسبية في ظل القياس المستند إلى القيمة العادلة نظرا لما تتطلبه هذه الخاصية في جزئها المتعلق بضرورة وجود مستندات ووثائق تبريرية يعتمد عليها في التسجيل المحاسبي للأحداث المالية، أما الجزء الخاص بقدرتها على تحديد القيمة الاقتصادية الحاضرة للثروة وما يطرأ عليها من تغيرات فهي متحققة شريطة توفر أسواق حرة ونشطة .

ثالثا : حيادية المعلومات

في حالة عدم توافر أسواق نشطة و كفوءة لكثير من الأصول التي يتم معالجتها حسب معايير القيمة العادلة، فإن تطبيق محاسبة القيمة العادلة سيؤدي الى لجوء إدارات الشركات إلى التقييم الذاتي والاعتماد على التقديرات الشخصية، والذي سيسهم في تخوف المستثمرين من القوائم المالية المعدة وفقا لتلك المعايير انطلاقا من أن إدارات الشركات تستطيع استخدامها في التلاعب المتعمد، و بالتالي خاصية الحيادية تتحقق ضمن شروط محددة.

---

[1] تامر سلم جابر الأغا،أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية "دراسة ميدانية على البنوك المحمية في فلسطين"اطروحة ماجستير،كلية التجارة،الجامعة الإسلامية غزة،فلسطين،2013،ص:49.

المطلب الثاني: بالنسبة للخصائص الثانوية

إن تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يؤثر على الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية كما يلي:

الفرع الاول : القابلية للمقارنة

إن ما تتطلبه هذه الخاصية من ثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية من فترة زمنية لأخرى يجعلها خاصية متداخلة مع خاصيتي الملاءمة و الموثوقية، حيث ترتبط خاصية القابلية للمقارنة بمبدأ الاتساق أو التماثل وذلك بهدف إمكانية تحقيق المقارنة عبر الفترات المالية المختلفة، حيث تتعدد في الغالب الطرق والإجراءات المحاسبية المتبعة في انجاز غرض محاسبي معين، وعليه فإن استخدام القيمة العادلة في التقرير عن كل العمليات والأحداث الماضية والحاضرة بإتباعه كمنهج تقييمي يعظم من خاصية القابلية للمقارنة والثبات في إتباع نفس الطرق والإجراءات المحاسبية و يمكن من إجراء المقارنات بدرجة عالية من الدقة والثقة.[1]

الفرع الثاني : القابلية للفهم

هناك ضعف في إلمام ووعي أفراد المجتمع المالي بأسس تطبيق محاسبة القيمة العادلة ، مما يصعب من إجراءات تطبيقها، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها من ناحية، كما تتوقف على قدرات من يستخدمونها و ثقافته من ناحية أخرى، وبالتالي فإنه يتعين على من يقوموا بإعداد القوائم المالية أن يكونوا على بينة بقدرات مستخدمي هذه القوائم وحدود قدراتهم، وذلك حتى يتسنى تحقيق الاتصال الذي يكفل إبلاغ البيانات التي تشملها تلك القوائم.

[1] عواد روحي، **محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2010، ص:45.

خاتمة الفصل الثاني

يعتبر تنظيم المعلومات المحاسبية في المؤسسات مفتاح أساسي من مفاتيح نجاح أو فشل الأنشطة التي تمارسها هذه المؤسسات ، وذلك من خلال ما يساهم فيه من تدعيم عمليات التنسيق و الدعم المعلوماتي للعمليات الإدارية في جميع المستويات التنظيمية ، هذا بالإضافة إلى دوره كإدارة اتصال بين أجزاء المؤسسة المختلفة من جهة و من جهة أخرى دوره في تزويد البيئة المحيطة بالمؤسسة من معلومات محاسبية مفيدة.

و مما لاشك فيه أن محاسبة القيمة العادلة تنهض بمستوى الإبلاغ المالي من مجرد تقديم معلومات مالية تاريخية لا تغني ولا تسمن من جوع إلى معلومات مالية حديثة تتميز بخصائص نوعية مهمة تعكس الوقائع الاقتصادية وتستشرف المستقبل بدلا من تسجيل الأحداث الماضية، وأن هذا المستوى الرفيع من الإبلاغ يتيح لمستخدمي البيانات المالية في المجتمع من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية انطلاقا من معلومات موضوعية تستند إلى الوضع الاقتصادي الحقيقي، ويساعد هذا الأمر على أن يحقق الإبلاغ المالي العلم أهدافه، وهي تلبية حاجات ومتطلبات العديد من الأطياف في المجتمع بشكل علم والمشاركين في الأسواق المالية بشكل خاص.

لذلك سعت مختلف الهيئات المحاسبية الدولية إلى تدعيم هذه الفكرة من خلال إصدار معايير محاسبية تتلاءم مع أهداف و متطلبات محاسبة القيمة العادلة، وإجراء التعديلات اللازمة بما يتناسب و التطورات الحاصلة في اقتصاديات الدول .

وعموما فإن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يؤثر بشكل إيجابي على الخصائص النوعية لمعلومات القوائم المالية شريطة توفر أسواق حرة ونشطة ،مع التطبيق السليم لمتطلباتها.

الفصل الثالث

دراسة مقارنة للخصائص النوعية لمعلومات القوائم المالية في ظل منهجي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة

تمهيد:

واجهت مهنة المحاسبة في تحقيقها لوظيفة القياس تحديات كبيرة عند اختيار الأساس المناسب للقياس المحاسبي، واختيار طريقة القياس الأكثر ملاءمة لتوفير المصداقية للمعلومات المحاسبية، لإشباع حاجات مستخدمي المعلومات لتساعدهم على اتخاذ القرار السليم، حيث أن الجدل القائم فيما يتعلق بموضوع القياس المحاسبي يكمن في اختيار الطريقة المناسبة لإظهار المعلومات بشكل أفضل، حيث هناك عدة طرق للقياس التي لكل واحدة منها مؤيدوها ومعارضوها خصوصا أن كل طريقة من تلك الطرق سوف يؤدي إتباعها للوصول إلى نتائج مختلفة للعناصر المحاسبية في القوائم المالية.

الأمر الذي دعا للبحث بين بدائل القياس المختلفة ومن ثم اختيار البديل الأنسب الذي ينتج معلومات محاسبية تتسم بالخصائص النوعية كالملاءمة و الموثوقية والقابلية للفهم والقابلية للمقارنة، وان حقيقة التكلفة التاريخية التي تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل، لا يشك في وقتها بصحتها لحظة الاكتساب أو التملك، و إنما يظهر التشكيك في سلامة المبدأ بعد التملك أو حدوث الحدث، إذ تصبح القيمة المسجلة شيئا من الماضي، ومن هنا بدأت انتقادات لا تنتهي لمبدأ التكلفة التاريخية، و من ثم تعددت معها الطرق والمبادئ والسياسات والبدائل والنماذج المحاسبية المستحدثة، بسبب الظروف الاقتصادية التي تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل دائم، ونتيجة لهذه الانتقادات بدأ التزايد في الآراء المؤيدة إلى التوجه إلى منهج المحاسبة على أساس القيمة العادلة.

وعليه في هذا الفصل سنقوم بإجراء مقارنة بين منهجي التكلفة التاريخية و القيمة العادلة وأثر كل منهما على مختلف الخصائص النوعية لمعلومات القوائم المالية، وذلك من خلال ما يلي :

- تقييم نموذج التكلفة التاريخية.
- تقييم نموذج القيمة العادلة.
- تقييم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل منهجي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة.
- عرض دراسات ميدانية سابقة مع التعليق.

المبحث الأول : تقييم نموذج التكلفة التاريخية

رغم صمود مبدأ التكلفة التاريخية لسنوات طويلة إلا أنه شهد الجدل الفكري في السنوات الماضية انتقادات جمة وجهت إليه مقابل منهج القيمة العادلة في واقع الخصائص التي يجب أن توفرها المعلومات المحاسبية وخصوصا الموثوقية و الملاءمة والحيطة والحذر بسبب موجات التضخم التي فعلت فعلها المؤثر في القياس المحاسبي.

المطلب الأول : عيوب ومزايا التكلفة التاريخية

لمبدأ التكلفة التاريخية مزايا و عيوب سنتطرق لها فيما يلي:

الفرع الأول : مزايا التكلفة التاريخية

رغم الانتقادات الموجهة لمبدأ التكلفة التاريخية، إلا أن هناك عدة أسباب تدعم وجهة نظر المنادين و المؤيدين لعدالته بسبب ما يتوفر عليه من مزايا يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

- ✓ يهدف نموذج التكلفة التاريخية إلى قياس سيولة أصول المؤسسة من اجل معرفة مدى قدرة هذه الأصول على مواجهة التزامات المؤسسة.
- ✓ تهدف المحاسبة ضمن نموذج التكلفة التاريخية إلى ترجمة رأس المال النقدي للمؤسسة ولا تهتم أبدا برأس المال الاقتصادي.
- ✓ تؤثر التكلفة التاريخية على تقييم واختيار أسس القرار، حيث يحتاج المدراء إلى معلومات عن نوعية القرارات التي تم اتخاذها في الماضي.
- ✓ تقدم التكلفة التاريخية مدخل لفكرة الاقتناع، فبعض متخذي القرارات لا يبحثون عن المثالية بقدر ما يسعون نحو الاقتناع.
- ✓ حسب منهج التكلفة التاريخية تعتبر معاملات المؤسسة مع عملائها الخارجيين المصدر الوحيد الملائم لتقييم أداء المؤسسة من طرف مستخدمي المعلومات المحاسبية والذين يهتمون بمعرفة مدى نمو المؤسسة و كذلك يعتبر [1]:

1- نظام ضروري لكل أنواع الرقابة الإدارية لاحتفاظه بالسجلات عن جميع المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية (رقابة النقدية)، وكذا سجلات عن المدينون والدائنون لضمان الوفاء بالمطالبات المالية في تواريخ استحقاقها ..الخ.

2- أداة للإدارة لإجراء المقارنات بين الخطط والنتائج الفعلية وتحليل الانحرافات سواء إيجابا أو سلبا مما يساعد علي ضمان تحقيق أهداف وخطط المشروع وضمان كفاءة التشغيل.

3- أساس للتنبؤ بالمستقبل فتحليل الأحداث الماضية أفضل أساس للتنبؤ.

4- يوفر دليلا قابلا للإثبات عن المعاملات مما يعني انه نظام جيد لاحتساب الضريبة وعدم التهرب منها.

5- يوفر قياسا مناسبا للمركز المالي قصير الآجل للمشروع مما يفيد الإدارة والدائنون قصيري الآجل.

- ✓ إن مبدأ التكلفة التاريخية يتلاءم مع الإطار الفكري للمحاسبة بما يشتمل عليه من فروض و مبادئ محاسبية مقبولة عموما، لاسيما فرض الموضوعية الذي يتيح إمكانية التحقق من صحة و

[1] فريد زعرات، معالجة القوائم المالية من أثار التضخم وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، 2009 ، ص:80.

دقة البيانات التاريخية المثبتة في الدفاتر، كما يتماشى مبدأ التكلفة التاريخية مع فرض الاستمرارية الذي يفترض أن الوحدة المحاسبيةستستمر في نشاطها و عملياتها التشغيلية إلى أجل غير محدود.[1]

الفرع الثاني : عيوب التكلفة التاريخية

رغم ما يتميز به مبدأ التكلفة التاريخية من مزايا إلا أن له عيوب يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

1- عدم قدرته علي الوفاء باحتياجات مستخدمي البيانات و المعلومات المحاسبية، حيث أن هذا النظام لا يوفر المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات طويلة الآجل وقياس وتحليل أداء الربح والمركز المالي.

2- تجاهل معلومات هامة عن التغيرات في القوة الشرائية للوحدة النقدية في مستويات الأسعار.

3- تجاهل معلومات هامة عن التغيرات في الأسعار السوقية لأصول المشروع وهذا التجاهل يؤدي إلي ما يلي:

- تقاس الإيرادات المحققة خلال الفترة محل القياس وتكاليف الحصول عليها بوحدات نقدية غير متماثلة من حيث قوتها الشرائية، مما يؤدي إلي الوصول إلي رقم لا معني له يطلق عليه صافي الربح.
- عدم إمكانية المقارنة للبيانات المحاسبية الخاصة بمشروع ما عن سنوات مختلفة ، وذلك بسبب أن وحدة القياس المستخدمة في سنة ما تختلف عن مثيلتها في سنة أخري سواء بالزيادة أو النقصان.
- عدم إمكانية المقارنة لنتائج أعمال المشروعات المتماثلة ومراكزها المالية إذا اختلفت تواريخ بدئها لمزاولة النشاط أو تواريخ استبدالها و تجديدها لأصولها.

المطلب الثاني : مخاطر التكلفة التاريخية

وبالرغم مما يتمتع به مفهوم التكلفة التاريخية من القبول العام إلا أنه ينطوي على المخاطر التالية[2]:

أ - إن التكلفة التاريخية تقوم على افتراض ثبات الأسعار واستقرارها وعدم تغيرها ، وهذا افتراض غير منطقي ومستحيل ، إذ أن الأسعار في تغير مستمر نتيجة لعوامل العرض والطلب المتعلقة بأصول المنشأة ، إضافة إلى التغير في التكنولوجيا التي تتطور باستمرار ، وغير ذلك من العوامل الأخرى التي تزخر بها البيئة الاقتصادية باعتبار أن المنشأة ظلم مفتوح – المليئة بالتغيرات- خصوصا ما يتعلق منها بالتضخم وتغير أسعار صرف العملة ، إذن فافتراض ثبات الأسعار يعني افتراض ثبات القوة الشرائية للنقود وهذا أيضا افتراض غير صحيح فالقوة الشرائية للنقود تنخفض مع التضخم.

ب - إن الاستمرار في تطبيق مفهوم التكلفة التاريخية يعني استمرار دمج القيم المختلفة في القوائم المالية ، والتي تشكل التكلفة التاريخية اكبر عائق أمام توحيدها ظرا لبعدها الزمني ، ولذلك فان التكلفة التاريخية تتضمن أخطاء الزمن أو الوقت باعتبارها تجمع بين التكاليف التي أنفقت في أوقات زمنية مختلفة ، فمثلا يتم جمع الأصول غير المتداولة المسجلة بالتكلفة التاريخية مع

[1] دهمش نعيم و أبو زر،اسحق، اتجاه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة، المؤتمر العلمي المهني لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين،الاردن، 2004،ص:05.

[2] خالد الجعارات و محمود الطبري،مرجع سبق ذكره،ص ص:249-251 .

الأصول المتداولة المسجلة بأكثر من طريقة أخرى كالقيمة القابلة للتحقق أو التكلفة الجارية ، متغاضية بذلك عن اختلاف الأوقات التي تمت بها التكاليف ، وليس فقط إلى هذا الحد بل إن التكاليف التاريخية للأصول غير المتداولة قد يتم إنفاقها في فترات زمنية مختلفة بمستويات أسعار وقوة شرائية مختلفة.

ج - يعتبر التمسك بمبدأ التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية ابتعاد عن التمثيل الصادق عما تمثله هذه الأرقام عند إعداد القوائم المالية ، فالأصول التي اشتريت منذ وقت بعيد وخاصة التي لا تخضع للاهتلاك كالأراضي التي ارتفعت أسعارها الجارية لا تزال تسجل بتكلفتها التاريخية عند اقتنائها ، فالمبلغ الذي تظهر به في القوائم المالية بعيدا كل البعد عن حقيقتها، وبذلك فان المركز المالي يكون غير ممثل بصدق لما عليه المنشأة.

د - إن التمسك بمبدأ التكلفة التاريخية يظهر الأصول المسجلة إما مضخمة وإما مخفضة ، وتكون مضخمة إذا كان المبلغ المسجل للأصل يتضمن انخفاضا لم يتم الاعتراف به ، وتكون مخفضة إذا كان المبلغ المسجل به الأصل يتضمن ارتفاعا لم يتم الاعتراف به ، وفي كلا الحالتين فلا تتساوى التكلفة التاريخية مع التكلفة الجارية للأصل مضخمة كانت أم مخفضة ، وذلك يعني أن التكلفة التاريخية لا تساوي التكلفة القابلة للتحقق ، وتطبيق مفهوم الانخفاض وفقا لما ورد في المعيار رقم 36 من معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية يتضمن اعترافا بتضخم الأصول بموجب قيمتها الدفترية وبالتالي تخفيضها إلى القيمة القابلة للاسترداد ، ولكن تبقى مشكلة الأصول المخفضة التي يجب أن تظهر بقيمة دفترية أعلى ، تساوي قيمتها القابلة للاسترداد.

ه - إن التمسك بمفهوم التكلفة التاريخية يؤدي إلى عدم إمكانية قياس الدخل الحقيقي للمنشأة ، حيث أن مفهوم الدخل الشامل وفقا لما ورد في نشرة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي يعرف بأنه " التغير في حقوق الملكية(صافي الأصول) لمنشأة معينة خلال فترة زمنية معينة من العمليات والأحداث والظروف الأخرى من غير المالكين ، وتشمل كل التغيرات في حقوق الملكية خلال فترة زمنية معينة ما عدا تلك التي تنشأ نتيجة لاستثمارات الملاك أو التوزيعات إلى الملاك" ،ويعتبر التغير الذي يطرأ على التكلفة التاريخية للأصول طويلة الأجل هو في حقيقته تغير في حقوق الملكية ولكن لا يتم إثباته بدعوى انه يرتبط بأصول لم تشتر بغرض إعادة بيعها.

و - إهمال القيمة الزمنية للنقود، حيث أن التكلفة التاريخية تهتم فقط بالتكلفة عند الاقتناء أي في وقت نشوء الصفقة ولا يتم الأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن وأثره على قيمة النقود في وقت لاحق لوقت الاقتناء فيتم خلط قيم نشأت في أوقات زمنية مختلفة.

ز - إن التمسك بمفهوم التكلفة التاريخية في ظل انخفاض أسعار الأصول يؤدي إلى تآكل رأس المال ، والمساس برأس المال الذي يجب المحافظة عليه ، وذلك بتوزيع أرباح تكون صورية في ذاتها ، حيث أن الأرباح لم يتم تخفيضها بمقدار الانخفاض في الأصول ، ولعل تطبيق مبدأ الانخفاض في قيمة الأصول المعمرة وفقا لما ورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 قد قلل من التأثير السلبي لمبدأ التكلفة التاريخية على رأس المال بعكس خسائر الانخفاض في الأصول في دخل الفترة ، وبالتالي المحافظة على رأس المال من التآكل.

ح - يترتب على تطبيق مفهوم التكلفة التاريخية بالنسبة للأصول القابلة للاهتلاك الوصول إلى القيمة الصفرية للأصل ، أو القيمة الرمزية مع عدم الاستغناء عن الأصل ظرا لاستمراره في تقديم الخدمات للمنشأة ، وهذا أمر غير عملي وغير منطقي بإظهار الأصل بقيمة دينار واحد مثلا لعدم إمكانية اهتلاكه بعد.

ط - إن التمسك بمفهوم التكلفة التاريخية في ظل تخفيض العملة أو استقرار سعر صرفها بالارتفاع أمر لا يمكن تطبيقه وخاصة في ظل الشركات متعددة الجنسيات أو ترجمة العمليات التي تتم بالعملة الأجنبية ، حيث يلاحظ في اثر تخفيض العملة على التكلفة التاريخية انه ما من سبب يدعو للاستمرار بالتمسك بمبدأ التكلفة التاريخية مع الفروق الكبيرة في القيم المترتبة على تغيير أسعار صرف العملات وان الاستمرار في ذلك يعني إشهار إفلاس الشركة .

ي - يحول تطبيق محاسبة التكلفة التاريخية دون زيادة الرفع المالي، حيث تبقى الزيادة نتيجة تطبيق محاسبة القيمة العادلة متضمنة في الأصل.

المبحث الثالث: تقييم نموذج القيمة العادلة

يعتبر نموذج القيمة العادلة من أحدث وأهم نماذج القياس المحاسبي نظرا لواقعيته و قدرته على عكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للمنشأة ، إلا أنه و بسبب العيوب التي يتميز بها فقد ينشأ عن تطبيقه مجموعة من المخاطر.

المطلب الأول: مزايا و عيوب القيمة العادلة

مثلما لنموذج القيمة العادلة مزايا فإن له عيوب ينطوي عليها و فيما يلي سنتطرق لكل منهما :

الفرع الأول: مزايا القيمة العادلة

ان استخدام القيمة العادلة له عدة مزايا نذكر منها[1]:

- ✓ جاء لاستخدام محاسبة القيمة العادلة كبديل أفضل لتلافي أوجه القصور التي يعاني منها مبدأ التكلفة التاريخية بهدف تحقيق مزايا لمخرجات البيانات.
- ✓ تعكس القيمة العادلة واقع المنشأة الاقتصادي وهي أقرب للتعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية.
- ✓ إذا تم تقييم الأصول والالتزامات على أساس القيمة العادلة فإنها تعبر عن الدخل الاقتصادي، حيث يتم أخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار.
- ✓ يتفق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال خاصة بالابتعاد عن التكلفة التاريخية التي تحيط بها مجموعة من المؤثرات التي تؤدي إلى ابتعادها عن القيمة العادلة واحتمال تآكل رأس المال في ضوء عدم الاعتراف بالانخفاض في الأصول.
- ✓ يوفر هذا المدخل مقياسًا يتميز بالدقة لمفهوم القيمة والربح الاقتصادي للمنشأة.
- ✓ تراعي محاسبة القيمة العادلة تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد.
- ✓ توفر قاعدة ملائمة للمستثمرين والمساهمين لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية وأسلسًا أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية.

[1] جميل حسن النجار، **مرجع سبق ذكره**، ص:469.

- ✓ تساعد المعلومات المبنية على القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المنشآت المتشابهة التي تستخدم القيمة العادلة.
- ✓ تزود القيمة العادلة المستثمرين بوعي وظرة تنبؤية مستقبلية لقيمة المنشأة.

الفرع الثاني: عيوب القيمة العادلة

على الرغم من المزايا السابق ذكرها لاستخدام القيمة العادلة، إلا أن اعتمادها في القياس لم يقدم برنامجًا متكاملا للاعتراف والقياس و الإفصاح المالي، ومن ثم لازالت القيمة العادلة تواجه انتقادات عديدة على أساس عدم ملاءمتها، ومن أهم سلبياتها ما يلي[1]:

- ✓ إن تحديد القيمة العادلة والاعتراف بها ينطويان على قدر كبير من عنصر التحيز الشخصي وإتباع أسس قياس متباينة.
- ✓ هناك كثير من الاستثمارات ليس لها أسعار سوقية ويعتمد في قياسها على التكلفة التاريخية.
- ✓ إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة فيما يتعلق بالاستثمارات تعد معقدة وذات طرق قياس مختلفة منها ما يتعلق برغبة المنشأة في الاحتفاظ بالاستثمارات ومنها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلة.
- ✓ قد تختلف التقديرات من قبل المقدرين، مما يفقد القيمة المقدرة الثقة والدقة المطلوبة.
- ✓ قد تزيد تكاليف التقدير عن المنافع المرجوة منها.

كما يواجه تطبيق معايير القيمة العادلة المشاكل الآتية[2]:

- ✓ أن مفهوم القيمة العادلة يتعارض مع مبادئ وأسس محاسبية كالحيطة و الحذر والتكلفة التاريخية، و بالتالي هناك رفض للتغير.
- ✓ هناك الكثير من الاستثمارات في المنشآت غير مدرجة بالأسواق المالية.
- ✓ عدم وجود أسعار سوقية لبعض الموجودات أو أن السعر السوقي لا يعكس السعر العادل.
- ✓ تعقيد بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة وصعوبة فهمها.
- ✓ قلة الأفراد المؤهلين لتطبيق المفاهيم الواردة في المعايير المحاسبية الدولية بشكل سليم.
- ✓ الاختلاف في وجهات الظر في تغير بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة.
- ✓ عدم التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية.
- ✓ إساءة استخدام المعالجات الواردة في معايير القيمة العادلة من قبل إدارة بعض المنشآت.
- ✓ ارتفاع الكلفة وخصوصا إذا ما تم اللجوء إلى مقيمين أو مستشارين خارجين لتقدير القيمة العادلة.
- ✓ وجود عدم توافق في بعض الأحيان بين تعليمات هيئات الرقابة الحكومية مع المعالجات المحاسبية الواردة في المعايير المحاسبية.
- ✓ قدرة الإدارة على توزيع أرباح غير متحققة أو زيادة رأس المال من خلال الأرباح غير المتحققة مع اختلاف وجهات الظر حول هذا الموضوع.
- ✓ ليس هناك سببا موضوعيا لإظهار الاستثمارات التي لا أسعار سوقية لها بكلفتها التاريخية[1].

---

[1] الجعارة، أسامة عمر، المعلومات المتعلقة بمعايير محاسبة القيمة العادلة – الملاءمة والموثوقية ومشكلات التطبيق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (29) ، جامعة بغداد، العراق، 2012، ص ص:189-207.

[2] السعافين هيثم، " مشاكل تطبيق محاسبة القيمة العادلة الدولية وظرة هيئات الرقابة الحكومية "، المؤتمر العلمي المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، الأردن، 2006 ،ص:09.

✓ تكمن المشكلة الأساسية في تقدير القيمة العادلة في مدى موثوقيتها ،أي مدى وجود أدلة إثبات بشكل يساعد في تسجيلها في الدفاتر و تدقيقها.

المطلب الثاني: مخاطر القيمة العادلة

هناك العديد من المخاطر التي تتعلق بالقيمة العادلة يمكن أن نوردها فيما يلي[2]:

1) إن القيمة العادلة كما يراها البعض هي السبب الرئيسي في الأزمة المالية العالمية والتي أطلق عليها أزمة السيولة، ويرى البعض الآخر أن الدليل على ذلك هو تعديل المعيارين IAS39 وIFRS7 ، حيث كان التركيز منصبا على إعادة تصنيف بعض الأدوات المالية التي تم تقييمها بالقيمة العادلة من فئة القيمة العادلة إلى فئة التكلفة أو التكلفة المطفأة لتجنب الاعتراف بالخسائر غير المحققة نتيجة للتدني الحاد في القيمة العادلة ، و أعتبرت في ظل الأزمة المالية أداة قياس مناسبة للأدوات المالية وأن التكلفة هي الأفضل.

2) إن القيمة العادلة هي قيمة افتراضية تحدد على أساس الأسعار السوقية وهذه الاخيرة تخضع لكثير من العوامل التي تتحكم بها كعاملي العرض والطلب ومدى توفر المعلومات التي يمكن أن تتحدد الأسعار على أساسها بشفافية، وبذلك فإن كل ما يؤثر في السوق سيؤدي إلى التأثير على القيمة العادلة.

3) صعوبة تحديد القيمة العادلة لبعض بنود الأصول والالتزامات، ومن بين هذه البنود مشتقات الائتمان التي تعتبر نوع من أنواع الأدوات المالية، حيث يعتبر كثير من المتخصصين أن هذه الأدوات من بين العوامل التي يلقى عليها اللوم بوقوع الأزمة المالية .

4) وكثير من المتخصصين لا يلقي اللوم على مشتقات الائتمان، بل يرون أن القواعد المحاسبية التي تطبق على الأدوات المالية وخصوصا القيمة العادلة هي الأحق باللوم، كذلك قواعد الإبلاغ المتعلقة بهذه الأدوات الصادرة عن كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB، حيث لا يتم الإفصاح عن معلومات كافية حول هذه المشتقات فيما يتعلق بطرق تقييمها والمخاطر المتعلقة بها.

5) قد يكون في كثير من الأحيان للبند الواحد أكثر من قيمة عادلة سواء في السوق نفسه أو مع تعدد الأسواق وسواء كان السبب في ذلك شح المعلومات في السوق أو أن البند يحتمل أكثر من تصنيف، أو ارتبط ذلك بهدف معين تنوي الإدارة تحقيقه ، وتبرز المشكلة عند تعدد الأسواق ، حيث أن تحديد قيمة عادلة غير دقيقة أو غير موثوقة ارتفاعا أو انخفاضا يؤدي إلى عدوى بين الأسواق بمحاكاة ما تم في السوق، مما يؤدي إلى ابتعاد القيمة العادلة عن عدالتها وحقيقتها.

6) تفترض القيمة العادلة الأطراف الراغبة وذوي المعرفة، أي البائع الراغب بالبيع ذي المعرفة والذي حدد سعره بناءا على ذلك والمشتري الراغب بالشراء ذي المعرفة والذي قبل بالسعر المحدد بناء على المنافع المستقبلية التي يتوقع الحصول عليها من الأصل، وقد تتشوه المعرفة بكثير من العوامل كالحاجة الملحة إلى الأصل أوشح المعلومات المتوفرة عن الأصل، وكذلك الرغبة كاختلاف الرغبة الظاهرة باقتناء الأصل عن الرغبة البطانة بالحصول على سيولة

---

[1] نعيم سابا خوري ، **القيمة العادلة و الإبلاغ المالي**، جمعية المحاسبين القانونين في سوريا، المركز الثقافي بالمزة بتاريخ2007/07/21،ص:6.

[2] خالد الجعارات و محمود الطبري،**مرجع سبق ذكره**،ص ص:251-255 .

أي شراء الأصل من أجل تسييله(سيولة)، وكل هذه العوامل تجعل المعرفة والرغبة عاملان غير محددين، أي مفاهيم عامة عرضة للتفسير الاجتهادي.

7) كذلك تتطلب عدالة القيمة أن تكون المنشأة ذات العلاقة بالبند المحدد قيمته تتميز بالاستمرارية، وذلك لأن القيمة العادلة للأصل في حالة استمرارية المنشأة غير القيمة العادلة للأصل في حالة التصفية والتعثر، وكان هذا واضحا جليا إبان الأزمة المالية حينما هبطت أسعار الأصول إلى مستويات متدنية بسبب إفلاسها.

8) ويترتب على القياس بالقيمة العادلة للأصول والالتزامات الاعتراف بمكاسب وخسائر حيازة غير محققة، وينطوي هذا القياس على العديد من المخاطر على النحو التالي:

- تضمين قائمة الدخل أو الدخل الشامل مكاسب وخسائر تؤدي في النهاية إلى زيادة حقوق الملكية في حالة المكاسب ونقصها في حالة الخسائر، وهذه المكاسب والخسائر تمثل قيم تقديرية و تخمينية تقترب وتبتعد عن الحقيقة ولم تتحقق بعد من ناحية لأن عملية تقديره افترضت وجود عملية تبادلية دون حدوثها وليس بشرط كذلك أن تتحقق هذه المكاسب والخسائر بسبب احتمالية عكسها عند تحقق التدفقات النقدية من البند.
- يترتب كذلك على تأثير المكاسب والخسائر غير المحققة على حقوق الملكية، وخاصة في حالة المكاسب غير المحققة إمكانية توزيع أرباح تؤثر سلبا على حقوق الملكية قبل تحقق التدفقات النقدية، ولتصور عدم تحقق هذه الأرباح غير المحققة فإن الأثر على رأس المال بالتآكل، أي لا تتم المحافظة على رأس المال، ونستحضر هنا وظيفة المحاسبة وهي ليست منع توزيع أرباح غير محققة، ولكن توزيع أرباح مع المحافظة على رأس المال.
- إن تقدير القيم العادلة وما ينتج عنه من مكاسب أو خسائر غير محققة ربما ينطوي على هدف خفيّ للإدارة كتجميل الدخل، وهذا مثار للتلاعب بالأرقام وعدم موضوعيتها مبررة بالهدف المنشود.
- يؤدي الاعتراف بالمكاسب غير المحققة وعدم الاعتراف بالخسائر غير المحققة إلى ظهور مراكز مالية قوية بتضخيم الأصول وتضخيم نتيجة الأعمال وبالتالي تضخيم حقوق الملكية، وما حصل إبان الأزمة المالية من السماح بإعادة التصنيف أدى إلى عدم الاعتراف بالخسائر غير المحققة بعدما كان يتم الاعتراف بها وكأن الخسائر تم تأجيلها أو ادخارها.
- لا يتماشى الاعتراف بالمكاسب غير المحققة وعدم الاعتراف بالخسائر غير المحققة مع مفهوم الحيطة والحذر أو التحفظ وهو من الأعراف المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

9) يعتبر البعض أن القيمة العادلة قيمة غير موثوقة بسبب الأخطاء الجوهرية في القياس أو مدخلات عملية القياس، كونها تتضمن افتراضات بسيطة تؤدي إلى حدوث خطأ في القياس من ناحية، ومن ناحية أخرى هي قيمة افتراضية تعكس ظروف ومواقف يعتقد أنها عادلة لأطراف القياس، ثم يتم تقدير هذه الظروف لاحتساب القيمة العادلة، وتكون بذلك القيمة المحددة(العادلة) متضمنة أو مخفية في الأسواق غير النشطة وغير السائلة ويترتب على ذلك إبلاغ عن نجاح للفشل أو فشل للنجاح.

10) كذلك فإن مفهوم الثبات في ظل محاسبة القيمة العادلة يعاني معاناة شديدة، فمن ناحية يمكن إعادة تصنيف الأدوات المالية وليس في الأمر شيء لو لم يترتب على إعادة التصنيف

اعادة قياس ،حيث أنه كان يفترض تسمية إعادة التصنيفات التي تمت ابان الأزمة المالية بعمليات اعادة القياس وتصبح الأرقام غير قابلة للمقارنة في ظل اختلاف الأسس، ومن ناحية أخرى يؤدي عدم الثبات إلى عدم الاستقرار بين المؤسسات المالية ويصعب معها على المستثمرين اتخاذ القرارات بسبب تغير قيم الأصول والالتزامات السريع والمستمر.

11) كذلك من الانتقادات التي توجه للقيمة العادلة أنه تم تحديد ثلاث مستويات للأصول حسب سيولتها بموجب الإصدارات المحاسبية التي اهتمت بالقيمة العادلة وخاصة النشرة FAS 157 تضمنت في المستوى الثالث الأصول التي يصعب تحديد قيمها وفقا لمدخلات وأسعار غير مشاهدة، ولكن يتم تحديد قيمها وفقا لنماذج داخلية وتقديرات معينة وهذه النماذج تعبر عن اجتهادات وتخمينات وتقديرات.

12) كذلك مما يدل على عدم استقرار مفهوم القيمة العادلة هو كثرة الإصدارات المحاسبية المتعلقة بها وكذلك التعديلات التي تتم على هذه الإصدارات، مما يدل على عدم استقرار مفهوم القيمة العادلة ، فعلى سبيل المثال تم تعديل النشرة FAS157 أكثر من مرة كما يلي:

- النسخة 157-3 عنت بالافصاح عن القيمة العادلة في الأسواق غير النشطة.
- النسخة 157-4 وعنت بتحديد القيمة العادلة عند تدني حجم ومستوى الأنشطة بشكل هام.

13) وهناك العديد من المخاطر تتعلق بالمطبقين لمفهوم القيمة العادلة ومن أمثلة ذلك:

- التلاعب بالأرباح من خلال إدارتها.
- الخلط بين مفهوم القيمة العادلة والهدف من الوصول إلى القيمة العادلة.
- استخدام المدراء للانحرافات لتجنب الخسائر والانخفاض وهذا يؤدي إلى مشاكل عملية في التطبيق.

14) إن محاسبة القيمة العادلة تؤدي إلى إثارة العدوى بين الأسواق المالية، حيث يؤدي بيع بعض الأصول بأقل من قيمتها الاقتصادية إلى قيام الشركات الأخرى بتخفيض قيم أصولها بناء على ذلك وقد يكون ذلك بدافع الحاجة إلى سيولة، علما بأن السعر المحدد لا يعكس المعدل العام للأسعار كذلك قد ينطوي على تلاعب وعمليات وهمية.

15) تتضمن محاسبة القيمة العادلة مخاطر المقاضاة ، حيث يتطلب الانحراف عن تطبيق الأسعار السوقية بموجب معايير محاسبة القيمة العادلة حكم شخصي مهني من الإدارة ومعدي القوائم المالية والمدققين، وقد يواجهون جميعا بسبب ذلك مخاطر المقاضاة التي تصل حتى السجن.

16) كذلك يجب أن لا ننسى مخاطر السلوك المقصود، حيث أنه ليس من السهولة عدم تطبيق الآليات التي تضمنتها المعايير المحاسبية لاحتساب القيمة العادلة وفق الأسعار المعتمدة على القيمة الاقتصادية، وتعتبر المعايير أكثر تقييدا للمدراء للانحراف عن هذه الآليات وتبرز المشكلة في الفصل بين تضليل الأسعار السوقية وادعاء المدراء بذلك لتجنب خسائر.

المطلب الثالث: محاسبة القيمة العادلة و الأزمة المالية العالمية

لم تكن مهنة المحاسبة ومعاييرها المهنية بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية التي اجتاحت العالم في عام 2008م، إذ ثار جدل كبير حول دور القيمة العادلة في إحداث الأزمة المالية العالمية، حيث صرح بذلك العديد من الجهات، كذلك و الكثير من رؤساء مجلس إدارات

بنوك وشركات عملاقة، ودعوا إلى وقف تطبيق جميع معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة ولو بصفة مؤقتة، وذلك بحجة أن تطبيق المعيار رقم (157) ساهم في تضخيم غير مبرر لقيم العقار ومن ثم في قيم القروض العقارية الممنوحة من بنوك الاستثمار، وما ترتب عليه في تضخيم قيم السندات العقارية والتي أدت إلى حدوث أول حلقات الأزمة ، مما دفع مجالس معايير المحاسبة إلى الوقوف جنبا إلى جنب للدفاع عن معايير القيمة العادلة ومقاومة الدعوة لإيقافها، وخير دليل على ذالك تكاتف كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة (FASB) المالية للدفاع عن تلك المعايير وتبرير صحتها من خلال إنشاء لجان أنيط بها مهام تحليل الأزمة المالية الأمريكية وبيان براءة معايير القيمة العادلة من الاتهامات الموجهة لها، وذلك على أساس أن القيمة العادلة لم تكن السبب في حدوث الأزمة المالية ولكنها كشفت عنها، وبرروا موقفهم هذا بأن البنوك الاستثمارية والتي كانت بمنأى عن الرقابة أساءت استخدام منهج القيمة العادلة.

كما اتخذا المجلسين خطوات مكثفه واصدرا عدد ضخم من الإجراءات يمكن تلخيصها باختصار فما يلي:

✓ استجابة لتوصيات منتدى الاستقرار المالي قامت في شهر سبتمبر 2008 لجنة الخبراء الماليين المشكلة من قبل لجنة المعايير المحاسبية الدولية وفقا لتوصيات منتدى الاستقرار المالي والمناط بها مهمة تحديد الممارسات الواجب إتباعها في ظل سوق غير نشط بالخروج بتقرير تضمن عدد من النتائج والتوصيات التي يمكن تلخيص أهمها فما يلي[1]:

- أن معايير التقارير المالية الدولية مستخدمة حاليا من قبل أكثر من100 دولة، وبأن مجلس معايير المحاسبة الدولية قام بفحص معايير القيمة العادلة المستخدمة في أزمة الائتمان ،وانه يجب الاستمرار باستخدام معايير القيمة العادلة وبشكل مكثف، وأكد على أن معايير القيمة العادلة تساهم وبشكل لا يستهان به في إضفاء شفافية عالية الجودة على المعلومات المالية، وفي حالة عدم تطبيقهاسوف يفقد المستثمر الثقة بالقوائم المالية، وتم الاستشهاد بنتائج الاستفتاء الذي قام به اتحاد المستثمرين العالمين ل 597 مستثمر، والذي أشار إلى:
  - أن 79 % من المستثمرين لا يؤيدون وقف التعامل بمعايير القيمة العادلة.
  - أن 85 % من المستثمرين يعتقدون انه في حالة إيقاف استخدام معايير القيمة العادلة سوف يكون له اثر مباشر على تدني الثقة بالنظام البنكي.
- إن السبب الحقيقي وراء الأزمة المالية الائتمانية يعود إلى الممارسات السيئة التي اتبعت في عمليات الإقراض، واقتصر دور المحاسبة على عكس حقيقة تلك الممارسات الاقتصادية للبنوك التي كانت تحت الرسملة.
- لإعادة الثقة للسوق يجب مواجهة الخسائر كاملة وإلا لن تستطيع البنوك في المستقبل إقراض بعضها البعض ولا حتى إقراض عملائها، ولم يكن لمعايير القيمة العادلة دور إلا أنها أظهرت الخسائر الحقيقية ولم تساهم فيها ولو كان هناك محاولة لإخفاء الشفافية من خلال عدم استخدام معايير القيمة العادلة لساهم ذلك في تأجيل ظهور الخسائر وليس منعها.

[1] رضا إبراهيم صالح، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:21-22.

- لقد أظهرت أزمة البنوك الائتمانية الحاجة لمنهجية عالمية في تشريع، ومراقبة الأسواق الرأسمالية، ومسؤولية كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية باعتبارها جهات تشريع مستقلة، وبأنه يجب أن يؤخذ بجميع أعمالها انطلاقا من أنها أعمال للمصلحة العامة، وكما يجب أن لا يساء استخدام مخرجاتها للتبرير عن فشل ليس لها علاقة به.

✓ قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإدارة عدد من الاجتماعات لاستقاء أراء كل من له اهتمام بالقضايا المالية في ظل الأزمة، وبناء عليها تم إصدار في 2008/10/31 الدليل الاسترشادي عن كيفية تطبيق القيمة العادلة في ظل الأسواق غير النشطة.

✓ قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بعدة تعديلات على المعايير التي تهتم بالقيمة العادلة ،وجاءت التعديلات بعضها يتعلق بالقياس المحاسبي المترتب على إعادة التصنيف وكان ذلك للمعيار IAS 39 المتعلق بالأدوات المالية :الاعتراف والقياس، والبعض الآخر يتعلق بالافصاح المحاسبي كما تضمنه المعيار IFRS 7المتعلق بالأدوات المالية :الافصاحات.

كما أجريت دراسات ميدانية من طرف العديد من المتخصصين في ميدان المحاسبة والمالية فيما يخص موضوع إثبات أو نفي مساهمة محاسبة القيمة العادلة التي جاءت بها معايير المحاسبة الدولية في نشوء الأزمة المالية العالمية، وسنذكر نتائج بعض الدراسات[1]:

1) إن الأزمة المالية قد تم تسميتها أحياناً بأزمة السيولة، فلم يتضح وجود دليل على علاقة القيمة العادلة باختفاء السيولة العالمية، وليس من الصعب إدراك ذلك، فالقيمة العادلة أساس قياس محاسبي يمنح قيمة لبند معين، ولا تخضع النقدية لمفهوم القيمة العادلة من ناحية، ومن ناحية أخرى لا يؤدي التقييم بالقيمة العادلة إلى تغير مركز المنشأة النقدي.

2) إذا تم تسمية الأزمة المالية العالمية بأنها أزمة الائتمان، فإن القيمة العادلة لا علاقة لها بالائتمان إلا من ناحية قياسه، إضافة إلى أن أصول المنشأة الائتمانية لا يتم قياسها كاملة بالقيمة العادلة بل بالتكلفة المطفأة، فهل تتهم أيضا التكلفة التاريخية أكثر الأسس موضوعية بأنها وراء أزمة الائتمان.

3) قد يكون القصور في المعايير المحاسبية التي تطرقت للقيمة العادلة وليس في مفهوم القيمة العادلة ذاته وذلك بإجازتها الانحراف عن الأسعار السوقية في ظل ظروف معينة.

4) أنه من الصعب إلقاء اللوم على مفهوم القيمة العادلة بأنه وراء الأزمة المالية العالمية، بل إن القيمة العادلة كبش فداء تعلقت به معظم أسباب الأزمة المالية بدون دراسة مستفيضة عن الأسعار السوقية ومدى اختلافها عن القيم الاقتصادية خلال الأزمة المالية العالمية.

5) إن محور المشكلة بالأزمة المالية كان الإنسان كمدير وكمدقق وكسياسي وكاقتصادي وكمحاسب، وليس القيم والأرقام الصماء، فكيف يصيغها الإنسان تصاغ، وتعنى جهات إصدار المعايير المحاسبية بوضع قواعد عامة للقيمة العادلة ولغيرها من القيم، ولكن من يضفي العدالة على القيمة المقاسة، إنه الإنسان الذي يقيس القيمة، فيكون لا ذنب لها إلا أنها أخذت بذنب غيرها، فالإنسان هو ما يجب التركيز عليه.

[1] خالد الجعارات و محمود الطبري، مرجع سبق ذكره، ص:256.

6) إن القيمة العادلة كأساس قياس هي من أعراض الأزمة المالية العالمية، حيث أدت الأزمة إلى انهيارها وخاصة بالنسبة للأدوات المالية ولا يمكن أن يكون العرض هو السبب.
7) لم يخسر الجميع في الأزمة المالية، فهناك رابحون كما أن هناك خاسرون والدليل كثرة الاندماجات و الاقتناءات التي حدثت إبان الأزمة المالية، كذلك هناك مؤيدون وهناك معارضون لمحاسبة القيمة العادلة بحسب النتائج التي تتفق مع مصالحهم.

إن معايير المحاسبة بشكل عام والمعايير الموجهة نحو القيمة العادلة بشكل خاص ليس لها علاقة بنشوء الأزمة المالية العالمية، وإنما كانت إحدى الأدوات التي أظهرت وكشفت العيوب وسوء الإدارة وخصوصاً الإدارة الائتمانية، أي أن معايير المحاسبة كانت هي المشخصة للعيوب وليست المسئولة عنها[1].

المبحث الثالث: تقييم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل منهجي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة.

تتحدد مفاهيم جودة المعلومات بالخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسئولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق طرق محاسبية بديلة .

المطلب الأول : مشكلات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

هناك بعض المشكلات التي قد تنشأ عند المفاضلة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي نبرزها فيما يلي[2]:

1) احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية (الملاءمة و الموثوقية)، إذ لا يوجد توافق بين ملاءمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلا قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها، أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملائمة، فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز، إلا أن الأرقام التاريخية تتمتع بدرجة منخفضة من الملاءمة لأن تلك الأرقام أقل ارتباطا أو تمثيلا للواقع الفعلي.

2) احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية ، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية، كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية، كذلك فإن السرعة في إعداد المعلومات غالباً ما يكون على حساب درجة الدقة والاكتمال وعدم التأكد.

3) ليست كل المعلومات الملائمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة، لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر(اختبار مستوى الأهمية)، فأي بند يعتبر مفيدا وذو أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنة بطريقة محرفة إلى التأثير على متخذ القرار.

4) كذلك قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها ، (اختبار التكلفة / العائد)، فالقاعدة العامة فيما يتعلق باختبار محدد التكلفة والعائد هي أن المعلومات المحاسبية

[1] رضا إبراهيم صالح، **مرجع سبق ذكره**، ص:48.
[2] **نفس المرجع**، ص ص:39-40 .

يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن تكلفتها، وإلا فإن المنشأة تتكبد خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومة ، وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات تكلفتها تفوق منفعتها.

5) قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا انه تواجه مستخدميها صعوبة فهمها ، وتحليلها واستخدامها في القرار المطلوب، على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة، وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة، ولكن هناك عدد كبير من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب ، لذلك يقع على عاتق المحاسب باعتباره الجهة التي تعد التقارير المالية مهمة التوفيق بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية التي تحتويها تلك التقارير.

6) بالرغم من أهمية المقارنة في عملية اتخاذ القرار، فإن ما يهتم به مستخدمو المعلومات المحاسبية مقارنة المعلومات الخاصة بشركة معينة مع شركات مشابهة أو منافسة أو مع القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه هذه الشركة ، إلا أن عملية المقارنة سواء المكانية أو الزمانية قد لا تكون ذات جدوى عندما لا تلتزم الشركات(أو الشركة) بسياسة التماثل أو الاتساق وعدم تغيير الطرق المحاسبية بمجرد الرغبة في التغيير، وعند تغيير تلك الطرق فإنه من الضروري الإفصاح عن هذا التغيير والآثار المترتبة عن هذا التغيير على الوضع المالي ونتيجة النشاط للشركة ذات العلاقة.

المطلب الثاني: أسس المقارنة والتقييم بين التكلفة التاريخية و القيمة العادلة

عندما تكون أمام بدائل متعدد لابد من معايير للمقارنة و التقييم لإختيار البديل المناسب، وسوف نقوم بإجراء مقارنة إعتمادًا على هذه المعايير بين التكلفة التاريخية و القيمة العادلة.

الفرع الأول :أخطاء وحدة القياس و التوقيت

أولا : وحدة القياس

تحتاج المحاسبة إلى وحدة قياس موحدة تربط بين مختلف العمليات و الأنشطة في المشروع و تسمح بإجراء العمليات الحسابية و المقارنات، و تعتمد المحاسبة على وحدة النقد أساساً لقياس القيمة لمختلف الأحداث التي يهتم بها المحاسب، فتبادل و إنتاج السلع و الخدمات ورأس المال المقدم من المشروع أو المقترضون من الغير يتم قياسها بوحدة واحدة (الدينار، الدولار ، الجنيه ... إلخ) ، لذلك يمكن تعريف المحاسبة وفق فرض وحدة القياس بأنها " عملية قياس و توصيل المعلومات عن الأنشطة القابلة للقياس بوحدات النقد " بإعتبار أن النقود هي الأساس العام و المشترك للنشاط الإقتصادي ، و أنها توفر أساساً ملائما للقياس المحاسبي ، فوحدة النقد هي أكفأ وسيلة للتعبير عن التغيرات في رأس المال وعمليات تبادل السلع و الخدمات للأطراف المهتمة[1].

عموما يضع فرض وحدة القياس حدين أساسيين للمحاسبة :

- ✓ **قابلية المعلومات للقياس بالإضافة إلى وحدة القياس نفسها :** فالعمل المحاسبي يقتصر على إنتاج معلومات يعبر عنها بوحدة النقد، إذ لا تثبت ولا توصل المعلومات الأخرى التي قد تكون مهمة محاسبيا ولكنها غير قابلة للقياس النقدي.

[1] بسمة سويد، **مرجع سبق ذكره** ،2012،ص:50.

- ✓ **حدود وحدة القياس القدي نفسها :** حيث أن السمة الأساسية التي يجب أن تتصف بها أية وحدة قياس هي صفة الثبات ، وذلك حتى تبقى المعلومات قابلة للمقارنة فيما بينها و قابلة لإجراء العمليات الحسابية المختلفة بصورة موضوعية ذات دلالة ، وفيما يتعلق بوحدة القياس النقدية المعتمدة محاسبيا (الدينار، الدولار، الجنيه ... إلخ) فهي تقيس القوة الشرائية لوحدة النقد.

أخطاء وحدة القياس : إن معايير تحديد أية وحدة قياس ينبغي تطبيقها على خواص بنود القوائم المالية ، وهذا ما ينتج عنه أخطاء وحدة القياس عندما لا تعبر القوائم المالية عن تغيرات القوة الشرائية العامة للنقود ، لذلك تكون الأفضلية لوحدة القياس التي تعترف بتغيرات المستوى العام للأسعار في القوائم المالية.

1- بالنسبة لنموذج التكلفة التاريخية:

يعتمد هذا النموذج على وحدة قياس نقدية إسمية و يتجاهل تغيرات القوة الشرائية العامة للبنود النقدية في القوائم المالية، الأمر الذي ينتج عنه أخطاء وحدة القياس .

2- بالنسبة لنموذج القيمة العادلة:

القيمة العادلة تعتمد على الأسعار في الأسواق المالية النشطة، لذلك فهي تراعي القوة الشرائية العامة للنقود ، وهي تعترف بالتغيرات في المستوى العام و الخاص في الأسعار ، فنجد أن القيمة العادلة تتجنب أخطاء وحدة القياس.

ثانيا:أخطاء التوقيت

إن معايير تحديد أية خاصية أو خصائص بنود القوائم المالية و التي ينبغي قياسها و التقرير عنها في المحاسبة الماليةسوف تكون لصالح بديل القياس المحاسبي الذي يتجنب أخطاء التوقيت ، حيث تنتج أخطاء التوقيت عندما تحدث تغيرات في القيمة خلال دورة معينة ، ولكن يتم الإعتراف بتلك التغيرات و التقرير عنها محاسبيا في دورة أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى تداخل نتائج الدورات ، فبديل القياس المحاسبي الذي يعترف بتغيرات القيم في نفس الدورة التي تحدث خلالها سيتمتع بخاصية أفضل من بدائل القياس الأخرى.

من الناحية المثالية ينبغي أن يخصص الدخل على كامل عملية نشاط المنشأة، فكل جزء من ذلك النشاط يساهم في زيادة القيمة وبالتالي في توليد ذلك الدخل.

1. بالنسبة لنموذج التكلفة التاريخية:

- ✓ دمج دخل النشاط التشغيلي الجاري مع مكاسب الحيازة المحققة التي نتجت خلال الدورة أو الدورات السابقة ولكنها تحققت خلال الدورة الجارية ، وهذا ما يتعارض مع إستقلالية نتائج كل دورة على حدى أي يتعارض مع فرض الدورية.
- ✓ إستبعاد دخل النشاط التشغيلي الجاري و مكاسب حيازة الأصول الخاصة بالفترة الجارية و الإنتظار لحين تحققها في الدورة أو الدورات المقبلة ، وهذا ما يؤكده مرة ثانية عدم إستقلالية نتائج كل دورة على حدى.

2. بالنسبة لنموذج القيمة العادلة:

عندما تحدث تغيرات في القيمة خلال الدورة المحاسبية ، فإنه يعاد تقييم عناصر القوائم المالية حسب القيمة العادلة ، حيث يتم الإعتراف بالتغيرات في القيمة في نفس الدورة ، ولهذا فإن التقييم من خلال القيمة العادلة يتجنب أخطاء التوقيت.

الفرع الثاني: الملاءمة و القابلية للتفسير

أولا : الملاءمة

إن المعيار الثاني لتقييم بدائل القياس المحاسبي هو ملاءمة المعلومات المحاسبية المنتجة لاتخاذ القرارات من قبل المستخدمين المعنيين، بمعنى آخر ينبغي أن تكون المعلومات المحاسبية الناتجة عن القوائم المالية المعدة مفيدة [1]، و الملاءمة هي وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من البيئة و الأغراض التي تعد من أجلها و تساعد من يتخذ ذلك القرار على تقييم البدائل التي يتعلق بها القرار.

1. بالنسبة لنموذج التكلفة التاريخية:

إن المعلومات المحاسبية الناتجة وفق نموذج التكلفة التاريخية هي معلومات غير ملائمة لاتخاذ القرارات ، لأنه لا يعبر عنها بوحدات السيطرة و التحكم السلعي ، فوحدات السيطرة و التحكم السلعي تعكس التغيرات في كل من المستوى الخاص و المستوى العام للأسعار ، كما أنها تمثل المقدرة على شراء أو إسترداد السلع اللازمة للمحافظة على رأس المال.

2. بالنسبة لنموذج القيمة العادلة:

أما بالنسبة لمعيار الملاءمة فإن المعلومات المبنية على أساس القيمة العادلة تعتبر أكثر ملاءمة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية لإتخاذ قراراتهم لأنها تعرض صورة دقيقة عن حالة الأسواق المالية وهذا يساعد على إتخاذ القرارات ، و ملاءمة القوائم المالية المعدة على أساس القيمة العادلة تعمل على بعث الثقة في المستثمرين مما يزيد من كفاءة الأسواق المالية.

ثانيا:القابلية للتفسير(قابلية الفهم).

ينبغي أن تكون القوائم المالية الناتجة قابلة للفهم من حيث المعنى ومن حيث الاستخدام، و يجدر التنويه بأن قابلية الفهم هي من القيود الأساسية المعتمدة في الإطار المفاهيمي لهيئة معايير المحاسبة المالية[2] FASB .

و لا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير مفهومة لمن يستخدمها، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة القوائم المالية و كيفية عرضها.

1. بالنسبة لنموذج التكلفة التاريخية:

إن المعلومات المحاسبية الناتجة عن هذا النموذج هي معلومات قابلة للتفسير بوضوح، فالقوائم المالية وفق التكلفة التاريخية تعتمد على مفهوم المحافظة على رأس المال القدي الإسمي أي إسترداد الإستثمار القدي الأصلي مقاساً بعدد من وحدات القد، فقائمة المركز المالي تقرر عن الأرصدة في آخر الدورة بوحدات القد الوطني الاسمية وقائمة الدخل تقرر عن التغيرات خلال الدورة معبراً عنها أيضاً بوحدات القد الإسمية.

---

[1] رضوان حلوة حنان ، **مرجع سبق ذكره** ، 2003،، ص ص:158- 159 .

2 **نفس المرجع**، ص ص:157-158.

2. بالنسبة لنموذج القيمة العادلة:

لتحقيق معيار القابلية للتفسير فإنه يجب على القوائم المالية أن تكون قابلة للفهم من قبل مستخدميها ، فالقيمة العادلة تعتبر مفهوم حديث النشأة و يسوده بعض الغموض لا يمكن فهمها عند جميع مستخدمي القوائم المالية ، بالإضافة إلى أن القيمة العادلة صعبة القياس .

المطلب الثالث: مقارنة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل القيمة العادلة التكلفة التاريخية.

إن من بين المواضيع المحاسبية الشائكة التي أثارها القياس المحاسبي هي عدم القدرة على الفصل النهائي حول المفاضلة بين الملاءمة و الموثوقية، حيث تعتبر القيمة العادلة أكثر ملاءمة من التكلفة التاريخية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية وبالمقابل تعد أقل موثوقية ، و أن الجدل والحوار حول القيمة العادلة يمكن أن يقود إلى أسلوب أكثر توازنا لخيار القيمة العادلة .

الفرع الأول : التكلفة التاريخية أم القيمة العادلة

من خلال الدراسات السابقة سوف نأخذ الاستنتاجات التي توصل لها الباحثين حول كيف يجب التعامل مع التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، وفيما يلي أهم هذه الاستنتاجات:

أولا:التمسك بالتكلفة التاريخية مفردة: إن هناك تمسكا بلستخدام التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي وعدم الرغبة في التحول عنها على الرغم من تأكيد كل من المحاسبين و مدققي الحسابات و مديري الاستثمار من أنها تعاني من مشاكل كبيرة في منهجيتها، وتحكم الإدارة بعمليات القياس المحاسبي، وعدم تكيفها مع تغيرات الأسعار، ويؤكدون بأن القياس المحاسبي المستند إلى التكلفة التاريخية يمكن الوثوق فيها[1]، وأن المحاسبين القانونيين الأردنيين يرغبون بالتمسك بالتكلفة التاريخية لأنها تسهل عملهم عند تدقيقهم لأعمال الشركات، إذ أنه لا يلزمهم سوى مطابقة المستندات المتعلقة بالأصول والقيم التي تظهر في الشركة، وبالتالي فهي تخفف عملية مساءلتهم [2] ، وأن مقياس التكلفة التاريخية لا يمكن إلغاؤه من التطبيق بأي حال من الأحوال ،وخير مثل على ذلك استمرارية اعتماده في التطبيق العملي في معايير المحاسبة الدولية على الرغم من الانتقادات الواسعة له في فترات التضخم.

ثانيا: التمسك بالقيمة العادلة مفردة : إن هناك أوجه قصور مأخوذة على القوائم المالية المعدة وفق التكلفة التاريخية، وذلك من حيث عدالة تمثيل المركز المالي الذي تعكسه القوائم المالية وعدم إمكانية اتخاذ قرار استثماري بدون توافر معلومات محاسبية مناسبة لاتخاذ قرار الاستثمار الرشيد، وان محدودية ملاءمة المعلومات المحاسبية المعدة وفق التكلفة التاريخية الواردة في البيانات المالية في ظل التضخم يشير إلى عدم صلاحيتها لاتخاذ القرارات الرشيدة، ولن الأمر يستلزم ضرورة التوجه نحو استخدام طرق تتضمن تعديلات تعكس آثار التضخم والتغير في المستوى العام للأسعار[3].

---

[1] الزعبي، يامن،" القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الاردن،2005،ص:195.

[2] عدس، نل ، ونور، عبد الناصر،" القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة"، المؤتمر المهني العلمي السابع لجمعية المحاسبين القانونين الأردنيين، الأردن، أيلول ،2006،ص:24.

[3] الصيح، عبد الحميد،" أثر التضخم على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية :دراسة ميدانية على الشركات الصناعية اليمنية"، المجلة العربية للمحاسبة، جامعة البحرين، البحرين، المجلد الثامن، العدد الاول،2005، ص:63.

ثالثا: الاعتماد المزدوج للتكلفة التاريخية والقيمة العادلة : إن المعلومات في ظل القيمة السوقية العادلة أكثر ملاءمة من تلك الناتجة عن استخدام التكلفة التاريخية، وذلك نتيجة الحاجة المستمرة إلى المعلومات التي تكون أكثر صحة في القرارات المستقبلية[1]، وأن زيادة ملاءمة معلومات القوائم المالية لمتخذي القرارات من خلال زيادة استخدام القيمة العادلة ويكون ذلك مصحوبا بنقص في مصداقيتها، ولن الأمر يستوجب تعزيز معلومات القوائم المالية المعدة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية بمعلومات تكميلية تعد وفق القيمة العادلة وبذلك تزداد ملاءمة المعلومات المحاسبية وفي الوقت نفسه يتم الحفاظ على خاصية الموثوقية[2].

على الرغم من مزايا الاعتماد المزدوج للتكلفة التاريخية والقيمة العادلة إلا أن هناك مشكلتين أساسيتين تمنعان من تحقيق هذه المزايا هما:

1- **مشكلة التعارض مع الإطار الفكري للمحاسبة :** اعتمد هذا المنهج في القياس المحاسبي على نموذج قياس مختلط يتمثل في قياس بعض الموجودات المالية بالقيم العادلة وبعضها الآخر ومعظم الالتزامات يقاس بالتكلفة، وهذا يتعارض مع مبدأ الثبات في المحاسبة أو عدم الاتساق في المعالجة المحاسبية.

2- **مشكلة سوء تطبيق هذا المنهج :** يترتب على التطبيق غير السليم لهذا المنهج سلبيات قد تؤثر في مصداقية البيانات المالية وتجعلها مضللة لمستخدمي هذه المعلومات لأن استخدام تقديرات القيم العادلة له مخاطر كبيرة على البيانات المالية وعلى مدى ملاءمتها و موثوقيتها وعلى الرقابة عليها بسبب استخدام الأحكام الشخصية للإدارة في تقديرها.

الفرع الثاني : العلاقة بين خاصيتي الملاءمة و الموثوقية

هناك اختلاف في وجهات النظر و الآراء بين الباحثين عند مناقشة المفاضلة بين صفتي الملاءمة و الموثوقية، وذلك بسبب أنهم يعطون أهمية مختلفة لصفة واحدة، إضافة إلى الاختلاف في المفاضلة بين صفة وأخرى[3]، فمنهم من يرى أن خاصية الموثوقية تكتسب أهمية أكبر خصوصا بالنسبة لمعدي القوائم المالية، و كذلك المدققين بسبب المسؤولية القانونية، بينما يعطي المستثمرون أهمية أكبر للملاءمة ،لأنها تساعدهم في التنبؤ بأرباح المنشأة ومركزها المالي،الأمر الذي يؤدي إلى وجود تعارض بين الخاصيتين وهو ناتج عن تطبيق بعض الطرق و السياسات المحاسبية ، ونتيجة لهذا التعارض بين خاصيتي الملاءمة و الموثوقية، فإنه من الممكن التضحية بمقدار من الملاءمة في مقابل المزيد من الموثوقية أو العكس ،وأنه ليس من المقبول غياب إحدى هاتين الخاصيتين بالكامل في المعلومات المحاسبية ، مما يستلزم إجراء الموازنة بينهما.

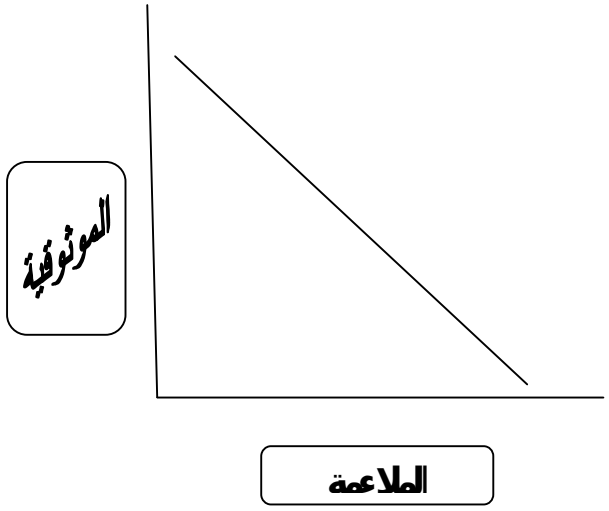
ويمكن توضيح هذا التعارض بين خاصيتي الملاءمة و الموثوقية في الشكل التالي:

---

[1] عس، نل ، ونور، عبد الناصر،مرجع سابق،ص:24.

[2] المغيولي، محمد بن حمد،" الدور المرتقب للإطار الفكري للمحاسبة المالية"، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك سعود، السعودية،2003،ص:425.

[3] دهمش نعيم ،وابو زر عفاف،مرجع سبق ذكره،ص:09.



الشكل رقم (02) يوضح تعارض بين خاصتي الملاءمة والموثوقية

نلاحظ أن العلاقة بين الخاصيتين هي علاقة عكسية ،حيث كلما زادت جودة احدهما انخفضت جودة الأخرى، و بالتالي يصبح من الضروري التضحية بمقدار من الملاءمة مقابل المزيد من الموثوقية أو العكس.

المبحث الرابع: دراسات ميدانية سابقة

في هذا المبحث سنعرض مجموعة من الدراسات الميدانية السابقة التي لها علاقة بموضوع بحثنا هذا ، حيث سيتم التركيز على الدراسات الأحدث التي أجريت في عدة دول و بمناهج دراسية مختلفة ، منها دراسة حالة أو استخدام أداة الاستبيان و معالجة بياناته عن طريق برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS ،و سنقوم بإجراء مقارنة بين هذه الدراسات من أجل استخراج النتائج و التوصيات المشتركة التي تم الوصول إليها ، بالإضافة إلى التعليق عليها.

المطلب الاول : دراسات جزائرية .

أولا : محمد حسان بن مالك واخرون ، أثر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات الناشطة في الجنوب الشرقي – دراسة تطبيقية - كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة – الجزائر،مجلة الباحث ،عدد2015/15.

1- الاهداف: هدفت الدراسة إلى:

- ✓ محاولة التعرف على القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة و تميزها عن مبدأ التكلفة التاريخية.
- ✓ محاولة التعرف على دور القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة في تحسين جودة القوائم المالية للشركات محل الدراسة.

2 - منهج البحث :

في الجانب التطبيقي تم استخدام أداة الاستبيان بهدف التعرف على عينة من مسيري و مسؤولي المالية و المحاسبة للشركات محل الدراسة بشأن مفهوم القيمة العادلة ومدى الالتزام بها

و مدى أهمية اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي ، و أثرها على جودة التقارير المالية و الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، وتمت معالجة البيانات عن طريق برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

3- النتائج: تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ **هناك** انقسام واضح حول القيمة العادلة بين مؤيد ومعارض.
- ✓ تتمتع القيمة العادلة بالموثوقية لدى المهتمين وهذا ما لمسه من خلال الدراسة الميدانية.
- ✓ مخرجات القيمة العادلة تلائم جميع الاطراف ذات الصلة.

ثانيا: صولم ريم واخرون، تقييم جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية -دراسة حالة المؤسسات المتوسطة في ولاية عنابة- بحث،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة باجي مختار عنابة-الجزائر،مجلة الاكاديمية العربية ي الدانمارك ،العدد14 /2013.

1- الهدف:

هدفت هذه الدراسة إلى فحص واختبار مدى توفر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، ومدى تطبيقها عمليا ، وفي سبيل ذلك تم الاعتماد على الاستبيان كمصدر أولي لجمع البيانات، والذي تم توزيعه على عينة الدراسة العشوائية البالغ عددها 38 فردا، و تم استخدام البرنامج الاحصائي SPSS لمعالجة البيانات المجمعة.

2- النتائج:

- ✓ تعتبر المعلومات المحاسبية غالبا ملائمة، اذ تمكن المستخدمين من التنبؤ بالمستقبل و من تصحيح الماضي، إلا انها خاصية نسبية وهي تختلف باختلاف هؤلاء المستخدمين .
- ✓ قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق لم يتم اثباتها في الواقع العملي، اذ أنه يصعب أن يتم القياس المحاسبي بمعزل عن التقدير الشخصي للمحاسب مما يؤدي إلى اختلاف النتائج من محاسب إلى أخر.
- ✓ لا يمكن أن تخلوا المعلومات المحاسبية من الأخطاء و خاصة منها المحاسبية والفنية، أما الأخطاء الحسابية فإنه حتى في حالة وجودها يجتهد المحاسبون في عدم إظهارها، كما أن المحاسبة لا تحدد مقدار الخطأ المقبول عمليا .
- ✓ مفهوم الحياد رغم أهميته و ضرورته إلا أنه يجد صعوبة في تطبيقه عمليا و يظل مفهوما نسبيا اذ مازالت المعلومات المحاسبية في الجزائر موجهة أساسا لخدمة الاغراض الضريبية.
- ✓ يمكن فهم المعلومات المحاسبية دائما إلا أنها تعتبر خاصية ذاتية فكل مستخدم يفهم المعلومات بحسب معرفته و خبرته و يختلف المستخدمون من حيث هذه القدرات.
- ✓ غالبا ما تمكن المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنات اذا اتبعت المؤسسات نفس الإجراءات المحاسبية و لفترات زمنية ثابتة، إلا أن ذلك لا يجب أن يضفي الجمود على التطبيق المحاسبي بل يجب تعديل هذه الإجراءات عند حدوث تغيرات ملحوظة في الظروف الاقتصادية خاصة التغيرات في قيمة النقد.

التوصيات: من بين التوصيات التي تم تقديمها ما يلي :

✓ زيادة معرفة المحاسبين بالمعايير المحاسبية الدولية لما لها من أهمية كبيرة تساعدهم في الارتقاء بمستواهم العلمي و المعرفي في مجال المحاسبة، خاصة أن الظلم المحاسبي المالي لا يزال حديث عهد التطبيق في الجزائر.

✓ العمل على تفعيل دور محافظي الحسابات و السعي لإتباع معايير المراجعة الدولية مما يعزز موثوقية المعلومات المحاسبية.

ثالثا: قويدري بوحفص،تقييم بدائل القياس المحاسبي في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية دراسة ميدانية لعينة من المهتمين بالمحاسبة في ولايتي ورقلة والوادي، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية،جامعة قاصدي مرباح – ورقلة- الجزائر2014/2013.

1- الاهداف: هدفت الدراسة إلى:

1) التعرف على القياس المحاسبي واهم بدائله .
2) تبيان مزايا وعيوب كل من التكلفة التاريخية والقيمة العادلة .
3) معرفة بديل القياس المحاسبي الملائم للواقع الاقتصادي الجزائري .
4) عرض لأهم آراء العينة حول التكلفة التاريخية والقيمة العادلة.

واعتمد منهج دراسة الحالة في الجزء الخاص بالإشكال الناتج عن اختيار البديل المناسب للبيئة الاقتصادية الجزائرية، حيث تم الاعتماد على أداة الاستبيان الموجه لمختصين في المحاسبة والمهنيين و الاكاديميين لمعرفة آرائهم فيما يتعلق بجوانب الدراسة وتم اختبار الفرضيات من خلال برنامج المعالجة الإحصائية v20spss.

2- نتائج الدراسة:

1) الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر كانت مهمة للتطور المحاسبي وذلك بتبني المعايير المحاسبية الدولية.

2) صعوبة تطبيق مفهوم القيمة العادلة وهذا راجع إلى حداثة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية وكذلك نقص وعي واهتمام المجتمع المحاسبي الجزائري بالمعايير المحاسبية الدولية، بالإضافة إلى عدم توفر أسواق مالية نشطة في الجزائر.

3) أغلبية مجتمع الدراسة مع لستخدام التكلفة التاريخية لأنها ركيزة القياس المحاسبي منذ عقود من الزمن وهذا لموثوقيتها العالية.

4) هناك إجماع من أغلبية مجتمع الدراسة على أن القيمة العادلة توفر معلومات مالية ملائمة إلا أن البيئة المحاسبية الجزائرية غير مهيأة لتطبيقها لوجود عدة مشاكل وتحديات.

3- التوصيات:

1) لاكتمال برنامج الإصلاح المحاسبي بشكل صحيح لابد من تطوير المعارف والخبرات في المجال المحاسبي وهذا عن طريق إجراء تربصات ودورات تكوينية.
2) توفير بيئة محاسبية مهيأة من اجل تطبيق القيمة العادلة لما لها من مميزات كثيرة .
3) لإعداد القوائم المالية وعرضها طرق سليمة لابد من اختيار البديل المناسب الذي يعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

4) يجب النهوض ببورصة الجزائر وذلك بتشجيع المؤسسات المدرجة فيها ودفع المؤسسات الغير مدرجة على دخول البورصة، ويعتبر هذا أحد التدابير لأجل تطبيق القيمة العادلة.

رابعا: دراسة زين عبد المالك،القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي دراسة حالة مجمع صيدال وحدة الحراش،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير،جامعة أمحمد بوقرة ،بومرداس، الجزائر2015/2014.

1- الاهداف: هدفت هذه الدراسة إلى:

1) تحديد الآثار والصعوبات التي تواجهها البيئة المحاسبية الجزائرية من خلال إعتماد النظام المحاسبي المالي.

2) إبراز دور القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي وما هي بدائل القياس الذي جاء بها هذا النظام.

3) إبراز أهمية الإفصاح في المؤسسة والمعلومات التي يوفرها.

4) مدى تطبيق المؤسسة الإقتصادية الجزائرية لمتطلبات القياس والإفصاح التي جاء بها النظام المحاسبي المالي.

2- منهج الدراسة:

الجانب التطبيقي تم إستعمال منهج دراسة حالة، وذلك بإستغلال القوائم المالية لوحدة الحراش ودراسةطرق قياس عناصر هذه القوائم وكيفية الإفصاح عنها وفق النظام المحاسبي المالي.

3- النتائج : النتائج المتوصل إليها يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1) يسعى النظام المحاسبي المالي إلى توفير المتطلبات اللازمة للإفصاح الكامل ويشجع على تقديم إفصاحات إضافية للفئات المستخدمة ويعمل على تحسين مستوى الإفصاح وجودة القوائم المالية.

2) القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي هي ذات نظرة مالية، حيث أصبحت تهتم بالأحداث الماضية والأحداث المستقبلية للمؤسسة وذلك من خلال طرق القياس المستعملة.

3) يتطلب تطبيق الأساليب الحديثة للقياس المحاسبي توفر أسواق حرة نشطة وأسواق مالية لإعطاء الأصل القيمة الحقيقية له.

4) لا تتوافق البيئة الإقتصادية الحالية ومتطلبات التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي، وذلك لوجود العديد من المعوقات الإقتصادية والقانونية.

5) ضعف التأهيل العلمي والعملي لمحاسبي المؤسسة من خلال عدم إلمامهم بالنظام المحاسبي المالي، وهذا راجع حسبهم إلى عدم خضوعهم لدورات تدريبية وتكوينية، القوائم المالية واعتمادها على التكلفة التاريخية فقط.

7) قامت وحدة الحراش بعرض قوائمها المالية، وذلك وفق متطلبات الإفصاح التي جاء بها النظام المحاسبي المالي.

8)إنّ القوائم المالية الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي في وحدة الحراش توفر معلومات مالية قابلة للمقارنة مما تساعد مستخدميها على إتخاذ قراراتهم الإقتصادية.

3- التوصيات : اقترح الباحث التوصيات التالية:

1) العمل على مساعدة المؤسسات في توفير الإطارات والكفاءات المؤهلة علميا وعمليا لتطبيق النظام المحاسبي المالي، وذلك من خلال اجراء دورات تكوينية تتميز بالجدية والفعالية.
2) يجب على المؤسسات مواكبة التطورات التكنولوجية و الإقتصادية، وذلك من خلال تحديث أنظمة المعلومات المحاسبية المعمول بها بما يتوافق ومتطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي.
3) العمل على توفير البيئة الإقتصادية والمالية والقانونية، لغرض المساعدة على استعمال الطرق الحديثة للقياس للوصول إلى القيمة العادلة من اجل تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي المالي.
4) لابد من العمل على زيادة فهم الثقافة المحاسبية للمحاسبين والمستثمرين ومتخذي القرار من أجل فهم أكبر للقوائم المالية.
5) العمل على حل المشاكل المحاسبية الحاصلة في واقع الممارسة المحاسبية من خلال المناقشة بين المحاسبين والجهات المسؤولة.
6) العمل على تطوير بورصة الجزائر وتفعيل دورها في الحياة الإقتصادية.
7) ضرورة تحديث النظام المحاسبي المالي بما يتوافق ومستجدات معايير الإبلاغ المالي IAS/IFRS.
8) العمل على تطوير برامج التكوين والمناهج الدراسية وضرورة الربط بينها وبين التعليم التطبيقي للمهنيين في الميدان، من اجل الحصول على خرجين قادرين على تلبية متطلبات سوق العمل.

خامسا: دراسة البروفيسورة جمعة هوام و الاستاذ حديدي أدم، أثـــــر وإمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإســـــــلامية2013[1].

هذه الدراسة عبارة عن ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي ICIEF حول: « النمو والعدالة والاستقرار: من منظور إسلامي ،و ذلك أيام:11/09 سبتمبر 2013، اسطنبول، تركيا

1- الاهداف:

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن إيجاد أرضية مشتركة بين معايير المحاسبة الدولية أو معايير الإبلاغ المالي وكذا المعايير المحاسبية الإسلامية بصفة عامة، **وإمكانية توجه هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية نحو معايير محاسبة القيمة العادلة بصفة خاصة**، وإمكانية تطبيقها في المصارف الإسلامية من خلال عملية القياس والإفصاح والاعتراف، ومدى تحقيق وسائل القياس المحاسبية المبنية على أساس القيمة العادلة للمقاصد الشرعية إضافة إلى قدرتها على تفادي المحظورات، واثر تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية للمصارف الإسلامية.

2- النتائج: من خلال هذه الدراسة توصلوا إلى مجموعة من النتائج نوجزها في النقاط التالية:

- إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة تقتضي الاهتمام بتطوير أداء العاملين مهنيا، من خلال الاهتمام بالتأهيل المهني للعاملين في الإدارات وبخاصة معدي التقارير المالية وذلك من خلال عقد دورات تدريبية متخصصة في المعايير المحاسبية وبشكل خاص تلك المتعلقة بالقيمة العادلة.

[1] haouamdjemaa@yahoo.fr

- إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية يؤدى إلى إظهار نتائج أكثر واقعية حول إظهار الأداء المالي للمصارف الإسلامية فضلا عن أثرها في إضفاء الثقة على القوائم المالية ،كما يؤدي إلى سلامة الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم والتقارير المالية.
- هناك تفاوت في الاهتمام بمحاسبة القيمة العادلة خاصة من الجهات المسئولة عن مراجعة البيانات المالية في الدول العربية .
- عدم وجود معايير محددة كافية لتقدير القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة قد يخلق مشاكل للمدققين والجهات الإشرافية وخاصة الأدوات المالية داخل المصارف الإسلامية في ظل غياب أسواق مالية إسلامية.
- توفر القيمة العادلة أساسا محايدا لتقييم كفاءة الإدارة في إدارة الأعمال.
- القيمة العادلة توفر أساسا أفضل للتنبؤ، حيث أنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية.

3- التوصيات: قدم الباحثان التوصيات التالية:

- يجب توفر الأسواق الجاهزة، والأسواق المالية الفاعلة، وبالتالي ستتمكن المصارف الإسلامية من قياس القيمة العادلة بكل كفاءة وفاعلية.
- ضرورة توفر الكوادر المؤهلة للتعامل مع القيم العادلة وخاصة من جانب الشرعية لتمكين المصارف الإسلامية من الاستخدام والاستفادة من المزايا التي تتمتع بها محاسبة القيمة العادلة.
- يجب توفر قوانين وتشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات المصارف المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وذلك للأخذ بروح نص المعيار وليس بنصه المجرد فقط.
- ضرورة ترسيخ مفهوم تطبيقات محاسبة القيمة العادلة وخصائصها وطرق قياسها لدى العاملين في مجال المحاسبة خاصة الأدوات المالية.
- لا بد من تحقيق أهداف البيانات المالية بشكل أفضل من خلال زيادة مستوى الإفصاح الفعلي بشكل عام، عن طريق تحسين نسبة الالتزام بقواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة بشكل خاص.
- العمل على ترسيخ ثقافة محاسبة القيمة العادلة من خلال إصدار الدول العربية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار خاص بذلك يتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية، بحيث تتضمن تحديد طرق واضحة حول آلية قياس القيمة العادلة للاستثمارات المالية.

سادسا: بسمة سويد،دراسة مقارنة بين بدائل القياس المحاسبي (التكلفة التاريخية – القيمة العادلة) دراسة ميدانية لعينة من المهتمين بالمحاسبة في المناطق (ورقلة – الوادي – غرداية – الجزائر العاصمة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المحاسبية و المالية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة،2012/2011.

1- اهداف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى ما يلي :

1) عرض لأهم بدائل القياس المحاسبي .
2) استعراض لأهم الآراء المؤيدة و المعارضة لكل من التكلفة التاريخية و القيمة العادلة .
3) إجراء مقارنة بين التكلفة التاريخية و القيمة العادلة.
4) أخذ آراء العينة حول التكلفة التاريخية و القيمة العادلة.

2- منهج الدراسة:

اعتمد منهج دراسة الحالة في الجزء الخاص بالإشكال الناتج عن إختيار البديل الأقرب للواقع الإقتصادي الجزائري ، كما تم الاعتماد على أداة الاستبيان الموجهة لمختصين في المحاسبة و المهنيين و الأكاديميين لمعرفة آرائهم فيما يتعلق بجوانب الدراسة وتم إختبار الفرضيات من خلال برنامج المعالجة الإحصائيةSPSS.

3- النتائج: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1) نظرًا للأهمية الكبيرة للقياس المحاسبي تم إعداد و إصدار معايير محاسبية لتحكم عملية القياس المحاسبي ،أما الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر كانت مهمة للتطور المحاسبي و ذلك بتبني المعايير المحاسبية الدولية.

2) القيمة العادلة مفهوم حديث في البيئة الجزائرية مما أدى إلى صعوبة في الفهم و التطبيق لأن المجتمع المحاسبي الجزائري لا يهتم بالمعايير المحاسبية الدولية وهذا يرجع لنقص التكوين والتعليم في المحاسبة بالإضافة إلى غياب أسواق مالية نشطة وعدم دخول الجزائر في الممارسات المحاسبية الدولية .

4) أغلبية مجتمع الدراسة مع إستخدام التكلفة التاريخية مكملة بالقيمة العادلة، و أن هذه الاخيرة توفر لنا تقارير مالية ذات معلومات مهمة و ملائمة لحاجيات المستخدمين .

5) كل من خاصيتي الموثوقية و الملاءمة مهمتان لدرجة عدم الإستغناء عن أي منهما في إتخاذ القرارات .

4- التوصيات: قدمت الدراسة التوصيات التالية :

1) لا يكفي الإصلاح المحاسبي وحده و تبني مفاهيم جديدة دولية للتطور المحاسبي، و إنما يجب تطوير المعارف و الخبرات في المحاسبة بإجراء دورات تكوين للمختصين في المحاسبة و بالأخص في المعايير المحاسبية الدولية.

2) إعطاء أهمية أكبر للقياس المحاسبي و ذلك للدور الذي يلعبه في إعداد قوائم مالية ذات شفافية ومصداقية .

3) الإهتمام بالتطبيق الفعلي لمفهوم القيمة العادلة لما لها من مميزات في القياس و الإفصاح المحاسبي .

4) الحرص على إختيار بديل القياس المناسب الأقرب للواقع عند إعداد القوائم المالية بناءًا على المعايير المحاسبية الدولية ، لأنها تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة وتؤثر على قرارات مختلف الأطراف المستخدمة للقوائم المالية.

5) لمسايرة التطور المحاسبي و الإقتصادي بين الدول لابد من العمل بالمعايير المحاسبية الدولية للوصول للممارسات المحاسبية الدولية.

سابعا : سليم بن رحمون، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد- دراسة حالة المطاحن الكبرى للجنوب – مذكرة مقدمة لاستكمال مقتضيات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، 2013/2012 .

1- أهداف البحث: يمكن حصر أهداف البحث في النقاط التالية:

- التعرف على القوائم المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد وكذا المعايير المحاسبية الدولية والهيئات القائمة عليها.
- دراسة المخطط الوطني المحاسبي وإبراز أهم النقائص المتعلقة به ،وأوجه التقارب و الاختلاف بينه وبين النظام المحاسبي المالي.
- التطرق إلى مراحل الإصلاح المحاسبي في الجزائر.

2- نتائج الدراسة: من خلال هذا البحث توصل الطالب إلى النتائج التالية:

- تعمل المعايير المحاسبية الدولية على خدمة المستثمرين، وإعطاء نظرة اقتصادية عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة تسمح لها باتخاذ القرارات.
- تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر سيكون من خلال النظام المحاسبي المالي المتوافق معها، والذي يأخذ بعين الاعتبار جزءا كبيرا منها فيما يتعلق بالإطار التصوري، المبادئ المحاسبية، قواعد التسجيل والتقييم والقوائم المالية.
- إن تطبيق المعايير المحاسبية يسمح للمؤسسات الجزائرية بالدخول إلى الأسواق المالية الدولية، والتي من بين شروطها تطبيق المعايير الدولية، وذلك ما يمكنها من إدراج أسهمها في الأسواق المالية الدولية والبحث عن موارد مالية جديدة.

3- التوصيات: بناءا على ما تقدم فإن الطالب خلص إلى التوصيات التالية:

- ضرورة تكييف الإطار القانوني والتشريعي مع المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي.
- ضرورة التواصل مع التطورات والمستجدات التي تأتي بها المعايير والشروحات الجديدة التي تصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتكييف النظام المحاسبي المالي معها.
- العمل على تطوير بورصة الجزائر وتفعيل دورها في تمويل المؤسسات،والانضمام إلى مختلف الهيئات الدولية مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية والمنظمة الدولية لهيئات تداول الأوراق المالية.
- منح فرص أكثر ومجال تدخل أوسع للخبراء المحاسبيين الجزائريين في عملية وضع وتطوير المعايير والإجراءات المحاسبية.

الفرع الثاني: دراسات عربية

أولا: تامر بسلم جابر الأغا،أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية"**دراسة ميدانية على البنوك المحلية في فلسطين**،رسالة ماجستير،غير منشورة،كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل،الجامعة الإسلامية - غزة –فلسطين 2013.

1- أهداف الدراسة:

1) التعرف على مفهوم القيمة العادلة، وتميزها عن التكلفة التاريخية وبعض الايجابيات الناتجة عن إتباعها.

2) معرفة أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

3) تحليل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وعلاقتها بالقياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة.

ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم الاعتماد على البيانات الأولية والثانوية من خلال تصميم استبانه تتناسب مع هذا الغرض، حيث تم توزيع (100)استبانة، و من ثم استرداد(80) استبانة من مجتمع الدراسة الذي يتكون من :مدراء البنوك والفروع، والمدراء الماليين، والمدققين الداخليين، ورؤساء الاقسام، والمحاسبين، في البنوك المحلية العامة في فلسطين،وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي وتحليل متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها.

2- النتائج : وكان من أهم نتائج الدراسة ما يلي:

1) يؤثر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة بشكل إيجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المتمثلة في :الملاءمة، والموثوقية، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة، وذلك في حالة توافر الأسواق المالية الكفوءه والنشطة، والمقومات الثقافية في المجتمع المالي، والكوادر الفنية المؤهمة للتعامل مع قياس القيمة العادلة في فلسطين.

2) تعتبر معلومات القيمة العادلة مقياسا مفضلا لدى مستخدمي التقارير المالية، حيث أنها تعكس حقيقة المركز المالي للمنشأة وتوفر معلومات ذات جودة عالية لأداء البنوك في السوق المالي.

3) يعتبر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة مؤشرا في مجال التحليل المالي، حيث يوفر معلومات عن تطورات الأداء المصرفي بشكل يعكس حقيقة الأوضاع السائدة.

3- التوصيات: وقد خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات أهمها:

1) ضرورة توجه إدارة السوق المالي الفلسطيني نحو رفع مستوى كفاءة ونشاط السوق، بحيث تصبح القيمة السوقية تعكس القيمة العادلة؛ مما يسهم بدوره في تطبيق قياس القيمة العادلة في فلسطين وزيادة جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيقه.

2) ضرورة العمل على توفير قواعد استرشادية توضح آلية قياس وتطبيق القيمة العادلة، مما يزيد من موثوقية القيمة العادلة، من خلال التخفيض من درجة الاعتماد على التقديرات الشخصية من قبل معدي التقارير المالية، في ظل عدم وجود سوق نشطة وكفوءه.

3) ضرورة إجراء المزيد من البحوث التطبيقية، والتحليلية في مجال محاسبة القيمة العادلة وذلك للاستفادة من نتائج وتوصيات الأبحاث للحصول على المعلومات اللازمة لمستخدمي التقارير المالية في ترشيد القرارات الاستثمارية وتشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية الفلسطيني.

ثانيا: دراسة جميل حسن النجار، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين،المجلة الأردنية في إدارة الأعمال المجلد9 ،العدد3،الأردن،2013.

الاهدف :سعت الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1- بيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات المساهمة العامة الفلسطينية.

2- إظهار أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على مستوى القوائم المالية وعملية اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي القوائم المالية.
3- كشف مدى وجود مشكلات ومعوقات تواجه الشركات المساهمة العامة الفلسطينية في أثناء تطبيق المحاسبة العادلة.
4- الخروج ببعض التوصيات ذات العلاقة بأثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على عدالة تمثيل المركز المالي وتجنب مخاطر استخدام تقديرات القيمة العادلة عند اتخاذ القرارات المالية، وفتح أفاق جديدة للدراسات المستقبلية.

النتائج: توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- ان تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المساهمة العامة الفلسطينية يزود المستثمرين بوعي وظرة تنبؤية مستقبلية لقيمة الشركة، و يوفر معلومات تتصف بالحياد، وقدرتها على تمثيل الوضع بشكل سليم و إمكانية التحقق منها،وتعكس واقع المنشأة الاقتصادي،كما يزيد من درجة الموثوقية والاعتمادية للمعلومات الواردة في قوائمها المالية .
- إن استخدام قياس القيمة العادلة أكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية، ويعد أسلسًا أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية.
- توجد معوقات تحول دون التطبيق التام والسليم لكافة متطلبات القياس بالقيمة العادلة من قبل الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، مثل عدم وجود أسواق نشطة لبعض الأصول مما يتطلب من المحاسبين بذل جهدًاكبيرً ا، وتكلفة تطبيق عالية، هذا بالإضافة إلى احتمال إساءة استخدام القياس بالقيمة العادلة من قبل الإدارة واستغلالها في عملية إدارة الأرباح.
- تشير نتائج الدراسة – وفقًا لأراء عينة الدراسة – إلى أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة لا تؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية ومن ثم ليس لها علاقة بالتسبب في الأزمات المالية، وإنما تعد من الأدوات التي تظهر وتكشف العيوب وسوء الإدارة في حالة وجودها.

التوصيات :

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج تفيد بالآثار الايجابية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية و ملاءمة القوائم المالية ومن ثم زيادة الثقة بالمعلومات التي توفرها تلك القوائم من قبل المستخدمين، قدم الباحث التوصيات التالية:

1) ينبغي العمل على توفير قواعد استرشادية واضحة ومحددة لقياس القيمة العادلة، وتقليل الاعتماد على التقديرات الشخصية من قبل معدي التقارير المالية، لتجنب المشكلات الناتجة عن عمليات إدارة الأرباح.
2) من الضروري أن تعمل الإدارة على المواءمة والموازنة بين خاصيتي الموثوقية و الملاءمة في أثناء تطبيق محاسبة القيمة العادلة في القياس المحاسبي.
3) ضرورة توخي الدقة والحياد من قبل القائمين بتحديد إجراءات القياس للقيمة العادلة للأصول، لما له من آثار مباشرة على دقة قياس صافي الربح المحاسبي.
4) ضرورة قيام الجهات المشرفة على أداء السوق المالي الفلسطيني بالعمل الجاد بشكل متواصل على استحداث كافة الإجراءات والخطوات الإدارية والتنظيمية والتشريعية التي من شانها زيادة كفاءة السوق المالي ليعكس أسعار عادلة على الأوراق المالية المتداولة.

5) العمل على اجراء تعديل بعض النصوص و القوانين ذات الطابع الاقتصادي .
6) من الضروري أن تتبنى إدارات الشركات المساهمة العامة الفلسطينية سياسة ممنهجة لتدريب معدي و مدققي القوائم المالية على آلية تطبيق محاسبة القيمة العادلة والإلمام التام بكافة معايير القيمة العادلة بهدف زيادة إلمامهم ووعيهم بأسس التطبيق، وذلك من خلال عقد الدورات التدريبية، وورش العمل الهادفة إلى منح المزيد من المعرفة والمهارة في هذا المجال.

ثالثا: دراسة يونس بعنوان" :أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم :دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،2011.

1- الاهداف:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عائد السهم المتمثل في كل من العائد السوقي والعائد من صافي الدخل من خلال تحليل الجوانب النظرية المرتبطة بالموضوع والأسس العملية التي تقوم عليها والمعالجات المحاسبية المتعلقة بها

2- النتائج: وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها :

- ✓ إن عائد السهم السوقي يتأثر إيجابيا بكل من صافي الدخل، أرباح الأدوات المالية، الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين، التغير المتراكم في القيمة العادلة.
- ✓ تحقيق غالبية الشركات موضوع الدراسة مكاسب حيازة، الأمر الذي انعكس إيجابا على الأداء المالي لتلك الشركات وبالتالي زيادة عائد السهم من صافي الربح.

3- التوصيات: ومن أهم التوصيات ما يلي:

- ✓ ضرورة المحافظة على استمرارية تطبيق محاسبة القيمة العادلة ومتابعة ما يطرأ بشأنها من تعديلات، والعمل على ترسيخ مفاهيم ثقافة تطبيقاتها من خلال تأهيل وتطوير أداء العاملين في مجال المحاسبة عن الأدوات المالية، وكذلك إصدار معيار يتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني في إثبات كقياس الأدوات المالية.
- ✓ ضرورة الاهتمام بعملية التحليل المالي لما لها من دور فاعل في بيان الوضع المالي للمنشآت فضلا عن دوره في ترشيد قرارات الاستثمار من خلال ما تحمله عملية التحليل من دلالات مهمة، وعدم الاعتماد على المؤشرات الأولية للبيانات المالية المنشورة فقط.

رابعا: دراسة منى كامل وصفاء احمد العاني،دور تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية، بحث مقدم في ،المؤتمر العربي السنوي العلم الأول واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح بغداد - جمهورية العراق 16-17 ابريل 2014.

1- مشكلة الدراسة:

هل كان لمعايير المحاسبة الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة دور أساس في حدوث الأزمة المالية العالمية؟

2- الاهداف: هدف البحث إلى ما يلي:

- ✓ بيان مفهوم القيمة العادلة وعرض معايير المحاسبة الدولية التي تبنت هذا المفهوم.
- ✓ التعرف الى ماهية الأزمة المالية العالمية وأسبابها،وبيان دور القيمة العادلة فيها.

2- النتائج : توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

✓ أصبحت معايير المحاسبة الدولية مرجعا لا غنى عنه يسترشد به المهنيون في أنحاء العالم لأنها تمثل نتاج كبير ومكثف للجنة مهنية متخصصة، هي لجنة المعاير المحاسبية الدولية التي تضم مندوبين لهيئات المحاسبة المهنية وخبراء على قدر كبير من الكفاءة المهنية وتحوز تلك المعايير على قبول معظم المنظمات المهنية في الدول المتقدمة والنامية على حدة.

✓ أن التقويم على أساس القيمة العادلة يعطي مؤشرا أفضل لأداء الوحدات الاقتصادية لأنه يعكس تحركات قيمة الاستثمارات التي تحت سيطرتها وبالتالي توفر أسلوبا أكثر موضوعية لقياس أثر القرارات المتعلقة بالاستثمارات.

✓ أدت الأزمة المالية إلى تدني ثقة مستخدمي البيانات المالية في مهنة المحاسبة والتدقيق.

✓ ان القيمة العادلة ليست سببا في الأزمة المالية و انما السياسات الخاطئة في التطبيق وضعف الرقابة وغياب الأخلاق المهنية.

3- التوصيات:

✓ تفعيل دور مجلس المعايير والقواعد المحاسبية العراقية من اجل التوافق مع معايير الإبلاغ المالي الدولية.

✓ التثقيف بأهمية مدخل القيمة العادلة و ملاءمته للمستثمرين في الأوساط الأكاديمية والمهنية.

✓ ضرورة تضافر الجهود لإيجاد حلولا مناسبة لإعادة ثقة مستخدمي البيانات المالية بمهنة المحاسبة والتدقيق ومنها إصلاحا لأنظمة المحاسبية وتفعيل الحاكمية المؤسسية.

✓ توفير أدلة إرشادية تفصيلية عن الطريقة التي تقاس بها القيمة العادلة لقطع الطريق على المتلاعبين في تحقيق منافع ذاتية.

خامسا: دراسة منصور فيجان دعسان المطيري حول مدى التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات و المطلوبات المالية، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، الكويت، 2011.

1- الاهداف:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى التزام البنوك التجارية لمتطلبات تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات و المطلوبات المالية في دولة الكويت ، وذلك من وجهة نظر المديرين الماليين في البنوك التجارية ،وكذلك مدققي الحسابات في مكاتب التدقيق العاملة في الكويت .

2- النتائج:

- أن البنوك التجارية الكويتية تلتزم في تطبيق الاعتراف المحاسبي و الافصاح المالي للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية.
- أن البنوك التجارية الكويتية تلتزم في تطبيق قياس وعرض الاستثمارات للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية.

2- التوصيات: و قدمت الدراسة التوصيات التي منها ما يلي:

- استمرار البنوك التجارية الكويتية في الالتزام بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة على الموجودات و المطلوبات المالية كونها تنهض بمستوى الافصاح و الابلاغ المالي من مجرد معلومات مالية تاريخية إلى معلومات مالية حديثة تعكس الوقائع الاقتصادية
- ضرورة إدراك أهمية القيمة العادلة لما لها من انعكاسات جيدة على البنك .

سادسا: دراسة دكتور /رضا إبراهيم صالح، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية، للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم(2) ، المجلد رقم (46)،مصر،2009.

1-الاهداف:

- التعرف على مدى أهمية معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية والمصرية وأهم المشاكل المتوقعة في تطبيقها في شركات قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية من وجهة نظر أفراد العينة
- معرفة انعكاسات تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة على جودة التقارير المالية لتلك الشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك بالبورصة المصرية .

استهدفت الدراسة التطبيقية اختبار فروض الدراسة وذلك من خلال استقصاء أراء عينة من المديرين الماليين والمراجعين الخارجين والمراجعين الداخليين للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك بالبورصة المصرية بشأن مفهوم القيمة العادلة ومدى الالتزام بها وتطبيقها على الأدوات المالية والاستثمارات العقارية والأصول الثابتة والأصول الأخرى ومدى قبولهم للمحاسبة عن القيمة العادلة وأثرها على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية

2- النتائج: خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1 - يؤثر تطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة بشكل إيجابي على جميع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية .

2 - أوضحت نتائج الدراسة، ومن خلال التحليل الإحصائي ومعاملات الارتباط بأن الأثر الإيجابي الأكبر لتطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة كان في اتجاه خاصية موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية.

3 - أن معلومات القيمة العادلة أكثر ملاءمة لاحتياجات مستخدمي التقارير المالية مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية، حيث أنها تعكس بشكل أفضل الوضع المالي الحاضر، كما أنها تسهل من عملية تقييم أداء الماضي، والتنبؤات المستقبلية، إلا أنها في نفس الوقت أقل موثوقية من معلومات التكلفة التاريخية.

4 - أن معايير المحاسبة بشكل عام والمعايير الموجهة نحو القيمة العادلة بشكل خاص ليس لها علاقة بنشوء الأزمة المالية العالمية، وإنما كانت إحدى الأدوات التي أظهرت وكشفت العيوب وسوء الإدارة وخصوصاً الإدارة الائتمانية.

3- التوصيات: وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة أوصي الباحث بالآتي:

1- العمل على زيادة الوعي لمعدي ومراجعي التقارير المالية فيما يتعلق بمعايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة ، من خلال ورش العمل والدورات والندوات العلمية وإجراء بحوث

تطبيقية في مجال المحاسبة عن القيمة العادلة ، وتشجيع هذه الأطراف على متابعة معايير التقارير المالية الدولية بشتى الوسائل المتاحة.

2 - رفع مستوى التنسيق والتفاعل بين الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبية وبين الشركات بتطبيق المعايير المحاسبية، من أجل مزج المعرفة النظرية بالخبرة العملية للعاملين في تلك الشركات، مع زيادة الاهتمام بتدريس المعايير المحاسبية ضمن مناهج أقسام المحاسبة في الجامعات المصرية.

3 - دراسة وتحليل توجهات معايير المحاسبة الدولية بشأن القيمة العادلة واستخلاص الملائم منها لبيئة الممارسة المحاسبية المصرية، والعمل على إصدار معيار محاسبي مصري للمحاسبة عن القيمة العادلة، يتضمن تعريف واضح لمفهوم القيمة العادلة، وأسس قياسها،ومتطلبات الإفصاح عنها.

4 - ينبغي العمل على توفير قواعد استرشادية واضحة ومحددة لقياس القيمة العادلة، وتقليل الاعتماد على التقديرات الشخصية من قبل معدي التقارير المالية، لتجنب المشاكل الناتجة عن عمليات إدارة الأرباح.

سابعا : دراسة د .نائل عدس وأخرون ،القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة(دراسة لاستطلاع رأي المحاسبون القانونيون الأردنيون)، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع تحت شعار، تحت رعاية جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين،جامعة الاسراء الاردن 2006.

1- أهداف الدراسة:

هدف البحث إلى دراسة وإظهار الرغبة في استخدام القيمة السوقية العادلة في تقييم جميع أنواع الأصول وجعلها منهجا مستقلا في القياس المحاسبي ، والوقوف على رأي المحاسبون القانونيون الأردنيون ممن لهم علاقة كبيرة في ظهور قيم الوحدة المحاسبية في صورة صادقة وعادلة وعلى درجة من الموثوقية، وقد تم وضع الأهداف التالية:

1) تسليط الضوء على مشاكل القياس القائمة على التكلفة التاريخية.

2) الوقوف على طبيعة ومفهوم القيمة السوقية العادلة وفيما إذا كان هناك غموض لدى عينة البحث حول هذا المفهوم.

3) التعرف على الخصائص النوعية التي يمكن أن تضفيها القيمة العادلة على المعلومات المحاسبية وهي : الموضوعية ، الجمع ، المقارنة ، الاستمرارية ، والملاءمة.

4) الوقوف على مقومات ومعوقات استخدام القيمة السوقية العادلة لدى الشركات الاردنية.

2- النتائج:

1) إن تأكيد العينة على توفر الخصائص النوعية في المعلومات المقدمة من خلال تطبيق القيمة السوقية العادلة ، مثل الملاءمة والموضوعية والاستمرارية ، وبعض الخصائص الهامة مثل خاصية الجمع والمقارنة ، يشير إلى أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة للشركات الأردنية ، ويدعم ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية والمفصح عنها في هذه الشركات ، كما أنها تحقق تكيفا كبيرا من أية تغيرات في البيئة المحلية والدولية.

2) يرى المحاسبون القانونيون الأردنيون بأنه ليس هناك تدخل للتقديرات و الأحكام الشخصية في التكلفة التاريخية ، و أنهم يرغبون بالتمسك بها لأنها تسهل عملهم عند تدقيقهم لعمل الشركات ، إذ انه لا يلزمهم سوى مطابقة المستندات المتعلقة بالأصول والقيم التي تظهر في الشركة ، وبالتالي فهي تخفف عملية مساءلتهم.

3) إن رؤية المحاسبون القانونيون الاردنيون لتبني معايير محاسبية دولية لا يساعد بشكل كبير تطبيق القيمة السوقية العادلة ، وهذا الأمر يمكن أن يعزى إلى أن المعايير المحاسبية الدولية لا تحمل في طياتها صفة الالزام بتطبيق القيمة العادلة في القياس المحاسبي على جميع أصول الشركة..

4) هناك سيطرة كبيرة من قبل التشريعات الضريبية على القياس المحاسبي في الشركات الاردنية ، وهذه احدى المحددات التي تزيد دعم تطبيق التكلفة التاريخية في البيئة الاردنية ، مما أدى إلى عدم الاهتمام الكبير بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية التي تحث على تقييم الاصول (الثابتة خصوصا) بالقيمة السوقية العادلة لدى الشركات الاردنية.

5) تفتقر البيئة الاردنية إلى إدراك كبير لمفهوم القيمة السوقية العادلة في القياس المحاسبي.

6) هناك رفض من قبل البيئة الاردنية لاستخدام القيمة السوقية العادلة كمنهج مستقل في القياس المحاسبي ، على الرغم من اعترافها بتوفيرها العديد من الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية الناتجة عن هذا المدخل في القياس المحاسبي.

3 - **التوصيات:** استنادا إلى النتائج التي عرضها الباحثان ، فإنهما يوصيان بما يلي :

1) تشجيع تطبيق معايير المحاسبية الدولية التي تخص القيمة السوقية العادلة في الشركات الاردنية من خلال التعاون مع الادارة المالية في الشركات وذلك لان أصحاب المهنة لهم الدور الكبير في فرض السياسات المحاسبية.

2) تعديل التشريعات الضريبية بما يتوافق مع تطبيق القيمة السوقية العادلة ظرا لأن المعايير المحاسبية الدولية توصي بالقياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة.

3) من الضروري قيام الباحثين في المستقبل بدراسة أسباب تمسك التشريعات الضريبية بالتكلفة التاريخية وعدم رغبتها بتعديل القوانين بما يتناسب وتطبيق القيمة السوقية العادلة.

4) الحث على تنشيط وتطوير وتنظيم أسواق السلع والخدمات بالشكل الذي يسهل الحصول على الكلفة الاستبدالية والقيمة البيعية.

16 المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية:

أولا : دراسة Tan, Hancock, et. al., بعنوان" :أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الأدوات المالية وجهات نظر المؤسسات المالية في كل من استراليا وسنغافورة.[1]"2004

1- الأهداف:

[1] Tan, C. W. R., Hancock, P., Taplin, R. and Tower, G. **Fair Value Accounting for Financial Instruments: Australian Versus Singaporean Preparers' Perspectives,** presented at the 16th Annual Asian-Pacific Conference on International Accounting Issues in Seoul, Korea, November 7-10, 2004.

هدفت هذه الدراسة إلى فحص وجهات نظر المؤسسات المالية في كل من استراليا وسنغافورة، فيما يتعلق بالنموذج الدولي المقترح فيما يخص تطبيق محاسبة القيمة العادلة، وقياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة، والاعتراف بالإيرادات والنفقات المترتبة على تطبيقها في قائمة الدخل، كما أن الدراسة أرادت معرفة أراء هذه المؤسسات فيما يتعلق بمدى ملاءمة المعلومات التي يقدمها تطبيق القيمة العادلة، وفيما إذا كانت هناك إمكانية المقارنة ما بين القوائم المالية لهذه المؤسسات عندما تقوم جميعها بتطبيق القيمة العادلة.

2- النتائج : وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

1- وجود حيادية في دعم تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جميع الأدوات المالية .

2- أن البنوك الاسترالية أظهرت معارضة أكبر في تطبيق القيمة العادلة مقارنة بسنغافورة.

3- إن التحديات الائتمانية في استراليا هي أكثر موثوقية منها في سنغافورة بالنسبة لاستخدم القيمة العادلة في القياس المحاسبي .

4- وجود اتفاق عام بأن محاسبة القيمة العادلة تحسن من ملاءمة المعلومات التي تقدمها.

3- التوصيات : ومن أهم التوصيات :

ضرورة إجراء مقارنة ما بين قوائم الدخل للمؤسسات المالية للتأكد من توفر الخصائص النوعية للقيمة العادلة.

ثانيا : دراسة Christensen and Nikoaev [1] 2004 بعنوان -ظروف تطبيق محاسبة القيمة العادلة كبديل للتكلفة التاريخية :

1- الأهداف :

هدفت إلى توضيح ظروف تطبيق محاسبة القيمة العادلة كبديل للتكلفة التاريخية

2- النتائج : توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج منها:

أن تطبيق القيمة العادلة على الأصول غير المالية مثل المباني والمعدات تكون أقل كفاءة لمتخذي القرارات اذا ما قورنت بالتكلفة التاريخية وأن معايير الابلاغ المالي(IFRS) قدمت ميزة لم تقدمها المعايير التي سبقتها، حيث أتاحت للشركات المجال للاختيار بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة بالنسبة للأصول غير المالية، مع الالتزام بالثبات و الافصاح عن السياسة المحاسبية المستخدمة.

ثالثا : دراسة Shamkuts, Volha :

وقد قام (Shamkuts (2010[2]: من خلال دراسته بتقديم تحليل نظري لمفهوم وأهمية وطرق تطبيق محاسبة القيمة العادلة لدى منشات الأعمال حيث تم عرض مفهوم وطريقة تنفيذ محاسبة القيمة العادلة وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، ومن ثم تم إجراء مقارنة بين نظم

[1] جميل حسن النجار،أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية،المجلة الأردنية في إدارة الأعمال المجلد9 ،العدد3،الأردن،2013،ص:472.

[2] Shamkuts, Volha .**Fair Value Accounting. ,** University of Iceland**,** Faculty of Business Administration , Master Thesis2010.

محاسبة القيمة العادلة، والتكلفة التاريخية، وقد تم الربط بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الاستثمارات المالية وأزمة أسواق المال العالمية.

1- النتائج : وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات منها:

أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة أكثر ملاءمة من تطبيق التكلفة التاريخية ذلك لان القيمة العادلة تعطي معلومات محدثة أولا بأول لتعكس قيمتها السوقية ومن ثم زيادة الشفافية، لكن في المقابل قد يؤدي تطبيق محاسبة القيمة العادلة إلى إعطاء فرصة للإدارة للتلاعب ، حيث إن القيمة السوقية قد لا تعكس القيمة العادلة بافتراض عدم كفاءة السوق.

المطلب الرابع : التعليق على الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة موضوع محاسبة القيمة العادلة من مختلف الجوانب وذلك حسب نظرة كل باحث، حيث تم التركيز على إنتقاء الدراسات التي اعتمدت على الجانب التطبيقي من خلال، إما دراسة حالة وإما استخدام أداة الاستبيان و معالجة بياناته عن طريق برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية ، فنلاحظ أن كل دراسة أخذت بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية و القانونية لكل دولة ، فنجد أغلب الدراسات الجزائرية التي تناولت موضوع القياس المحاسبي بمختلف بدائله و أثره على الخصائص النوعية للمعلومات قد توصلت إلى نتائج متقاربة ،حيث أكدت أن الاصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر تدخل ضمن محاولة تبني معايير المحاسبة الدولية ،وذلك من خلال النظام المحاسبي المالي ، و الذي لم يتطرق إلى محاسبة القيمة العادلة بمفهومها الشامل بل جزء منها ،و المتمثل في القيمة الحقيقة ، كما تم التوصل إلى هناك صعوبة في تطبيق مفهوم القيمة العادلة بسبب حداثته في البيئة المحاسبية الجزائرية ، بالاضافة إلى عدم توفر أسواق مالية نشطة ، كما يوجد نقص في الاطارات و الكفاءات المؤهلة علميا عمليا لتطبيق مفهوم محاسبة القيمة العادلة ، وعليه أوصت هذه الدراسات بضرورة توفير بيئة اقتصادية و قانونية و محاسبية ملائمة من أجل تطبيق القيمة العادلة لما لها من مميزات كثيرة و التي من بينها تحسين جودة المعلومات .

أما الدراسات العربية فقد توصلت إلى فكرة مفادها أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يؤثر بشكل ايجابي على الخصائص النوعية لمعلومات القوائم المالية شريطة التطبيق التام و السليم لكافة متطلبات القياس بالقيمة العادلة مع ضرورة توفير البيئة الاقتصادية و المالية و القانونية اللازمة، وذلك من خلال الالتزام بتبني معايير المحاسبة الدولية و التعديلات الصادرة في ذلك، وأن محاسبة القيمة العادلة لم تكن السبب في نشوء الازمة المالية العالمية كما زعم البعض و انما كان الخلل في فهمها وتطبيقها.

أما الدراسات الأجنبية فقد أكدت أن هناك إتفاق عام بأن القيمة العادلة أكثر ملاءمة من تطبيق التكلفة التاريخية و ذلك لأنها تعطي معلومات محينة تعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي ،ومن ثم زيادة الشفافية و لكن في المقابل قد يؤدي تطبيقها إلى إعطاء فرصة للادارة للتلاعب في حالة عدم كفاءة السوق .

خاتمة الفصل الثالث

بناء على ما تقدم في هذا الفصل نستنتج أن مختلف بدائل القياس المحاسبي بالرغم مما تتميز به مزايا إلا أنها تنطوي على مساوئ ن وذلك بسبب ما تخلفه من أثار على مخرجات عملية القياس المحاسبي و ما تتميز به من خصائص ،فنجد محاسبة القيمة العادلة أصبحت بديل لا مناص منه لمبدأ التكلفة التاريخية خصوصا في أوقات التضخم ، باعتبارها تؤثر بشكل إيجابي على الخصائص النوعية لمعلومات القوائم المالية مقارنة بمخرجات التكلفة التاريخية، إذ أن من المتوقع أن يؤدي استخدامها دورا جوهريا في الارتقاء بالإبلاغ المالي و المحتوى الإعلامي للتقارير المالية و توفير المعلومات المحاسبية ذات الجودة الملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الناجعة.

وبعد أن قمنا بعرض كل من التكلفة التاريخية والقيمة العادلة وجدنا أن كل منهما تحتوي على مزايا وعيوب، ووجود آراء مؤيدة وأخرى معارضة لكل منهما، فقمنا بإسقاط معايير التقييم على كل من التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، فوجدنا أن التكلفة التاريخية تحتوي على أخطاء وحدة القياس وأخطاء التوقيت، ووجدنا أن القيمة العادلة تحتوي على أخطاء قياس وتوقيت اقل من التكلفة التاريخية، فالرغم من أنها صعبة الفهم ظرا لحداثتها إلا أنها ملائمة في اتخاذ القرارات مقارنة مع التكلفة التاريخية.

كما أنه وبناءا على ما تم عرضه من دراسات سابقة حول أهمية القياس المستند إلى القيمة العادلة و أثره على الخصائص النوعية لمعلومات القوائم المالية ، وجدنا أنها توصلت إلى نتائج متقاربة فيما يتعلق بالتأثير الايجابي لتطبيق محاسبة القيمة العادلة وذلك بشروط محددة و في ظروف معينة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منها ، بالإضافة إلى ضرورة مواكبة التعديلات الحاصلة في معايير المحاسبة الدولية التي تناولت موضوع محاسبة القيمة العادلة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تهتم المحاسبة بتحديد وقياس وتوصيل المعلومات المالية عن المؤسسات الاقتصادية المختلفة وذلك من اجل تلبية احتياجات الأطراف ذوي العلاقة من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة، ولما كانت أعمال الوحدات الاقتصادية قد تشعبت وتعقدت وتعددت فيها المخاطر المالية ومخاطر العمليات، وأصبح عدد هذه الوحدات الاقتصادية في تكاثر،و أن احتياجات الأطراف المستخدمة للبيانات المالية في تزايد مستمر، كان لابد من تطوير المعايير المحاسبية لتلبية هذه الأوضاع الجديدة ، خصوصا ما يتعلق ببدائل القياس المعتمدة، حيث كانت محاسبة القيمة العادلة خطوة هامة في هذا المجال.

فبعد بروز عدة انعكاسات سلبية نجمت عن اعتماد منهج التكلفة التاريخية في عملية القياس المحاسبي للأحداث و النشاطات المختلفة التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية ،أضحى من الضروري البحث عن بديل لهذا المنهج ، فظهر منهج ومفهوم محاسبة القيمة العادلة كبديل مهم، نظرا لتأثيره المباشر على نوعية و قيمة المعلومات المالية الناتجة عن تطبيقه كبديل في القياس و الإفصاح المحاسبي بالرغم من الانتقادات التي وجهت له كخروجه عن بعض المبادئ و الفروض المحاسبية المتعارف عليها.

ومع هذا فإن مستخدمي القوائم المالية يبحثون عن المعلومات الأكثر ملاءمة وفي الوقت نفسه معلومات موثوقة يمكن الاعتماد عليها ، وعليه لا يوجد بديل للقياس شامل ومتكامل يمكن أن يوفر لنا هاتين الخاصيتين معاً ، فنجد أن التكلفة التاريخية توفر لنا معلومات تتصف بموثوقية عالية وفي نفس الوقت هي غير ملائمة لاتخاذ القرارات خاصة في فترات التضخم ، بينما القيمة العادلة توفر لنا معلومات ملائمة جدا لاتخاذ القرارات إلا أن الموثوقية غير متوفرة ، فالمفاضلة بين خاصيتي الملائمة و الموثوقية وضعنا أمام المقارنة بين التكلفة التاريخية و القيمة العادلة.

النتائج : من خلال هذا البحث توصلنا إلى مجموعة من النتائج نوجزها في النقاط التالية:

1- صعوبة تطبيق مفهوم القيمة العادلة وهذا راجع إلى حداثة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، وكذلك نقص وعي واهتمام المجتمع المحاسبي الجزائري بالمعايير المحاسبية الدولية، بالإضافة إلى عدم توفر الظروف الاقتصادية و القانونية المناسبة لتطبيق محاسبة القيمة العادلة.

2- يؤثر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة بشكل إيجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المتمثلة في :الملاءمة، و الموثوقية، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة، وذلك في حالة توافر الأسواق المالية الكفوءة والنشطة، والمقومات الثقافية في المجتمع المالي، والكوادر الفنية المؤهلة للتعامل مع قياس القيمة العادلة .

3- أن معلومات القيمة العادلة أكثر ملاءمة لاحتياجات مستخدمي التقارير المالية مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية، حيث أنها تعكس بشكل أفضل الوضع المالي الحاضر، كما أنها تسهل من عملية تقييم أداء الماضي، والتنبؤات المستقبلية، إلا أنها في نفس الوقت أقل موثوقية من معلومات التكلفة التاريخية، و بالتالي ضرورة الموازنة بين الملاءمة و الموثوقية عند القياس.

4- أن معايير المحاسبة بشكل عام والمعايير الموجهة نحو القيمة العادلة بشكل خاص ليس لها علاقة بنشوء الأزمة المالية العالمية، وإنما كانت إحدى الأدوات التي أظهرت وكشفت العيوب وسوء الإدارة وخصوصاً الإدارة الائتمانية، أي أن معايير المحاسبة كانت هي المشخصة للعيوب وليست المسئولة عنها.

5- هناك تمسك بالاستمرار في استخدام التكلفة التاريخية كبديل مهم في القياس المحاسبي من قبل العديد من المهتمين بالمحاسبة على الرغم من أنها تعاني من مشاكل كبيرة في منهجيتها و عدم تكيفها مع تغيرات الأسعار، و ذلك بسبب أنها تسهل عملية التدقيق و المراجعة ،إذ أنه لا يلزم سوى مطابقة المستندات .

6- إن التكلفة التاريخية لا تصلح لإعادة تقييم الأصل أو مجموعة الأصول المنخفضة القيمة، ظراً لأن التكلفة التاريخية تنتهي بمجرد الانتهاء من عملية التسجيل في الدفاتر فمن الطبيعي أن تتغير التكلفة التاريخية للأصل بعد فترة زمنية من الحصول على الأصل، إذاً كيف سيتم الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم الأصل المنخفض قيمته، وبناءٍ عليه تكون القيمة العادلة أفضل بكثير من التكلفة التاريخية خاصةً عند تقييم الأصول بعد فترة زمنية من الاقتناء.

7- صعوبة تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة في الواقع الجزائري بسبب ضعف الاقتصاد و تخلف الممارسات الاقتصادية والتجارية ،وعدم توفر أسواق و مصادر للحصول على هذه القيمة ، مما ينقص من جدوى القوائم المالية ،لذلك فإن الأولوية لا تكمن في تغيير المرجعية المحاسبية بقدر ما تكمن في التحكم في تسيير و تعديل القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي و التجاري ، وبعده يأتي تغيير النظام المحاسبي كنتيجة حتمية وكلبنة في بناء اقتصاد عصري تلعب فيه المعلومة المالية دورا أساسيا كما هو الحال في الاقتصاديات المتقدمة .

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلنا من خلال هذه الدراسة يمكن اعطاء التوصيات التالية:

1- العمل على مساعدة المؤسسات في توفير الإطارات والكفاءات المؤهلة علميا وعمليا لتطبيق النظام المحاسبي المالي،مع ضرورة تحديث"SCF" بما يتوافق ومستجدات معايير الإبلاغ المالي"IAS/IFRS "، وذلك من خلال إجراء دورات تكوينية تتميز بالجدية والفعالية.

2- العمل على توفير البيئة الاقتصادية والمالية والقانونية، لغرض المساعدة على استعمال الطرق الحديثة للقياس للوصول إلى القيمة العادلة من اجل تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي المالي.

3- العمل على تطوير بورصة الجزائر وتفعيل دورها في تمويل المؤسسات،والانضمام إلى مختلف الهيئات الدولية مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية والمنظمة الدولية لهيئات تداول الأوراق المالية.

4- ضرورة العمل على توفير قواعد استرشادية توضح آلية قياس وتطبيق القيمة العادلة و إلزامية تطبيقها بشكل رسمي، مما يزيد من موثوقية القيمة العادلة، من خلال التخفيض من درجة الاعتماد على التقديرات الشخصية من قبل معدي التقارير المالية، في ظل عدم وجود سوق نشطة و كفوء.

5- ضرورة المحافظة على استمرارية تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة ومتابعة ما يطرأ بشأنها من تعديلات، كونها تنهض من مستوى الإفصاح و الإبلاغ المالي من مجرد معلومات مالية تاريخية إلى معلومات مالية حديثة تعكس حقيقة المركز المالي للمنشأة، و تستشرف المستقبل بدلا من تسجيل الماضي .

6- ضرورة التركيز بداية على تقييد الإنسان بسبب دوره الرئيسي في التدخل في تحديد القيمة العادلة، وكذلك أنس القياس الأخرى، من خلال وضع آليات دقيقة وتعليمات واضحة غير مزدوجة للقياس بالقيمة العادلة، والعمل على ترسيخ مفاهيم ثقافة تطبيقاتها من خلال تأهيل وتطوير أداء العاملين في مجال المحاسبة .

7- أن يتم التعامل من جميع الأطراف في السوق لعكس واقع القيمة العادلة، وتحقيق مفهوم السوق النشط، مع ضرورة التأني والحذر بشتقاق القيمة العادلة في حالة الأسواق غير النشطة، حيث أن القيمة العادلة يفترض تحديدها في الأسواق النشطة، وتصبح الأسعار في ظل الأسواق غير النشطة غير ذي دلالة على القيمة العادلة.

آفاق الدراسة :

تناولت هذه الدراسة موضوع أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية "دراسة مقارنة بين منهجي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة"، وفي هذا الصدد يمكن اقتراح مواضيع ذات صلة بهذا الموضوع مثل:

- أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على التدقيق الداخلي والخارجي .

- دور محاسبة القيمة العادلة في ترشيد القرارت.

-

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

1. أبو نصار ، محمد وحميدات ، جمعة ،**معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية** ، دار وائل للنشر، عمان، 2013.
2. الدهراوي كمال، هلال عبد الله، **المحاسبة المتوسطة بين النظرية والتطبيق**، الد ار الجامعية، الإسكند رية مصر،1999.
3. المغيولي، محمد بن حمد،" **الدور المرتقب للإطار الفكري للمحاسبة المالية"**، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك سعود، السعودية،2003.
4. حسين القاضي، مأمون توفيق، **نظرية المحاسبة**، الد ار العلمية ود ار الثقافة، عمان الأردن ، 2004 ، ص:251.
5. حسين يوسف القدضي، سمير معذى الريشدني، **موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير إعداد التقارير المالية الدولية**،د ار الثقافة، عمان ، الأردن،ج1، 2012 .
6. حنان، رضوان، **النموذج المحاسبي المعاصر**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،ط1، جامعة حلب، جامعة عمان الأهلية، 2003.
7. حيدر محمد علي بني عطا، **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة**، دار الحامد، عمان الأردن،ط 1، 2007.
8. خالد السويطي،طلال أبو غزالة ، **قياس القيمة العادلة** ، الأردن- عمان ، بدون سنة النشر.
9. خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية**،(**IFRSs & IASs**)،ط1،إثراء للنشر والتوزيع،عمان، الأردن،2008 .
10. خيرت ضيف ، أحمد نور ، أحمد بسيوني، **المحاسبة المالية دراسات في القياس و التحليل المحاسبي** ،الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت لبنان ،1984 .
11. دونالد كيسو وجيري وبجانت، **المحاسبة المتوسطة ،الجزء الاول** ،تعريب أحمد حامد حجاج ،دار المريخ للنشر ،الرياض ،المملكة العربية السعودية،2005.
12. رضوان حلوة حنان،**تطور الفكر المحاسبي:مدخل لنظرية المحاسبة** ط1،الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع ،وجار الثقافة للنشر و التوزيع عمان ، الاردن،2003.
13. ريتشارد شرويد، وآخرون، **نظرية المحاسبة**، ترجمة خالد علي احمد كأجيجي، وآخرون، دار المريخ، الرياض السعودية، 2006 .
14. عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة** ، ط1، ذات السلاسل للطباعة و النشر،الكويت،1990.
15. عبد الستدار الكبيسي، **الشامل في المحاسبة**، دار وائل، عمان الأردن،ط2 ،2010.
16. عفاف إسحاق أبوزر ، **المحاور الرئيسية للقياس المحاسبي الأصول باستخدام مفهوم القيمة العادلة في إطار** .**معايير المحاسبة الدولية** ، جامعة البترا ، الاردن 2008.

17. محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية القياس العرض والافصاح، دار وائل، عمان ،الأردن،2004.
18. محمد مطر، موسى السيوطي، الممارسات المهنية في مجالات القياس العرض والافصاح،د ار وائل، عمان، الأردن،2008 .
19. نعيم حسين دهمش،القوائم المالية و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و المقبولةقبولا علما، دار المطبوعات للنشر و دائرة المكاتب الوطنية ،عمان ،الاردن ،1995.
20. هيثم إدريس محمد المبيضين و د .عمي محمد ثجيل المعموري و أ .احمد محمد المبيضين، دور الاعتماد المزدوج للتكلفة التاريخية والقيمة العادلة في تحقيق ملائمة وموثوقية البيانات المالية، كلية العلوم الإدارية والمالية ،جامعة الإسراء الخاصة.بدون سنة نشر.
21. وليد ناجي الحيالي ، يوسف الأسدي ، عرض كتاب النظرية المحاسبية ، الأكاديمية العربية المفتوحة في. الدانمارك ، نسيان 2008.
22. وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، منشورات الاكادمية العربيةفي الدانمارك،2007 .

2-أطروحة دكتوراه:

1. سفيان بن بلقاسم، النظام المحاسبي الدولي و ترشيد عملية اتخاذ القرارفي سياق العولمة وتكور الاسواق ،أطروحة دكتوراه دولة،غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،الجزائر ،2010/2009.
2. صلاح، حوس، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي،أطروحة دكتوراه دولة،غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، النسخة الكترونية(2008).
3. ضيف الله محم الهادي، أثر تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية على الإفصاح وجودة التقارير المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة البليدة، الجزائر، 2014 .

3- رسائل الماجستير:

1. احمد محمد صالح الجلال ،دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية(حالة الجمهورية اليمنية 1990 - 2003)،مذكرة ماجستير، غير منشورة ،جامعة الجزائر 2003.
2. الزعبي، يامن،" القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الاردن،2005.
3. المدل، إيمان، أثر جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها عمى كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية :دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين،2010 .
4. زهران، عماد ،مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية في ضوء المعايير المحاسبية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر،2005.

5. زين عبد المالك،**القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي دراسة حالة مجمع صيدال وحدة الحراش** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير،جامعة أمحمد بوقرة ،بومرداس، الجزائر2013/2012.

6. سليم بن رحمون، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد- دراسة حالة الملاحن الكبرى للجنوب** – بسكرة-،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص : محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، **2013/2012.**

7. عبد الحميد مانع الصيح، **أهمية الملاءمة و الثقة في التقارير المالية النشرة لأغراض اتخاذ القرارات و تقييم الاداء،رسالة** ماجستير غير منشورة ,كلية الادارة والاقتصاد،جامعة المستنصرة ،بغداد ،العراق،1995.

8. علي إبراهيم حسن ألكبسي، **المعلومات المحاسبية لإعتماد أسلوب التحسن المستمر للمنشاة الصناعية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الموصل ، العراق، 2004.

9. عواد، روحي، **محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط ،2010.

10. فريد زعرات، **معالجة القوائم المالية من أثار التضخم وفقا للمعايير المحاسبية الدولية**، مذكرة شهادة ماجيستر، غير منشورة، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر،2009

11. لايقة، رولا كلس، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار** –دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري- رسالة ماجستير، جامعة تشرين، اللاذقية ، سوريا،2007.

12. محمد قوادري ، **قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية** ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة سعد دحلب بالبليدة ،الجزائر ، جويلية2010 .

13. مشريي حسناء، **دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008/2007.

14. منصور فيجان دعسان المطيري ، **مدى التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات و المطلوبات المالية**،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، الكويت، 2011.

15. ناصر محمد علي المجهلي ،**خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات** ،رسالة ماجستير ،جامعة الحاج لخضر ،جامعة باتنة ،2008 .

16. يونس، خالد عبد الرحمن، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية : دراسة تحليلية** ، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،2011.

4 - مذكرات الماستر:

1. الحاج أحمد وعقلي محمد ،**القيمة العادلة وأثرها على القوائم المالية**، بحث غير منشور، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، (2010).

2. بسمة سويد، **دراسة مقارنة بين مدارس القياس المحاسبي (التكلفة التاريخية – القيمة العادلة)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المحاسبية و المالية، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة-الجزائر،2012/2011

3. قويدري بوحفص،**تقييم مدارس القياس المحاسبي في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية دراسة ميدانية لعينة من المهتمين بالمحاسبة في ولايتي ورقلة والوادي**،مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية،جامعة قاصدي مرباح – ورقلة- الجزائر2014/2013.

5- تشريعات وقوانين:

1. القرار المؤرخ في 2008/07/26،**المتضن تحديد قوامئم التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و مدونة الحسابات و قواعد سيرها** ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،الصادرة في 2009/03/25، العدد 19.

2. مجلس معايير المحاسبة الدولية **IASB** ، **الإطار التصوري لإعداد وعرض القوائم المالية، 2001 (Framework)** الفقرة99.

6- الملتقيات:

1. بوكساني رشيد، أوكيل نسيمة، العرابي حمزة، **مبدأ التكلفة التاريخية بين الانتقاد والتأييد في ظل توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة العادلة**، الملتقى العلمي الدولي الأول حول الظلم المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، يومي17-18 جانفي 2010 بالمركز الجامعي الوادي .

2. حمدي، فله و نوبلي ، زجلاء، **الملتقى الوطني :حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، عنوان المداخلة :إستخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات الحوكمة**، 7 - 6 مايو2012، جامعة محمد خضيرة- بسكرة، الجزائر2012.

3. شنوف شعيب، اسماء ، **دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية** ،الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، يومي20-21 أكتوبر2009، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير ،جامعة فرحات عباس -سطيف ، الجزائر.

4. نعيمسابا خوري ، **القيمة العادلة و الإبلاغ المالي** ، جمعية المحاسبين القانونين في سوريا ، المركز الثقافي بالمزة بتاريخ2007/07/21 .

7 - المؤتمرات:

1. السعافين هيثم،" **مشاكل تطبيق محاسبة القيمة العادلة الدولية وظهرة هيئات الرقابة الحكومية**"المؤتمر العلمي المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين،الأردن،2006 .

2. دهمش نعيم و أبو رز عفاف،نعيم،و أبو زر،لسحق، **اتجاه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة**، المؤتمر العلمي المهني لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين،الاردن، 2004.

3. عدس، نل ، ونور، عبد الناصر،" **القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة"**، بحث مقدم إلى المؤتمر المهني العلمي السابع لجمعية المحاسبين القانونين الأردنيين، الأردن، أيلول 2006،.

4. منى كامل، **دور تبني معايير الإبلاغ المالي** الدولية الموجهة نحو القيمة **العادلة في الأزمة المالية العالمية**،المؤتمر العربي السنوي العلم الأول، واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح ،كلية اقتصاديات الأعمال جامعة النهرين، بغداد،العراق، 2014.

8- المجلات:

1. الجعارة، أسامة عمر،**المعلومات المتعلقة بمعايير محاسبة القيمة العادلة – الملاءمة والموثوقية ومشكلات التطبيق**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (29) ، جامعة بغداد، العراق2012

2. الدكتور خالد الجعارات والدكتور محمود الطبري،**مخاطر القياس المحاسبي** وانعكاسها**في القوائم المالية إبّان الأزمة المالية العالمية**،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد3،2013.

3. الصيح، عبد الحميد،" **أثر التضخم على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية** :دراسة ميدانية على الشركات الصناعية اليمنية"، المجلة العربية للمحاسبة، جامعة البحرين، البحرين، المجلد الثامن، العدد الاول،2005.

4. القشي، ظاهر، **السياسة المتبعة في تصنيف الأوراق المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم " 39 "** في الشركات المساهمة الأردنية :دراسة ميدانية، بحث منشور، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، القاهرة،2007.

5. بهاء غازي عرنوق،**أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد - 30 العدد الأول ،2014 .

6. تامر مزيد رفاعه ، **أثر تعليمات مصرف سورية المركزي في إلتزام المصارف الخاصة بمقتضيات القياس و الإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية ، المجلد 26 ، العدد الأول 2010.

7. جربوع، يكسف، **أسطر التكلفة التاريخية بين التأييد والانتقادات الموجهة اليها**، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونين، كانون أول، العدد الأول.

8. جميل حسن النجار، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية ،(دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين)**، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال ،المجلد9 ، العدد3،الاردن،2013.

9. سالم عبد الله حلس ، يوسف محمد جربوع ، **تأثير أسطر التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية في ظل التضخم المالي و موقف المراجع الخارجي في هذه الظاهرة** (دراسة تحليلية لآراء المراجعين القانونيين في فلسطين) ، الجامعة الإسلامية ، غزة فلسطين ، بدون سنة النشر

10. شنوف شعيب ، **محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية** ،ج1،مكتبة الشركة الجزائرية،بودواو،الجزائر2008

11. صالح، رضا إبرهيم، "**أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية**"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم(2) ، المجلد رقم (46)،2009.

12. صولم ريم واخرون،**تقييم جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية -دراسة حالة المؤسسات المتوسطة في ولاية عنابة**،بحث،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة باجي مختار عنابة-الجزائر،مجلة الاكاديمية العربية ، الدانمارك ،العدد14 /2013.

13. محمد حسان بن مالك وأخرون ،**أثر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات الناشطة في الجنوب الشرقي –دراسة تطبيقية**، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة – الجزائر،مجلة الباحث ،عدد2015/15.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Tan, C. W. R., Hancock, P., Taplin, R. and Tower, G. **Fair Value Accounting for Financial Instruments: Australian Versus Singaporean Preparers' Perspectives,** presented at the 16th Annual Asian-Pacific Conference on International Accounting Issues in Seoul, Korea, November 7-10, 2004

2. Shamkuts, Volha .**Fair Value Accounting. ,** University of Iceland**,** Faculty of Business Administration , Master Thesis2010.

3. Ernst., **YoungAccounting** for the Credit Crisis, Part 2, July., (2008),

ثالثا: المواقع الاليكترونية:

1. www.fasb.org
2. www.iasb.org
3. www.ifrs.org
4. **haouamdjemaa@yahoo.fr**